وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة كربلاء

كلية التربية للعلوم الانسانية

الحمل على المعنى في شعر المتنبي

رسالة تقدمت بها الطالبة

دموع عباس كزار الوائلي

الى/ مجلس كلية التربية للعلوم الإنسانية جامعة كربلاء وهي جزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في اللغة العربية وآدابها / اللغة

بإشراف

الاستاذ الدكتور

نجاح فاهم صابر العبيدي

١٤٤٤هـ ٢٠٢٢ م

بِسمِ اللهِ الرَحمنِ الرَحِيمِ

(قَالُوا سُبْحَانَكَ لَا عِلْمَ لَنَا إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَا إِنَّكَ أَنتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ)

صَدَقَ اللهُ العليُّ العَظيمُ

(البقرة: ٣٢)

إقرار المشرف

أشهد أنَّ إعداد هذه الرسالة الموسومة بـ **(الحمل على المعنى في شعر المتنبي)** المقدمة من الطالبة **(دموع عباس كزار الوائلي)** جرى بأشرافي في كلية التربية _ جامعة كربلاء، وهي جزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في اللغة العربية وآدابها - لغة.

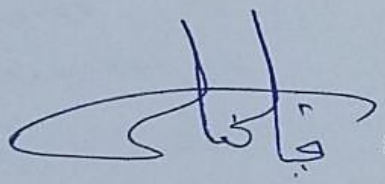

التوقيع:

المشرف: أ.د نجاح فاهم صابر العبيد

٢٠٢٢ / ٩ / ٢٧ م.

بناءً على التوصيات، أرشح هذه الرسالة للمناقشة.

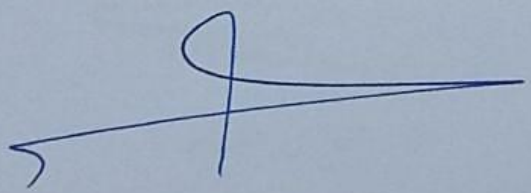

التوقيع:

رئيس قسم اللغة العربية: أ. د ليث قابل عبيد الوائلي

٢٠٢٢ / ٩ / ٢٧ م.

ب

إقرار لجنة المناقشة

نحن أعضاء لجنة المناقشة نشهد أننا اطلعنا على الرسالة الموسومة بـ (**الحمل على المعنى في شعر المتنبي**) للطالبة (**دموع عباس كزار الوائلي**) وناقشناها في محتوياتها، وفي ما له علاقة بها، ونرى بأنّها جديرة بالقبول لنيل شهادة الماجستير في اللغة العربية وآدابها وبتقدير (جيد جدًا عالٍ)

التوقيع:

رئيساً: ا.د. صباح عطوي عبود

التاريخ: ١٢/ ١٢/ ٢٠٢٢

التوقيع:

عضوا: ا.م.د. محاني الهاشم علي

التاريخ: ١٣/ ١٢/ ٢٠٢٢

التوقيع :

عضواً: ا.م.د. نبراس سرداح الحسيني

التاريخ : ١٣/ ١٢/ ٢٠٢٢

التوقيع:

عضواً ومشرفاً: أ.د. نجاح فاضل العبيدي

التاريخ:

تمت مصادقة هذه الرسالة في مجلس كلية التربية للعلوم الانسانية _ جامعة كربلاء بجلسته المرقمة ( ) المنعقدة بتاريخ / / 2022 م

التوقيع:

الاسم: أ.د حسن حبيب عزر الكريطي

عميد كلية التربية للعلوم الانسانية _ جامعة كربلاء

التاريخ ١٩/ ١٢/ 2022 م

ج

الإهداء

إلى روح أبي الطاهرة . . .

إلى كل حياتي امي وزوجي . . .

إلى ثمرة فؤادي وزينة حياتي أولادي . . .

الباحثة

شكرٌ وامتنان

الشكرُ للهِ عَلى قديمِ النعمِ وجزيلِ الكرمِ، وهوَ قديمُ الاحسانِ

ثمَ إلى كلِ مَن استشرتُ فأشارَ واستصحتُ فنَصَحَ، وفقهمُ اللهُ جميعاً

وأخصُّ أساتيذَ اللغةِ في القسمِ فأقول وجدتُ فيكمُ الخيرَ كلَّهُ وأنتمُ لهُ

أهل، وخالصُ الشكرِ والامتنانِ للأستاذِ المشرفِ الدكتورِ نجاح فاهمِ

العبيدي عَلى جميلِ صبرهِ وكريمِ أخلاقهِ وسعةِ علمِهِ.

المحتويات

ثبت المحتويات

الموضوع	الصفحة
المقدمة	١ ــ ٦
التمهيد: مفهوم الحمل على المعنى	٨ ــ ١٩
الفصل الأول : الحمل على الموافقة	٢١- ٥٩
المبحث الأوَّل : النيابة والتضمين	٢١- ٤٦
أولًا: النيابة	٢١ ــ ٢٧
ثانيًا: التضمين	٢٨ - ٣٧
ثالثًا: وسائل التضمين	٣٨ - ٤٦
المبحث الثاني : مظاهر التضمين	٤٧-٥٩
أولًا: تصحيح التعدية	٤٧-٤٨
ثانيًا: إيصال التعدية	٤٩-٥٥
ثالثًا: قصر التعدية	٥٦-٥٩
الفصل الثاني : الحمل على المخالفة	٦٠ - ١٠٨
المبحث الأوَّل : التذكير والتأنيث	٦١-٩٠
أولًا: تذكير المؤنث	٦٦-٧٨
أ- تذكير المؤنث في موضع الفاعل	٧٠-٧١
ب- تذكير المؤنث في موضع عود الضمير	٧٢-٧٤
ج- تذكير المؤنث في موضع الإضافة	٧٥-٧٧
د- تذكير المؤنث في موضع الصيغة	٧٨
ثانيًا: تأنيث المذكر	٧٩-٨٢
أ- تأنيث المذكر في موضع الفاعل	٨٣

ب- تأنيث المذكر في موضع المفعول به	٨٤
ج- تأنيث المذكر في موضع عود الضمير	٨٥-٨٦
د- تأنيث المذكر في موضع اسم الجنس	٨٧-٩٠
المبحث الثاني : الإفراد والتثنية والجمع	٩١-١٠٨
أولًا: الحمل على معنى المفرد	٩٤
أ- إفراد المثنى	٩٤-٩٥
ب- إفراد الجمع	٩٦-٩٧
ثانيًا: الحمل على معنى المثنى	٩٨
أ- تثنية المفرد	٩٩-١٠٠
ب- تثنية الجمع	١٠١-١٠٢
ثالثًا: الحمل على معنى الجمع	١٠٣
أ- جمع المفرد	١٠٤-١٠٥
ب- جمع المثنى	١٠٦-١٠٨
الفصل الثالث : الحمل في مجالات أخر	١٠٩
المبحث الأول : الألفاظ المبهمة	١١٠-١٣٥
أولًا: الأسماء الموصولة	١١٦-١٢٣
ثانيًا: بعض	١٢٤-١٢٥
ثالثًا: غير ومثل	١٢٦-١٢٧
رابعًا: كلا وكلتا	١٢٨
خامسًا: كلّ وكم	١٢٩-١٣١
سادسًا: ما ومن	١٣٢-١٣٥
المبحث الثاني :ألفاظ الجموع	١٣٦-١٤٨
أولًا: اسم الجمع	١٣٧-١٤٠
ثانيًا: اسم الجنس الجمعي	١٤١-١٤٣

ثالثًا: المعرف بأل الجنسية	١٤٤
رابعًا: المصدر	١٤٥ -١٤٨
الخاتمة	١٤٩-١٥١
قائمة المصادر والمراجع	١٥٢-١٧٣
ملخص الرسالة باللغة الإنجليزية	A-C

المقدّمـــــــة

المقدّمة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيد المرسلين، محمد واله الطيّبين الطاهرين...

أما بعدُ:

فالمتنبي شاعرٌ مخدوم منعم، وفي عالم الأدب مكرم، سارَ ذكرهُ مسيرَ الشمس، وبعد صيته بالآفاق، كان شعره في كل عصر مردًّا لكل كاتب، ومثلاً لكل خاطب، عرف بأبياته التي سارت مسير الأمثال، ويقع النظر على حِكَمِه وأمثاله حيثما تقلّبت أمامه صفحات الديوان بغير إطالة ولا إنعام[١].

وقد أحصى لهُ الباحثون أكثر من نيف وخمسين شرحاً لديوانه، فضلًا عن ذلك عشرات الدراسات في جوانب مختلفة من شعرهِ[٢].

ولهذا الاهتمام المميز بديوانهِ أثر بالغ في شهرةِ هذا الشاعر، وكشف أسرار خلودهِ الشعري، فقد شُغِلَ الناسُ بِمُشكلِ شعرهِ، وغموض كثيرٍ من فكرهِ، وخروجهِ على ما أصله علماءُ اللغةِ، وما قاسهُ أهل النحو والصَّرف.

وظاهرة الحمل على المعنى هي واحدة من ظواهر اللغة العربية، التي أخذت حيزاً كبيراً في الدراسات اللغوية قديماً وحديثاً لما لها من أثر عميق، وأهمية في الدرس النحوي، فقد كان لها دوراً كبيرًا في تفسير المسائل الخارجة عن القواعد المطردة، واستغلها علماء اللغة والنحو استغلالاً واسعاً في إلحاق هذه المسائل بالظواهر

---

[١]- **ينظر: مقدمة التحقيق، معجز أحمد ٨٩.**

[٢] - **ينظر: مقدمة الطبعة الاولي، شرح ديوان المتنبي للبرقوقي ٦/١**

الأصول، فلا يكاد يخلو باب أو فصل من آثار لهذهِ الظاهرة، فهي واحدة من مسائل النحو العربية، كان للشاعر استعمال مميز لها.

فكان لها ذكرٌ ونصيبٌ في كلامِ من تَصيَّد عثرات المتنبي الشعرية، على حين استحسنها من رضي عن الشاعر، وأحبَّ شعرهُ، وبين ذينِ وذينِ وقف المتنبي فقال[1]:

وكلمةٍ في طريقِ خفتُ أعربُهَا فيُهْتَدَى لي فَلَم أقدِر على اللحنِ

أي: رُبَّ كلامٍ أردتُ تركَ الإعرابِ فيهِ لئلا يُهتدى إليّ، ولا يُطَّلعُ على أنَّني المتنبي فلم أقدر على ذلكَ، يعني أنَّه مطبوعُ على الفصاحة[2].

فاخترتُ موضوعًا يُعد فرعًا في عرف النظام اللغوي، ومعلمًا تُعرف به العربية بين اللغات وهو موضوع (الحمل على المعنى في شعر المتنبي)، فالعربية تعبر عن المعاني المختلفة بوجوه مختلفة، وقد يحتمل الوجه وجوهًا، وهذا اتساع وتيسير، وليس في التعدد والاتساع مشقة أو صعوبة، فقد كان لهذا الموضوع مسالك متعددة، وقضايا نحوية شتى، تلفت النظر جديرة بالبحث والاستقصاء.

وقد تعرض لدراسة موضوع الحمل على المعنى باحثون كُثر من ذلك: الدكتور عبد الفتاح البجة في كتابهِ الموسوم (ظاهرة قياس الحمل في اللغة العربية)، واستغرق ما خصّ به الحمل على المعنى في الفصل الثالث، وكذلك كتاب الدكتور علي عبد الله العنبكي (الحمل على المعنى في العربية)، وكتاب الدكتور نجاح فاهم العبيدي (إشكالية المعنى في الجهد التفسيري) ، الذي خص الباب الثاني منهُ لهذهِ الظاهرة، ورسالة الماجستير(الحمل على المعنى في القرآن الكريم السور الطوال أنموذجًا)

---

[1] – شرح الواحدي النيسابوري، تح: فريدرك ديتريصي ٢٥٥/١٢.

[2] – ينظر: شرح الواحدي ٢٥٥/١٢.

للباحثة وفاء عبد محمد غزيوي، ولكن هذهِ الدراسات في أكثرها تنظيرية، لذا اخترت موضوع الحمل على المعنى في شعر هذا الشاعر ليكون أنموذجاً تطبيقياً لهذهِ الظاهرة.

ولقد بين الأستاذ الدكتور نجاح فاهم العبيدي في كتابه (إشكالية المعنى في الجهد التفسيري) أنَّ مسألة الحمل على المعنى تقع في جانبين هما: الحمل على الموافقة والحمل على المخالفة[١]، فوسَّمت بهذه المصطلحات فصول هذه الرسالة، فكان الفصل الأول: الحمل على الموافقة، وكان الفصل الثاني: الحمل على المخالفة، أما الفصل الثالث: فكان عنوانه: الحمل في مجالات أُخر.

وقد استوى البحث بعد هذه المقدمة على تمهيد وثلاثة فصول وخاتمة.

امّا التمهيد فتناولت فيه مفهوم الحمل على المعنى.

وكان عنوان الفصل الأول (الحمل على الموافقة): وتضمن مبحثين:

المبحث الأول: مفهوم النيابة و التضمين ووسائله، وتضمن ثلاث وسائل:

١- التأويل

٢- الاتساع

٣- الإيجاز

أما المبحث الثاني: مظاهر التضمين، وتضمن ثلاث مظاهر:

١- تصحيح التعدية

---

[١] -ينظر: إشكالية المعنى في الجهد التفسيري ١٦٠.

٢- ايصال التعدية

٣- قصر التعدية

أمّا الفصل الثاني فكان عنوانه (الحمل على المخالفة): وتضمن مبحثين:

المبحث الأول: التذكير والتأنيث، ومن صوره:

١- تذكير المؤنث

٢- تأنيث المذكر

والمبحث الثاني: الإفراد والتثنية والجمع، ومن صوره:

١- الحمل على معنى المفرد

٢- الحمل على معنى المثنى

٣- الحمل على معنى الجمع

وكان عنوان الفصل الثالث (الحمل في مجالات أُخر): وتضمن مبحثين:

المبحث الأول: الالفاظ المبهمة، وتضمن:

١- الأسماء الموصولة

٢- بعض

٣- غير ومثل

٤- كلا وكلتا

٥- كل وكم

٦- ما ومن

والمبحث الثاني: ألفاظ الجموع، وتضمن:

١- اسم الجمع

٢- اسم الجنس

٣- المعرف بال الجنسية

٤- المصدر

متبعة في ذلك المنهج الوصفي.

وختم البحث بأهم النتائج التي توصل إليها الباحث، وبعدها ثبتُ المصادر والمراجع وبها انتهى البحث.

وقد اتخذتُ ديوان المتنبي بالشرح الكبير المسمى (الفسر) لابن جني(ت٣٩٢هـ)، و (مُعجِز أحمد) لأبي العلاء المعري(ت٤٤٩هـ)، وشرح أبي الحسن علي بن أحمد الواحدي النيسابوري(ت٤٦٨هـ) وقد أحلت عليه بعنوان شرح الواحدي، و(التبيان في شرح الديوان) المنسوب إلى أبي البقاء العكبري(ت٦١٦هـ) وقد أحلت عليهِ بعنوان شرح العكبري، بالإضافة إلى شروح أُخر.

وكان سبب اعتمادي هذهِ الشروح هو صعوبة فهم الأبيات الشعريةِ من دون شرحٍ محايد غير ناظر إلى الشاعر بعين الانتقاص والحنق، أو الأعجاب المفرط، فتحتم عليَّ أن اعتمد أكثر من شرح للتمكن من الوقوف على جزء يسير من أسرار المتنبي الشعرية.

ختاماً.... أقول:

لقد أدليت بدلوي، وعلى المرء أن يسعى بمقدار جهدهِ، غير أنِّي قد جئت بما هو خادم للغة العربية بعامةٍ، وللغة الشعر بخاصةٍ، وبما هو لاحقٌ بتلك الجهود التي بُذلت بحثاً ودراسةً في سبر أغوارِ شعرَ المتنبي.

وأخيراً أرجو أن يكون هذا العمل صالحاً لوجه الله تعالى، وذخراً لي يوم لا ينفع مالٌ ولابنون، وأدعوه أن أكون قد وفقت في بعض ما اجتهدت فيهِ.

وآخرُ دعوانا أن الحمدُ للهِ ربِّ العالمين.

التمهيد

مفهوم الحمل على المعنى

يعد الحمل على المعنى مظهراً من مظاهر مرونة اللغة العربية، ووجهاً من وجوه تمكنها وقوتها، وهو غور من العربية بعيد، ومذهب نازح فسيح، وردَ به القرآن وفصيح الكلام منثوراً ومنظوماً بحسب تعبير ابن جني [١] الذي عده مظهراً من مظاهر (شجاعة العربية) [٢].

وفكرة الحمل إحدى الوسائل التي تؤوّل كلّ ما خالف القواعد أو تسوغ خروج صيغة أو نمط لغوي عن القاعدة أو الأصل؛ وذلك لسلامة التركيب وتجويد المعنى[٣].

الحمل لغةً: لقد ورد لفظ الحمل لغةً في لسان العرب: "حَملَ الشيءَ يَحمِلُهُ حَمْلاً وحُمْلاناً، فهو مَحمول وَحَميل، واحتَملَه... وقوله عزَّ وجلَّ: "وَكَأيِّن من دابّةٍ لا تحملُ رِزْقهَا"[٤] قال معناها: وكم من دابّة لا تدّخرُ رزقها... والحَمِل: ما حُمِل، والجمع احمال..." [٥].

وقيل: "الحِمل بالكسر: ما كان على رأس أو ظهر، والحَمل بالفتح: ما كان في البطن أو على شجرةٍ" [٦].

١- ينظر: الخصائص ٢/ ٤١١.

٢- م ن ٢/ ٣٦٠.

٣ - ينظر: إشكالية المعنى في الجهد التفسيري ١٥٣.

٤ - العنكبوت ٦٠.

٥- لسان العرب مادة(حمل).

٦- الكليات ٢/٢١٦.

كما ورد بمعنى التأويل، فقد روي عن الإمام علي بن أبي طالب عليهِ السلام في وصية ـ في معرض الحجاج مع الخوارج ـ أنَّهُ قال: "لا تناظروهم بالقرآن، فإنَّ القرآن حمّال ذو وجوه" [١].

أما الحمل في الاصطلاح: فقد يرد الحمل مرادفاً للقياس "قياس أمر على أمر، وتحميل أحدِهما حُكم الآخر" [٢]. كما يعرف بأنهُ: "حمل شيء على شيء: إلحاقهُ بهِ في حكمهِ أو هو نسبة أمر إلى آخر إيجاباً أو سلباً..." [٣].

وقد فاضت بطون الكتب اللغوية والنحوية بهذا المفهوم وبذكر ألفاظ مرادفة له، منها: إجراء كذا مجرى كذا، أو الحاق كذا بكذا، أو اتباع شيء شيئاً، وغيرها من العبارات التي توحي بأنَّ علماء العربية كانت لهم معرفة مبكرة بمفهوم الحمل واستعملوها استعمالاً واسعاً، حرصاً منهم على أن يبنوا للغة العربية قواعد مطردة، فكانت فكرة الحمل عندهم وسيلة لجبر ما انكسر من تلك القواعد، ومحاولة إرجاع تلك الشوارد الى أقرب قاعدة تناسبها، ولو عن طريق التأويل [٤].

وهي عند المحدثين: "ظاهرة وثيقة الصلة بالقياس، بل هي إحدى معانيه التي عرفها القدماء، وعرضوا أهميتها، وطبقوها تطبيقاً واسعاً في الدرس اللغوي كافة، التي استخدمت في تأويل المسائل الخارجة عن القياس، أو الظاهرة المطردة وإعادتها الى

---

[١] – نهج البلاغة ١٣٦/٣، والإتقان في علوم القرآن ١٠٣/٢-١٠٤، وإشكالية المعنى في الجهد التفسيري ١٥٤.

[٢] – معجم المصطلحات النحوية والصرفية ٦٧، و إشكالية المعنى في الجهد التفسيري ١٥٤.

[٣] – الحمل على المعنى في العربية ١٣.

[٤] – ينظر: الكتاب ١٦/١، ٢٩، ٣٣، ٧٣، واسرار العربية ٩٢، والكليات ٥/ ٢٣٨، وظاهرة قياس الحمل ١٧٢.

الظاهرة الأم، بتطبيق صورة من صورها، في محاولة لخلق نظام ذي قوانين عامّة، تنضبط تحتها كل مفردات الظواهر اللغوية" [١].

وللحمل صور كثيرة، منها: الحمل على اللفظ، والحمل على المحل، والحمل على الجوار، والحمل على الأصل، والحمل على الفرع، والحمل على النظير، والحمل على النقيض، والحمل على المعنى [٢].

اعتنى علماء العربية بالمعنى، عناية فائقة، فقد ورد عن عبد القادر البغدادي قولهُ: "والخليل ممن يأخذ بصحة المعنى، ولا يبالي باختلال الألفاظ"[٣]، كما عدَّ المبرَّد المعنى معياراً لصلاح اللفظ وفساده فقال: "فالمعنى يصلح للفظ ويفسد"[٤]، ولشدة عنايتهم بالمعنى توسعوا فيه ونظروا في الحمل عليه؛ ولهذا السبب صار (الحمل على المعنى) الصورة الأكثر اتساعاً، والأبرز استعمالاً في تعليلاتهم من الصور الأُخر [٥]، على الرغم من أنَّها اتساع يقتصر فيها على السماع، لكنها شديدة الصلة بظاهرة القياس [٦]؛ إذ لم يخلُ منها مجال لغوي، فقد وردت في القرآن الكريم، وفي كلام العرب، شعراً ونثراً[٧]، فهو يمثل لوناً من ألوان القياس في اللغة العربية، والذي يعد من أهم أصول النحو أو أدلة الصناعة النحوية في النحو العربي وأصوله،

١- **ظاهرة قياس الحمل ٦.**

٢- **ينظر: ظاهرة قياس الحمل ١٦٩، وإشكالية المعنى في الجهد التفسيري ١٥٩.**

٣- **الخزانة ٥٥٢/٨.**

٤- **المقتضب ٢٧٤/٢.**

٥- **ينظر إشكالية المعنى في الجهد التفسيري ١٥٧.**

٦- **ينظر: الانصاف في مسائل الخلاف ٢/ ٣٦١، مسألة ٦٢.**

٧- **ينظر: ظاهرة قياس الحمل ٢٢١.**

وفيه تتجلى عبقرية نحاة العربية في طرائقهم في النظر، وما امتازوا بهِ من فطنة واقتدار على سبر أغوار الكلم وصولاً إلى المعاني المستترة[١].

والحمل على المعنى هو: "أن يكون الكلام في معنى كلام آخر فيحمل على ذلك المعنى، أو يكون للكلمة معنى يخالف لفظها، فيحمل الكلام على المعنى دون اللفظ"[٢]، أو أن يكون للكلمة معنى يطابق لفظها؛ ولكن يُراعى فيها المعنى، فيحمل الكلام على اللفظ تارة وعلى المعنى تارة أُخرى[٣].

وقد عرف النحاة الأوائل هذهِ الظاهرة –الحمل على المعنى . واختلفوا في شأنها، وتنوعت أقوالهم في تحديدها، فحملها سيبويه(ت١٨٠هـ) على الغلط، وحملها آخرون على التوهم، وحملها فريق آخر على المعنى[٤].

وفي كتاب سيبويه أمثلة كثيرة للحمل على المعنى؛ وإن لم يصرح بلفظ الحمل، ولكن عُلِم من الشواهد والتعليق عليها بوصفها وسيلة تأويلية تعتمد على المعنى في تفسير الظواهر التركيبية، من ذلك "فإذا جئت بالأسماء التي تبيّن بها عدّة أجريت الباب على التأنيث في التثليث إلى تسعةَ عشر، وذلك قولك: لهُ ثلاث شياه ذكور، لأنَّ الشاه أصله التأنيث وأن وقعت على المذكر"[٥].

١- ينظر: القياس في النحو العربي ٥.

٢- الحمل على المعنى في العربية ٣٠.

٣- ينظر: الجامع الكبير ١٠٨، والحمل على المعنى في العربية ٤١.

٤- ينظر: ظاهرة قياس الحمل ٢٢٣.

٥- الكتاب ٣/٥٦١-٥٦٢، و التأويل النحوي عند أبن هشام الانصاري ١٥٣.

ويُعد ابن جني(ت٣٥٦هـ) أول من فصل القول في هذه الظاهرة، فقد عقد له فصلاً كاملاً في مصنفهُ، وهو عنده باب واسع في العربية فقد ورد بالقرآن، وفصيح الكلام منثوراً أو منظوماً[١].

وتحدث ابن الأثير عنها فقال: "اعلم أنَّ هذا القسم من التأليف دقيق المسلك بعيد المذهب، يحتاج إلى معاودة وزيادة تأمل"[٢]. ولقد عقد السيوطي في كتابه الأشباه والنظائر في النحو باباً لخصَّ فيه بعض ما في (الخصائص) و(مغني اللبيب) وغيرهما[٣]، من هذا القسم.

وتناول المحدثون هذهِ الظاهرة، ومنهم من عدَّها من أهم أساليب التأويل[٤]؛ فهي تعالج كل مخالفة بين ظاهر اللفظ والتقدير، أو بين العبارة المنطوقة والقواعد، أو بين بناء الجملة وبنيتها الأساسية[٥]، فقد عرفها الدكتور عبد الفتاح البجة بأنَّها: "ظاهرة اعتمدها النحاة كأسلوب من أساليب تأويل النصوص التي لم تطابق القواعد المطردة"[٦].

وتكمن أهمية هذهِ الظاهرة في أثرها العميق في الدرس النحوي، فقد أدت دوراً كبيرًا في تفسير المسائل الخارجة عن القواعد المطردة، واستثمرها العلماء استثمارًا واسعاً في إلحاق هذهِ المسائل بالظواهر الأصول، ومن ثمَّ فقد شملت جوانب الدرس النحوي، فلا يكاد يخلو باب، أو فصل من آثار هذه الظاهرة.

١- ينظر: الخصائص ٤١١/٢.

٢- الجامع الكبير ١٠٦.

٣- ينظر: الأشباه والنظائر ١٤٧/١.

٤- ينظر: أصول التفكير النحوي ٣٥٩.

٥- ينظر: النحو والدلالة ١٦٠.

٦- ظاهرة قياس الحمل ٢٢٥.

فهي سليقة لغوية اعتادتها الملكة اللغوية العربية وقعّدها النحويون بقواعد نحوية ملزمة للمتكلم على سليقتهم، كقواعد التطابق الكمي والنوعي[١] وغيرها وألزمت النص القرآني بهِ، وهو شائع في كلام العرب شعرهم ونثرهم.

ومما جاء في النص القرآني، قولهُ تعالى: "إِنَّ رَحمَتَ اللهِ قَرِيبٌ مِنَ المُحسِنِينَ" (الأعراف:٧)، فقد ذَكَر أنَّ التذكير (قريب) في الآية جاء حملاً على المعنى، لأن الرحمة بمعنى الغفران والعفو، وقيل بمعنى المطر[٢].

وما جاء من النثر، ما أجازه الأخفش الأوسط (ت٢١٥هـ) من قول العرب: "ما جاءني إلّا امرأة، فيذكرون حملاً على المعنى في أحد، فلا يؤنثون إلّا في الشعر"[٣].

ومن أمثلة هذه الصورة في الشعر، قول الشنفرى في لاميّته[٤]:

فلم يكُ إلّا نبأة ثُمَّ هَوَّمت فَقُلنا قَطاةُ رِيعَ أم رِيعَ أجدَلُ

قوله قطاة: مبتدأ، وريع: خبره ولم يؤنث، وحقّه أن يقول: قطاة ريعت، لأنَّه حمل قطاة على جنس الطائر، فكأنه قال: طائر ريع[٥].

والمتنبي يعد واحداً من عمالقة الشعر العربي، وشاعر من شعراء المعاني، جعل أكثر عنايته بالمعنى ولعل قول ابن جني: "فأما اختراعه للمعاني وتغلغله فيها، واستيفاؤه لها فممّا لا يدفعه إلّا ضد، ولا يستحسن معاندته إلّا ند"[٦]، خير شاهد على

١- ينظر: النحو والدلالة ١٠٦.

٢- ينظر: التبيان في اعراب القرآن ٥٧٥/١، والاشباه والنظائر ١٣٦/٣.

٣- ارتشاف الضرب لابن حيان ٣٥١/١.

٤- ينظر: إعراب لامية العرب للعكبري ١٣٤، ١٣٥.

٥- ينظر: شواهد التوضيح والتصريح ٨٦، والخصائص ١ /٢٤٩.

٦- الفسر: ٢١/١.

قولنا هذا، فهو قد خلا إلّا في القليل من القيود التي قيد أبو التمام وشيعته الشعر بها، وخرج بالشعر عن أساليب العرب التقليدية، فهو إمام الطريقة الإبداعية في الشعر العربي"[١].

ولا شك في أنَّه كان يتلاعب بالألفاظ مدلاً على الشعراء دالاً على إحاطةٍ رفيعةٍ باللغةِ، فهو واسع التصرف في الألفاظ[٢]، يقول الشاعر الوحيد[٣]: "ما أكثر ما يتطلب النادر والشاذ فيقرنهُ بالمشهور المستعمل إغراباً على الناس"[٤]، فكان لهُ مسلك في أداء المعاني تميّز بهِ، والظاهر أنَّ أبا الطيب كان يتعمد ذلك تعمداً، وقد علل ذلك بأنهُ يعلمه للأدباء والمتعلمين، وليس للممدوحين فهم يكفيهم اليسير[٥].

ولكن ربَّما أشكل عَلى هؤلاء المتعلمين والخاصة المُراد والمطلب، ففي قولهِ[٦] مخاطباً سيف الدولة:

وَأعلم أنِّي إذا مَا اعتذرتُ إليكَ أرادَ اعتذاري اعتذارَا

قال ابن جني: "ولو لا أنَّ هذا في سيف الدولة لجوزت أن يكون قد تخابث فيهِ وطواه على هجاء وألغز بهِ وغالطَ، وأكثر مدحِهِ هكذا فتفطن لهُ"[٧].

١- النقد النهجي ٦٢، ومعجز أحمد ٨٨.

٢- ينظر: الفسر ٥١٣/٢.

٣ - وهو: الوحيد البغدادي (ت ٣٨٥هـ)، شاعر عباسي من القرن الرابع، واسمه أبو طالب سعد بن محمد بن علي بن الحسن الأزدي البغدادي، كان شاعرًا، له معرفة بالنحو واللغة، وتوفي سنة ٣٨٥هـ، وقد نيف على الثمانين، المعروف بالوحيد، له شرح ديوان المتنبي، ينظر: هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين من كشف الظنون ٣٤٩/١، ومعجم ألقاب الشعراء ٢٤٩.

٤- الفسر ٢٩٠/٢، هامش (٥).

٥- ينظر: الفتح الوهبي ١٣.

٦- الواحدي ٥١٢/٤

٧- الفسر ٤٢/٣.

"وفي قرارة المتنبي الشعرية أنَّ الحمل على المعنى أبلغ في شعر الشاعر؛ لما فيهِ من الايضاح، لعل الشاعر أبث هذا الرأي إلى ابن جني فذكره في الفسر معللاً الحمل على المعنى في بعض أبياتهِ"[١]، بل أحياناً نجده مقدمًا المعنى على اللفظ، من ذلك قولهُ مادحاً أبا الفضل بن العميد[٢]:

بادٍ هوَاكَ صَبَرتَ أم لَم تَصبِرا وَبُكاكَ إن لَم يَجرِ دَمعُكَ أَو جَرى

قال المعري: "إنَّه قيل للمتنبي: إنّك خالفت بين المصرعين، فوضعت في الأول إيجاباً بعده نفي، وفي الثاني نفياً بعده إيجاب، وصنعة الشعر تقتضي الموافقة بين صدر البيت وعجزه. فقال: إن كنت خالفت بينهما لفظاً فقد وافقت بينهما معنىً، وذلك أن من صبر لم يجرِ دمعه، ومن لم يصبر جرى دمعه، ومراعاة المعنى أولى من مراعاة اللفظ"[٣].

وإن كان لابن جني رأي مخالف إذ يرى " أنَّ الحمل على اللفظ أقوى"[٤] فهو الأصل في الكلام وهو الأولى؛ لأنَّه الأكثر في كلام العرب، كما أنَّ الأصل مطابقة المعنى للفظ ، وهو أقوى من الحمل على المعنى ، وهذا ما متفق عليهِ عند أغلب النحاة[٥]؛ ولهذا كانت القاعدة عند النحاة أنَّ الحمل على اللفظ أفصح وأجود[٦]، كما أنَّ هناك رأيًا عامًا يذهب اليهِ النحاة هو"أنَّ الحمل على اللفظ والمعنى أولى من

١- **الفسر ٢/٨٠٠.**

٢- **ديوان المتنبي ٥٣٧.**

٣- **معجز أحمد ٤/٢٧٥-٢٧٧.**

٤- **الخصائص ٢/٤٢٠، ٤٢١.**

٥- **ينظر: شرح الكافية ٢/٥٥، وشرح التسهيل للمرادي ٢٣٠، ، والاشباه والنظائر ١/٦٤، والحمل على المعنى في العربية ٩١.**

٦- **ينظر: المقتضب ٣/٢١٨.**

الحمل على المعنى دون اللفظ "[1]، وإنَّ ثَمّةَ أمرًا جامعًا بين هذهِ الآراء هو (المراعاة) استعمل هذا التعبير النحويون المتأخرون والمحدثون[2]، ويعني "مراعاة اللفظ والمعنى، إلا إذا اقتضى الموطن مراعاة المعنى"[3].

وعوداً إلى الشاعر نقول: مع قناعة المتنبي في أنَّ الحمل على المعنى فيهِ من الايضاح والمبالغة أكثر من غيره[4]إلّا أنَهُ قد يفر منهُ الى الحمل على اللفظ، ومن بديع قولهِ في هذا المعنى خطابهُ لكافور إذ قال[5]:

أنتَ الحَبيبُ وَلكِني أعوذُ بهِ مِن أن أكُونَ مُحِبَاً غَيرَ مَحبُوبِ

قال ابن جني: "قال به ولم يقل بك لأنَّهُ رده الى الحبيب كما تقول (انت الحبيب الذي لا بدَّ لي منهُ)، ولا تقول: (الذي لابدَّ لي منكَ) إلّا حملاً على المعنى"[6].

ولا يَظنَّ أحد أنَّ شعرية الشاعر تملي عليهِ هذا القول، أو أنَّهُ أطلقهُ غير عارف بظلال المعنى، فالمتنبي أكبرُ من أن يُرتَجَّ عليهِ القول من جهةٍ، أو يُحصر في المعنى، أو ينقطع بهِ اللفظ من جهةٍ أخرى[7].

ولهذا الكلام شاهد؛ إذ قال[8]:

وَأنتَ الّذي رَبَّيتَ ذا المُلكِ مُرضَعاً وَلَيسَ لَهُ أمٌّ سِوَاكَ وَلا أبُ

---

[1]- **الانصاف في مسائل الخلاف، المسألة (٧٠). ٢/٥١٠-٥١١.**

[2]- **ينظر: دراسات الأسلوب القرآن الكريم ٢/٨٩، ٢٩٧، ٣١١، ٣٥٠.**

[3]- **معاني النحو ١/١٢٤.**

[4]- **الفسر ٢/٨٠٠.**

[5]- **الواحدي ٤٦/٦٤٠.**

[6]- **الفسر ٢/٥٦٢.**

[7]- **ينظر: الصبح المنبي عن حيثية المتنبي ٢١، ٢٦.**

[8]- **الواحدي ٣٤/٦٦٥.**

قال ابن جني: "وكلمتُ المتنبي غيرَ مرةٍ في هذا فاعتصم بأنَّهُ إذا أعادَ الذكرَ(ربَّيت) على لفظ الخطاب كان أبلغ وأمدح من أن يَرُدَّهُ على لفظ الغيبة (ربَّى)...، فكان أبين، ولعمري إنَّهُ لكما قال، ولكن الحمل على المعنى عندنا لا يسوغ في كل موضع ولا يحسن، والوجهُ ما ذكرتهُ لك وله، وفي شعرهِ مواضع كثيرةُ مثل هذا"[١].

أردتُ الإشارة الى تعبير ابن جني في مفردة(فاعتصم) التي تدل على أنَّ الشاعر متمسك بهذهِ الدلالة، فَصدقُ القول عند المتنبي في الحمل على المعنى[٢].

وقد وضع النحويون القدماء صوراً عدّة، وأشكالاً متنوعة في إطار أسلوب الحمل على المعنى، التي منها: تذكير المؤنث، وتأنيث المذكر، التعبير عن الجمع بلفظ الواحد، التعبير عن الواحد بلفظ الجمع، مراعاة المعنى في الألفاظ المبهمة وفي الجموع، ... والتضمين[٣]. لذا اعتمد البحث عليها، بجعلها فصولاً.

وبهذا فإنَّ اللغة العربية لغة مرنة يتيح نظامها النحوي إمكانيات متعددة، وبدائل متنوعة من الأساليب وطرق التعبير ما يجعل المتكلم يعدل من أسلوب إلى آخر على غير مقتضى الظاهر، تلويناً للكلام وتشويقاً للسامع وجذب انتباهه إلى كلمة في النص يرى أنَّها بؤرة الحديث وأُسّ الكلام فيؤدي بذلك العدول معاني ودلالات لم يكن لها أن تظهر لو أنَّ العبارة جاءت على وفق الأصل المقتضى، والعدول أسلوب راقٍ من القول وفن الكلام لا يتقنهُ إلّا المطبوعون من أصحاب البلاغة والفصاحة،

---

[١]- **الفسر ٢/٥٧٨-٥٧٩.**

[٢] - **الفسر ٢/٥٧٨-٥٧٩.**

[٣]- **ينظر: ظاهرة قياس الحمل ٢٢٦، ٢٢٨، ٢٣١، ٢٣٣، ٢٣٨.**

ولا يقع على أسراره ولطائفه إلّا من أوتي حظاً من الفهم والدراية في تدبر كلام العرب وأساليبهم في التعبير[١].

ومن ذلك يتبين أنَّ الحمل على المعنى وسيلة اصطنعها النحويون في منهجهم ليجبروا بها كل صدع في التركيب التام المفيد، إذا لم يكن متوافقاً مع قواعد البنية الأساسية، فيقوم العنصر الدلالي بعلاج كثير من المخالفات اللفظية المنطوقة، فهي–الحمل على المعنى– وسيلة تأويلية تعتمد اعتماداً كثيراً المعنى[٢].

ولنا أن ننظر من قرب في استعمال الشاعر (موضوع البحث) لهذه الظاهرة النحوية في ديوانه، فهذا الديوان بليغ ممحص بشهادة القرون، قد خبرته أعين النحويين، ولهجت به ألسن البلاغيين، فهو في دار الكرامة والإكرام منذ ألف عام.

لنتعرف – في ضوء البحث–على أسرار استعمال الشاعر لظاهرة الحمل على المعنى، ولمعرفة أيٍّ مقولة تصدق مقولة[٣]أبي العلاء المعري(ت ٤٤٩هـ) لتلميذه

١– ينظر: العدول في العربية: مفهومه وبلاغته ظاهرة لغوية عدد صوره وانواعه، للدكتور أحمد مطر عطية، بحث منشور، العدد ٩٨٢، جامعة الملك سعود.

٢– ينظر: النحو والدلالة ١٩٨.

٣– قال ابن فُورَّجة: ((قرأت على أبي العلاء المعري –ومنزلتهُ في الشعر ما قد علمه من كان ذا أدب– فقلت له يوماً في كلمة ما ضرَّ أبا الطيب لو قال مكان هذه الكلمة كلمةً أخرى أوردتها، فأبانَ لي عوار الكلمة التي ظننتها، ثم قال لي: لا تظنَّنَّ أنك قادر على إبدال كلمةٍ واحدةٍ من شعرهِ بما هو خير منها فجرب إن كنت مرتاباً، وها أنا أجربُ ذلكَ منذ العهد فلم أعثر بكلمة لو أبدلتها بأخرى (والصواب أن يقول: لو أبدلت بها أخرى) كان أليق بمكانها، وليجرب من لم يصدق يجد الأمر على ما أقول))، ينظر: التجني على ابن جني ١٢٣–١٢٤، والواحدي ٢٧٧، والتبيان في شرح الديوان ٢٣١/٤.

ابن فُورَّجة[١] (ت ٤٥٥هـ)، أم مقولة[٢] ابن الأثير الجزري [٣](ت ٦٣٧هـ)، أم مقولة إنَّ خير الأمور أوسطها.

لفصل الأول

[١]- هو محمد بن حمد بن محمد بن عبد الله بن محمود بن فُورَّجة البروجردي وهو من المعمرين، إذ ولد سنة ٣٣٠هـ وتوفي سنة٤٥٥هـ، وهو من تلاميذ المعرّي، لم تذكر له المصادر سوى مؤلفين هما: التجني على ابن جني، والفتح على أبي الفتح، وهما في شرح ابيات المتنبي، ينظر: معجم الأدباء ١٨٨/١٨، ومعجم المؤلفين ١٠/٩.

[٢]- وصف ابن الأثير المتنبي بأنَّه جاهل بالنحو، ينظر: المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر ٣٦/١-٣٧.

[٣]- وهو أبو الفتح ضياء الدين نصر الله بن محمد بن محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد الشيباني، ولد سنة٥٥٨هـ، وتوفي سنة ٦٣٧، من آثاره المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، والمعاني المخترعة في صناعة الإنشاء، وغيرها، ينظر: معجم المؤلفين ٩٨/١٣.

الحمل على الموافقة (*)

المبحث الأول

أولا: النيابة في اللغة والاصطلاح

في اللغة:

النيابة من نابَ ينوب (منابًا) أي: قام مقامه، والنوب والنيابة بمعنى جاءت نوبتك ونيابتك، وهم يتناوبون النوبَ في الماء وغيره[1].

وجاء في تاج العروس: "ناب عني فلان ينوب نوبًا ومنابًا، أي قام مقامه، وناب عني في هذا الأمر نيابة إذ قام مقامك. والنوب: اسم لجمع نائب كزائر زَوْرٍ، وقيل هو جمع، والنوبة: الجماعة من الناس"[1].

---

*- المصطلح مأخوذ من كتاب إشكالية المعنى في الجهد التفسيري، الدكتور نجاح فاهم العبيدي، ص ٢٠٩.

[1] - ينظر: لسان العرب مادة (نوب).

"وقال ابن شميل: يقال للقوم في السفر: يتناوبون ويتنازلون ويتطاعمون أي يأكلون عند هذا نُزْلة، والنُزْلة: الطعام يضعه لهم حتى يشبعوا، يقال: كان اليوم على فلان نزلتنا وكذلك النوبة والتناوب على كلِّ واحد منهم نوبة ينوبها، أي طعام يوم، وجمع النوبة نُوَبَ.

والنَّوْب: ما كان منك مسيرة يوم وليلة، وقيل ما كان على ثلاثة أيام، وقيل ما كان على فرسخين أو ثلاثة"[٢].

أما في الاصطلاح: فالنيابة من المصطلحات التي لم ترد في المصنفات النحوية بهذه التسمية؛ إذ كثيرًا ما يتجاوز النحاة لفظ النيابة الصريح ويعبرون عنها بألفاظ ومسميات كثيرة لكنها متقاربة في دلالتها على النيابة، لأنَّها مُستقاة من المعنى والعمل الذي تؤديه ولكن من دون تحديد دقيق لها، ويبدو أنَّ السبب في ذلك يعود إلى عدم اتجاه النحاة لتحديدها وفصلها وتمييزها من غيرها من المصطلحات النحوية، فقالوا سد كذا مسد كذا، بمعنى ناب عنه[٣]، من ذلك ما جاء في شرح ابن عقيل(ت ٧٦٩هـ) أنَّ الخبر يجب حذفه في أربعة مواضع منها"أنْ يكون المبتدأ مصدرًا، وبعده حال سدّت مسد الخبر، وهي لا تصلح أن تكون خبرًا، فيحذف الخبر وجوبًا لسدِّ الحال مسدَّهُ، وذلك نحو: ضربي العبد مسيئًا، فضربي مبتدأ، والعبد معمولًا به، ومسيئًا حال سدّت مسد الخبر"[٤]. ومن النصوص النحوية القديمة التي ورد فيه مصطلح النيابة هو ما جاء في الإيضاح في علل النحو للزجاجي(ت

---

[١] – تاج العروس مادة (نوب).

[٢] – م ن مادة (نوب).

[٣] – ينظر: النيابة وما يضارعها من المصطلحات النحوية، مجيد نوط الشمري، مجلة الفتح، العدد ٢٧، ٢٠٠٦م.

[٤] – شرح ابن عقيل ٢٥٣/١.

٣٣٧هـ)حيث قال: "وأما قوله: وجاز إضافة الآية إلى الفعل كإضافة الوقت، لأنَّهما يؤولان إلى شيء واحد، فليس بشيء أنَّ الوقت يضاف إلى الفعل طالبًا للمصدر، فناب الفعل عن مصدره بدلالته عليه"[١].

والنيابة في حروف الجر محلُّ خلاف بين نحاة البصرة والكوفة؛ "إذ يمنع البصريون إنابة الحروف بعضها عن بعض قياسًا، وقاسوا ذلك على حروف الجزم والنصب؛ إذ لا يجوز إنابة بعضها عن بعض، وإنْ أوهم في نصٍّ ما أنَّ حرفًا تضمّن معنى حرف آخر، فذلك محمول عندهم على تضمين الفعل معنى فعل آخر يتعدّى بذلك الحرف أو يحملون النيابة على الشذوذ أو المجاز"[٢].

أمّا الكوفيون فعلى خلاف ذلك؛ إذ يرون تعدد معاني الحروف، لذا أقروا بالتناوب بينها، ومنع ذلك البصريون؛ لأنَّ النحويين افترضوا لكل حرف وظيفة لا يفارقها، وفعلًا أو أفعالًا لا يقع إلّا بعدها، ثمَّ وجدوا أنَّ ذلك غير مطرد فلجؤوا إلى التأويل، لئلا يعودوا إلى القاعدة التي أقاموها فيعيدوا فيها نظرهم[٣].

ففي قوله تعالى: "مَنْ أنصَاري إلى الله" (الصف:١٤) أي: (مع الله)، وذلك أنهم يقولون: إنَّ (إلى) تكون بمعنى (مع)، ويقولون إنَّ (في) تكون بمعنى (على) ويحتجون بقوله تعالى: "وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخلِ" (طه: ٧١) أي: (عليها)، فذهب الكوفيون إلى أنّ (في) بمعنى (على)، وذهب البصريون إلى أنَّه ليس بمعنى (على) ولكن شبه المصلوب لتمكنه من الجذع بالحال في الشيء فهو من باب المجاز، وهذا سبيل التوسع، وتجدر الإشارة إلى أنَّ الأصل في حروف الجر أنْ لا ينوب بعضها

---

[١] – الإيضاح في علل النحو ١١٦.

[٢] – الانصاف في مسائل الخلاف مسألة(٤١)، ٢٢٦/١.

[٣] – ينظر: حقيقة التضمين ووظيفة حروف الجر، أحمد عبد الستار الجواري، مجلة المجمع العلمي العراقي، بحث،١٦٠، مج٣، ١٩٧٣م.

عن بعض، بل الأصل إنَّ لكل حرف معناه واستعماله، ولكن يقترب معنيان أو أكثر من معاني الحروف، فتتعاور الحروف على هذا المعنى، ومعنى ذلك أنَّه يتوسع في استعمال المعنى، فيستعمل بعضها في معنى بعض، ولعل من أشهر أمثلة النحاة على ذلك، قوله تعالى: "وَلأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخلِ" (طه: ٧١)؛ إذ ضمّنوا حرف الجر (في) معنى (على) ومعناه لأصلَّبنَّكم عليها[١]، وحملها أهل البصرة على المجاز وذلك أنَّ معنى (في) في قوله تعالى: "وَلأُصَلِّبَنَّكُم فِي جُذُوعِ النَّخلِ"(طه: ٧١) محمول على الأصل (الظرفية) وذلك لتمكن المصلوب في الجذع تمكن الكائن في الظرف منه، فقد شبه تمكن المصلوب في الجذع بتمكن الشيء الموعى في وعائه"[٢].

ومما ورد من ذلك في شعر المتنبي قوله[٣]:

فَلاَ تُرَجَّ الخَيْرَ عِنْدَ امْرِئٍ مَرَّت يَدُ النَّخَّاسِ[٤] في رَأسِهِ

موضع الشاهد(في رَأسِهِ)، "جاءت (في) بمعنى (على). أي: على رأسه، كقوله تعالى: "وَلأصُلَبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ"(طه: ٧١)، أي: عليها، وكقولهم: فلانٌ في الجبل، أي: عليه"[٥].

فكانت معالجاتهم للنصوص المخالفة على اتجاهين[٦]:

١- ينظر: الخصائص ٣٠٧/٢، ومعاني النحو ٩/٣، والمعنى في تفسير الكشاف للزمخشري ٢٢٢.

٢ - الكشاف ٧٤/٣، وإشكالية المعنى في الجهد التفسيري ٢٢٣.

٣- معجز أحمد ٨٩/٤.

٤- النخاس: في العرف هو الذي يبيع الدواب والعبيد، وفي غيرهما: السمسار والدلال، ينظر: معجز أحمد ٨٩/٤.

٥- الفسر ٢٧٤/٢.

٦- ينظر: ظاهرة قياس الحمل ٢٧٨، وإشكالية المعنى في الجهد التفسيري ٢١٢.

الأول: "إما على تضمين الفعل معنى فعلٍ يتعدى بذلك الحرف..."[١] وهو مذهب البصريين ومفاده: أنَّ حروف الجر لا ينوب بعضها عن بعض، بل بتضمين العامل معنى ما يتناسب مع الحرف المذكور، والذي نلاحظه كثيرًا من العلماء يفضل مذهب البصريين؛ لأنَّه أقوى من الناحية البلاغية[٢] – وهذا ما سنبينه لاحقًا.

والثاني: فهو نيابة الحرف عن الحرف الذي يتعدى به الفعل المذكور، وبهذا يبقى الفعل على أصله، وهو مذهب الكوفيين ومفاده: إجازة نيابة حروف الجر بعضها عن بعض قياسًا[٣].

ومما ورد من ذلك في شعر المتنبي قوله[٤]:

وَطَائِرةٍ[٥] تَتَبَّعُها الْمَنَايَا عَلَى آثَارِهَا زَجِلُ[٦] الْجَنَاحِ

كَأَنَّ الرِّيشَ مِنْه فِي سِهَامٍ عَلَى جَسَدٍ تَجَسَّمَ مِنْ رِيَاحِ

"(في سهام) بمعنى "على" أي: كأن ريشه على سهام، شبه ريشه بنفس السهام، فكأنه قال: كأن ريشه –على شكل– سهام، والمعنى: ريشه منصوب على جسد من الريح، لأن الريش سبب لقتل الطائر، كما أنّ السهام سبب للقتل"[٧].

---

[١] – مغني اللبيب ١/١١١.

[٢] – ينظر: التضمين في القرآن الكريم ١٦٠، بحث منشور.

[٣] – ينظر: الجنى الداني ١٠٨–١٠٩.

[٤] – الواحدي ٢/٥٦٠.

[٥] – طائرة: الحجلة: طائر كالقطا على قدر الحمامة أحمر المنقار والرجلين ويسمى: دجاج البر، وقيل: القبّجة: كلمة فارسية معربة: ينظر: حياة الحيوان "قبج"، والمعرب ٥٩، ومعجز احمد: ٢/٥١٤.

[٦] – زجل الجناح: أي إذا طار يسمع صوت جناحه لقوة طيرانه، والمراد: بازيّ زجل الجناح: ينظر: معجز أحمد ٢/٥١٤.

[٧] – معجز احمد ٢/٥١٤.

وقال[1] أيضًا:

أَرَقٌ عَلَى أَرَقٍ وَمِثْلِيَ يَأرَقُ وَجَوًى يَزِيدُ وَعَبرة تَتَرَقْرَقُ

قال أبو العلاء: "و(على) هنا بمعنى (مع)، وأراد به دوام الأرق: وهو السهاد"[2].

وقوله[3]:

فَدَينَاك مِن رَبعٍ وَإن زِدتَنا كَربَا فإنَّكَ كُنتَ الشَّرقَ لِلشَّمسِ والغَربَا

ذَكَرتُ بِهِ وَصلًا كَأنْ لَم أَفُز بِهِ وَعَيشًا كَأنِّي كُنتُ أَقطَعُهُ وَثْبَا

موضع الشاهد (ذكرت به) قال أبو العلاء: "الباء بمعنى (في) أي في الربع، وهو متعلق بذكرت، أي ذكرت في الربع، كقول النابغة: (وَمَا بالرَبع مِن أَحَدِ)"[4].

وقال[5]مادحًا:

وَلَمَّا فَقَدنا مِثْلَهُ دامَ كَشْفُنَا عَليهِ، فدامَ الفقدُ وَانْكَشَفَ الكشفُ

"قال ابن جني: (عليه) بمعنى (عنه)، والهاء تعود إلى "مثله"، ومعناه: إنا لمّا لم نجد مثله طلبناه لعلنا نجده، فدام كشفنا مدةً عن مثله، ويجوز أن يكون بمعنى (له)، والهاء تعود للممدوح، فكأنه يقول: دام كشفنا لمثله"[6].

وقال[1]أيضًا:

---

[1]- **الواحدي ٣٢٠/١.**

[2]- **معجز أحمد١٠١/١.**

[3]- **م ن ٢٢٨/٣.**

[4]- **ديوان النابغة الذبياني ص٩، معجز أحمد ٢٢٨/٣.**

[5]- **الواحدي ٥٣٥/٢.**

[6]- **معجز أحمد ٢٠/٢.**

إن كان قد مَلَكَ القُلوبَ فإنَّه مَلَكَ الزَّمانَ بأرضهِ وسمائهِ

"و(الباء) في (بأرضه) بمعنى (مع)"[٢]. أي مع أرضهِ، فجاء بالباء لملاصقة الأرض له، وكانت حجة المتنبي في هذهِ الاستعمالات الحمل على المعنى. .

وقال[٣]أيضًا:

كأنهُ في رَيدِ[٤] طَوْدٍ شاهق

قال الواحدي: "(في) بمعنى (على) – أي على حرف جبل طود العالي – كقوله تعالى: "وَلَأُصَلِّبَنَّكم في جذوع النخل" (طه: ٧١) –أي عليها–"[٥]. فورد عن سيبويه قوله: "وأما (في) فهي للوعاء، تقول: هو في الجراب، وفي الكيس، وهو في بطن أمّه، وكذلك هو في الغلِّ؛ لأنَّه جعله إذا أدخله فيه كالوعاء له"[٦]، ثم أردف قائلًا: "وإنْ اتسعت في الكلام فهي على هذا، وإنّما تكون كالمثل يجاء به يقارب الشيء وليس مثله"[٧]، فتعد نيابة الحروف عن بعضها ضربًا من التوسع والمجاز، وهو مذهب البصريين، أمّا الفرّاء فقال: "ويصلح (في) مكان (على)"[٨]، وهو مذهب الكوفيين.

١- م ن ٣/٣١٤.

٢- الواحدي ٣/٣٩٥.

٣- معجز أحمد٢/٤٤٩.

٤ – الريد: الحيد في الجبل كالحائط، وهو الحرف الناتئ منه، ينظر: معجز احمد ٢/٤٤٩.

٥- الواحدي ٢/٣٦٦.

٦- كتاب سيبويه ٤/٢٢٦.

٧- م ن.

٨- معاني القرآن ١/٣٠٦.

"وكذا هناك اتجاه آخر يسمى (أصحاب الآراء الخاصة) الذين وضعوا شروطًا لهذه الظاهرة، ومنهم المبرّد(ت٢٨٥هـ) الذي جمع بين القول بالتضمين، والنيابة، وهو مذهب وسط تميَّز به المبرّد من المتقدمين، وكسر به طوق التبعية، والايجاز المذهبي، وقد اشترط لذلك شروطًا، مفادها: أنْ يأتي الحرفان بمعنى واحد بلحاظ السياق، وليس أنْ يكون ذلك في كل حال، ولكنه كثير جدًا"[١].

ثانيًا: التضمين في الغة والاصطلاح:

في اللغة:

ورد التضمين في معجم العين: "الضَّمنُ والضمان واحد، والضَّمينُ: الضامنُ وكلُّ شيءٍ أُحرِزَ فيه شيءٌ فقد ضُمِّنَه"[٢]. وجاء في الجمهرة: "كلُّ شيءٍ جعلته وعاءً لشيء فقد ضمنته إِياه"[٣].

ويندرج التضمين في اللغة[٤] تحت المعاني الآتية:

١- إشكالية المعنى في الجهد التفسيري ٢١٢.

٢- معجم العين مادة (ضمن).

٣- الجمهرة مادة (ضمن).

٤- ينظر: الصحاح مادة(ضمن) ، وأساس البلاغة مادة(ضمن) ،ولسان العرب مادة(ضمن).

"الاحتراز، والوعاء، والكفالة، والإيداع، والاحتواء أو الاشتمال على شيء، الحفظ، والرعاية، يقال ضمن الشيء: كفل بهِ، وضمَّنه إياه: كفله"[١].

فالتضمين كما هو ملاحظ في المعاجم اللغوية، يعني بصورة أو بأخرى إعطاء شيء شيئًا آخر سواء أكان هذا الإعطاء حقيقيًا أم مجازيًا.

أما في الاصطلاح:

"التضمين في اصطلاح أهل النحو يراد به أكثر من معنى، ومن أنواعه، التضمين النحوي الذي نحن بصدده، وهو تأويل يقوم على حمل معنى العامل المذكور بعامل ملحوظ في البنية العميقة، لملاءمة وسيلة التعدية في التركيب، وهو محمول على معنى الموافقة التي تضمن سلامة التركيب"[٢].

وقد عرفه سيبويه بأنَّه التوسع في استعمال لفظ بجعله مؤديًا معنى لفظ آخر مناسب له فيعطي الأول حكم الثاني في التعدي واللزوم، حيث يقول: "ومن كلامهم أن يجعلوا الشيء في موضع على غير حاله في سائر الكلام"[٣].

وعبر ابن جني بقوله: "اعلم أنَّ الفعل إذا كان بمعنى فعل آخر وكان أحدهما يتعدى بحرف والآخر بآخر، فإنَّ العرب قد تتسع فتوقع أحد الحرفين موقع صاحبه إيذانًا بأنَّ هذا الفعل في معنى ذلك الآخر"[٤].

لكن تعريف ابن جني هذا يخص التضمين في الأفعال فحسب فهو لا يشمل جميع ما فهم من معنى التضمين عند العلماء؛ إذ لم يجرِ هذا المعنى مثلًا على اللفظ

---

[١]- م ن.

[٢]- إشكالية المعنى في الجهد التفسيري ٢٢٦.

[٣]- كتاب سيبويه ٥١/١.

[٤]- الخصائص ٣٠٨/٢.

المشتق عندما يضمّن معنى لفظ مشتق آخر، ولم يجرِ على المصدر، وما كان يتعدى بحرف جر خاص فتعدى بنفسه، أو ما كان لازمًا فتضمن معنى المتعدي بنفسه[١]، فهو يتحدث عن الفعل، وأيضًا عن المشتق وغيره إذا توافرت فيهما صفات الفعل.

أما ابن هشام(ت ٧٦١هـ) فقد عبّر عن التضمين بقوله: "قد يشربون لفظًا معنى لفظ آخر فيعطونه حكمه ويسمى ذلك تضمينًا"[٢]، كما خُصّ التضمين بقولهِ: "يختص التضمين عن غيره من المعديّات بأنَّه قد ينقل الفعل إلى أكثر من درجة"[٣].

وأسلوب التضمين لا يأتي إلّا لفائدة وضّحها ابن هشام بقوله: "أنْ تؤدي كلمة مؤدّى كلمتين"[٤]، كقوله تعالى: "وَلَا تَأكلوا أَموالَهم إلى أموالِكم" (النساء: ٢) أي: لا تضمّوها إليها آكلين[٥].

ومن أمثلة ذلك في شعر المتنبي قوله[٦]:

أَقَلُّ فَعالي بَلْهَ أكْثَرُهُ مَجْدُ وَذَا الجِدُّ فِيه نِلْتُ أمْ لَم أَنَلْ جَدُّ

"قال ابن الاثير في لسان العرب: (بله) من أسماء الأفعال بمعنى دع واترك، تقول: بله زيدًا، وقد توضع موضع المصدر وتضاف، فتقول: بله زيدٍ، أي اترك زيدًا. وقال

١- ينظر: مجلة اللغة العربية الملكي/ التضمين/ الإسكندرية.

٢- مغني اللبيب ٨٩٧/٢.

٣- م ن ٢٤١/٢.

٤- مغني اللبيب ٨٩٧/٢.

٥- ينظر: الكشاف ٤٨١/٢.

٦- معجز احمد ٣٤٩/٢.

الأحمر وغيره: (بله) معناه كيف، وقال الفرّاء: معناه كف، وقال الجوهري: (بله) كلمة مبنية على الفتح مثل كيف"[١].

فكلمة (بَلْهَ) ضُمّنَت معنى (دع) متعديًّا الى زيد، وضُمنَت معنى المصدر وأوّلت بـ (اترك) لذلك أُضيفت إلى ما بعدها فصارت تُعامل مُعاملة الاسم المضاف الى ما بعده. وفي (أكثرُه): يجوز النصب والجر والرفع، أمّا النصب: فلأنَّ (بله) اسم للفعل فيُنصب به كما ينصب بالفعل: ومعناه دَع أكثرَه. وأمّا الجر: فلأنَّه مصدر أضيف إلى ما بعده، وذلك كقولهِ تعالى: "فَضَربَ الِّرقاب "(محمد: من الآية٤). وأمّا الرفع: فإن قطربًا[٢] أجازه على معنى: (بل أكثرُه)، وتقدير البيت: أقل فعالي بلْ أكثرُه مجد وذا الجِدّ فيه جَدّ[٣].

وقد أشار بعض المفسرين إلى أنَّ الغرض من التضمين هو التوسع في المعنى المراد وتكمن أهميته "في إعطاء مجموع معنيين، وذلك أقوى من إعطاء معنى فذَ"[٤]. وحدّه الزركشي بقوله: "إعطاء الشيء معنى الشيء وتارة يكون في الأسماء، وفي الأفعال، وفي الحروف"[٥]. وهذا مجال التوسع والاتساع، الذي نفهم منه معنى آخر وهو معنى الإعطاء الذي يصحح صيرورة الفعل أو الاسم أو الأداة في الأداء التركيبي[٦]. ومن الأمثلة التي ورد فيها التضمين بالاتساع في شعر أبي الطيب قوله[١]:

١- م ن، هامش٣٤٩/٢.

٢ - وهو محمد بن المستنير أبو علي المعروف بقطرب النحوي أخذ عن سيبويه وعن جماعة من العلماء البصريين ومات سنة ٢٠٦، ينظر: أنباه الرواة ٢١٩/٣.

٣ - ينظر: معجز أحمد ٣٤٩/٢-٣٥٠.

٤- الكشاف ٤٨١/٢.

٥- البرهان في علوم القرآن ٣٣٨/٣.

٦ - ينظر: إشكالية المعنى في الجهد التفسيري ٢٣٣.

وَلَمَّا فَقَدنَا مِثلَهُ دَام كَشْفُنَا عَليهِ، فَدامَ الفَقدُ وانكَشَف الكَشفُ

ورد المصدر (كشفنا) بمعنى فعل آخر بدلالة حرف الجر (على)؛ لأنَّ الأصل في كشف يتعدى بـ(عن)، فقد تضمّن كشف معنى (أظهر)؛ لأن الفعل أظهر يتعدى بـ(على). بمعنى: أنّهُ لما لم نجد مثله بعد فقدنا له، أظهرنا محاسنه وعظيم شأنه، وعلو قدره[٢].

وللتضمين أغراض أُخر، انحصرت فيما يأتي[٣]:

١-حل إشكالية التعدية، وتصحيحها بما يتناسب مع الأصل اللغوي، والمعنى، ومما جاءَ من ذلك في شعر المتنبي قوله[٤]:

وكَأَنَّهَا فِي نَهَارهَا قَمَر حَفَّ بِهِ مِنْ جِنَانِهَا ظُلَمُ

قال الواحدي: "حفَّ به أي أحاط به، وكان حقُّهُ أنْ يقول حَفَّهُ، كما روي بالحديث "حُفَّتْ الجنّة بالمكارهِ"[٥]، حيث لم يرد (حَفَّ به) وإنَّما (حفَّ) متعديًا مباشرةً، وربما استند فيه إلى ما ورد في كقوله تعالى: "وَتَرى الملائكةَ حافِّين مِن حولِ العرش"(الزمر: ٧٥)، وقوله تعالى أيضًا: "وَحففناهما بنخلٍ وجعلنا بينهما زرعًا" (الكهف: ٣٢) "[٦]، فضمّن (حفّ) معنى (الإحاطة) الذي يتعدى بـ(الباء).

١- معجز احمد ٢/٢٠.

٢ - ينظر: م ن.

٣- ينظر: النيابة والتضمين في حروف الجر ٥٣،و إشكالية المعنى في الجهد التفسيري ٢٣٣.

٤ - معجز أحمد ١/ ٣٣٧.

٥ - صحيح البخاري برقم ٦٤٨٧، وصحيح مسلم برقم ٢٨٢٢.

٦- الواحدي ٤٩١/١.

٢-الإيجاز والاختصار: من خلال إفادة معنيين بدلًا من معنى واحد في السياق من طريق الحذف، ومن مثله في شعر المتنبي قوله[١]:

نَاءيتُهُ فَدَنَا، أَدنَيتُهُ فَنَأى جَمَّشتُهُ[٢] فَنبَا قَبَّلتُهُ فَأَبَى

روي: نأيته: أي (نأيت عنه)، فحذف حرف الجر-على إسقاط الجار-وروي: نأيته، وأنأيته: أي (أبعدته)، من المناءاة: وهي المباعدة، وروى ابن جني نأَيْته: أي (بعدتُ عنه). بتضمين الفعل معنى فعل آخر[٣].

وعد كثير من النحاة وأصحاب البيان الحذف من الإيجاز، قال الفرّاء: "وإذا كان المعنى معلومًا طرح منه ما يرد الكلام إلى الإيجاز"[٤]؛ "لأنَّ العرب تحذف الجملة، والمفرد، والحرف، والحركة، وليس شيء من ذلك إلّا عن دليل عليه"[٥].

أما الاختصار: "فاختصار الكلام إيجازه، والاختصار في الكلام أن تدع الفضول وتَستَوجِز الذي يأتي على المعنى، وكذلك الاختصار في الطريق، والاختصار حذف الفضول في كُلِّ شيء"[٦]؛ إذ إنَّ من أبرز سمات اللغة العربية ميلها إلى الاختصار والإيجاز، وذلك لأنَّ الوضوح المفروض للمعنى لا يأتي عن طريق الإطالة إنَّما في حدود الإيجاز والتكثيف[٧]. ومن ذلك قوله تعالى: "وَمَا يَخْدَعُونَ إِلَّا أَنْفُسَهُمْ وَمَا يَشْعُرُونَ" (البقرة: من الآية ٩).

١- الواحدي ٤٩٥/١.

٢- التجميش : كالمغازلة، ونبا: ارتفع، ينظر: الواحدي ٤٩٥/١.

٣- ينظر: معجز أحمد ٣٤٢/١، والواحدي: ٤٩٥/١.

٤- معاني القرآن الفرّاء ٢٧٨/٢.

٥- الخصائص ٣٦٠/٢.

٦- النكت في إعجاز القرآن ٧٦.

٧- ينظر: مفاهيم الجمالية والنقد في ادب الجاحظ ٣١.

وقوله جلّا وعلا (إلّا أنفسهم)، معناه: إلّا عن أنفسهم على حذف حرف الجر، يقال: "خدعت زيدًا نفسه، أي عن نفسه. أما على إسقاط الجار، أي في أنفسهم أو عن أنفسهم"[١]. أو بتضمين الفعل معنى فعل آخر، وهو دليل على أنَّ الإيجاز يعطي مساحة واسعة في إفساح المجال لتسويغ اتساع الفعل ليؤدي معنيين[٢].

٣- الاتساع والتجوز: وذلك من خلال نقل الكلمة من حكم لها إلى حكم ليس بحقيقة لها. ومما ورد في شعر أبي الطيب مثالًا على ذلك، في قوله[٣]:

وَفَتَّانَة العَينَينِ قَتَّالة الهَوى إذَا نَفَحَت[٤] شيخًا رَوائِحَها شَبّا

يقول الواحدي: "...وإنَّما عدّى النفح لا على اللفظ، كأنه قال: إذا أصابت شيخًا روائحها شبّا"[٥]. فالفعل (نفح) تضمن معنى التعدية، فقد عدى الفعل اللازم لا على اللفظ، وإنَّما عدّاه حملًا على المعنى[٦].

٤- "أنَّه يسد حاجة متطلبات العصر إليه؛ إذ تستدعي -برأيهم-أنْ تعسف العربية بمادة ضخمة حتى تساير الحياة الحاضرة ومتطلباتها المعقدة الكثيرة، وهذا ما قالوا إنَّهم وجدوه في قرارات المجمع العلمي بالقاهرة الذي أراد من القول بقياسية التضمين

١- البحر المحيط ٥٨/١.

٢ - ينظر: إشكالية المعنى في الجهد التفسيري ٢٣٤.

٣- معجز أحمد ٢٢٩/٣.

٤- نفحت: إي أتصلت روائحها بالشيخ، لعاد شابًا، ينظر: معجز أحمد ٢٢٩/٣.

٥- الواحدي ١٩٦/١.

٦ - ينظر: م ن.

أنْ يستخدم استخدامًا فنيًا في الحياة العامة، وما وجد فيها من ضروب العلم التجريبي والنظري"[١].

" وقابل هذا الرأي رفض لإباحة التضمين؛ لأنَّه يسبب الفوضى والفساد –برأيهم– والخطأ والتصرف غير المسؤول في اللغة، والملاحظ أنَّ ابن جني ينظر الى التضمين على أنَّه خارج نظام اللغة لأنَّه يخصّ الاستعمال والايقاع وهو ما يتصف به الكلام، وليس نظام اللغة، ومن ثَمَّ فله علاقة بالمتكلم ومقاصده ومقام هذا الكلام. وهو ما يسمى بالدرس الحديث بالتداولية"[٢].

ومن ذلك قوله[٣]:

مَنْ يَهْتَدي في الفعلِ مَا لا يَهتَدي فِي القَولِ حَتَّى يَفْعلُ الشُّعَراءُ

قال الواحدي: "وكان حقُّه أن يقول: لما لا يهتدي وإلى ما يهتدي؛ لأنَّه يقال: اهتديت له، ولا يقال اهتديته، ولكن عداه المعنى؛ لأنَّ الاهتداء إلى الشيء معرفة به، فكأنه قال من يعرف في الفعل ما لا يهتدي"[٤]. فالفعل (يهتدي) تضمّن معنى التعدية.

ويتبين من ذلك أنَّ فائدة التضمين هي (أنْ تؤدي كلمة مؤدى كلمتين"[٥]، أيّ أنْ يدل بكلمة واحدة على معنى كلمتين وهذا هو الايجاز بعينه.

١- **النحو العربي، نقد وبناء ١٧٠.**

٢- **إشكالية المعنى في الجهد التفسيري ٢٣٤.**

٣- **معجز أحمد ٢/٩٠.**

٤- **الواحدي ١/٣٢٠.**

٥- **مغني اللبيب ٢/٨٩٧.**

"والاشراب عند ابن هشام يتناسب مع ما ذهب إليه ابن جني وذلك أنَّ الاستعمال والإيقاع هما وسيلتان لإشراب الكلمة معنى الأخرى، ثُمَّ جاء الزركشي وسماه الاعطاء وهو لا يخرج عما اسلفناه من دلالات هذه اللفظة ولكنه لم يوفّق توفيق ابن جني وابن هشام.

ومن هنا يتضح أنَّ المعنى الاصطلاحي لا يخرج كثيرًا عن المعنى المعجمي؛ لأنَّ الاحتواء والايداع مازال واردًا بشكل واضح في اجتهادات فقهاء اللغة بتعريفاتهم لمسألة التضمين، ومفهوم الإشراب والإعطاء وغيرهما ينطويان تحت معنى الاحتواء والإيداع، وبهذا تكون العلاقة بين المعنى اللغوي والاصطلاحي علاقة تطوّر دلالي لا تغيّر في دلالة أو مغادرة معناه الأول"[١].

وقد أفاد من ذلك العلماء المحدثون؛ إذ ورد في إصدارات مجمع اللغة في القاهرة تعريف التضمين بأنَّه: "أن يؤدي فعل أو ما في معناه مؤدى فعل آخر، أو ما في معناه فيعطي حكمه في التعدي واللزوم"[٢].

والحقيقة أنَّ ظاهرة التضمين موجودة في العربية واضحة الدلالة في بابها "تعمد إلى اللفظ فتعطيه معنيين: المعنى اللغوي الأصلي له، والمعنى الجديد الذي يأتي به السياق وفنية الأسلوب"[٣].

وحُصِرت أقوال العلماء في اتجاهات كثيرة وضَّحت خلالها بلاغة التضمين وقياسيته، ومن أشهر هذهِ الآراء[١] هي:

١- ينظر: الحمل على المعنى في القرآن الكريم السور الطوال أنموذجًا، رسالة ماجستير، ص١٥.

٢- النحو الوافي ٢/٥٨٧.

٣- أبو علي النحوي والدراسات اللغوية والصوتية ١٠٥.

١- أنَّ التضمين قسم من المجاز، والمجاز قياسي.

٢- أنَّه جمع بين الحقيقة والمجاز، وهو أمر جوَّزه الأصوليون من دون اللغويين، وتوجه عند النحويين على إرادة معنى الفعل المذكور على الحقيقة، وإرادة معنى الفعل المحذوف باللزوم بذكر القرينة.

٣- أنَّه يتجه على تأويل حال محذوفة متعلقة بالحرف، مأخوذة من الفعل المنوي، وهو ما يعرف بالتضمين البياني، والفعل – في ذلك-مستعمل في حقيقته، وهذا قياسي اتفاقًا لأنَّه من باب إيجاز الحذف.

٤- أنَّه يجري على طريقة الكناية، فيراد المعنى الأصلي توصلًا إلى المعنى المقصود، ولا حاجة إلى التصوير إلّا لتصوير المعنى، وردَّ هذا القول بأنَّ الكناية يصح معها إرادة المعنى الحقيقي من دون المعنى اللازم، وهذا بخلاف التضمين الذي يُراد منه المعنيان.

٥- أنَّه قسم برأسه، وهو قسيم الحقيقة، والمجاز والكناية.

ولأهمية المعنى عند علماء اللغة، فقد التفتوا إلى التضمين، وعدّوه صورة من صور الحمل على المعنى بل لعل هذا الأسلوب كان أكثرها أهمية وأوسعها استعمالًا؛ "باعتباره وسيلة لردّ الظواهر الخارجة عن الأصل، والذي يعنون به: إلحاق مادة بأخرى في التعدي واللزوم لتناسب بينهما في المعنى أو اتحاد، وفائدته أنْ تؤدى كلمة مؤدى كلمتين"[٢].

---

[١]- ينظر: حاشية الشيخ ياسين على شرح التصريح ٢/٤-٥، والنحو الوافي ٢/٥٦٤، إشكالية المعنى في الجهد التفسيري ٢٣٣.

[٢]- ظاهرة قياس الحمل ٢١٦.

ولعل أوّل مَنْ جعل التضمين من أبواب الحمل على المعنى هو ابن جني تحت عنوان (في شجاعة العربية) قال: "ومنه باب من هذه اللغة واسع لطيف طريف، وهو اتصال الفعل بحرف ليس مما يتعدى به؛ لأنَّه في معنى فعل يتعدّى به"[١]، ثمَّ عدّ ابن جنى أيضًا التضمين نوعاً من العلل، لبيان أثر المعنى في توجيه ما خالف القاعدة وتسويغه، ولأنَّه باب من التأويل له القدرة على تقريب المعنى[٢].

فالتضمين يتأثر بمناسبات القول وخصوصية الألفاظ وله مسالك دقيقة ربما تختفي عن بعض الباحثين، يقول ابن جني: "إنَّه يكون بمعناه في موضع دون موضع على حسب الأحوال الداعية إليه والمسوغة له، فأما في كل موضع وعلى كل حال فلا"[٣].

ومن ذلك "فالتضمين وسيلة من وسائل التصحيح الذي نجده مألوفًا شكلًا لما هو في التركيب، ومن ثمَّ فهو وسيلة لتوجيه النصوص في كلام العرب شعرهم ونثرهم، وفي أعلاها وأرفعها فصاحة وبلاغة وهو نص القرآن الكريم"[٤].

ثالثًا: وسائل التضمين

أ- التأويل.

ب- الاتساع.

ج- الايجاز.

أ- التأويل:

---

[١] - الخصائص ٢/٣٠٩-٣١٠.

[٢] - ينظر: أثر المعنى في الدراسات النحوية ١٠٠، و إشكالية المعنى في الجهد التفسيري ٢١٧-٢١٨.

[٣] - الخصائص ٢/٢٨٠.

[٤] - ظاهرة قياس الحمل في العربية ٢١٦.

في اللغة: ورد في مفردات ألفاظ القرآن: "التأويل من الأوّل، أي الرجوع إلى الأصل، ومنه الموئل للموضع الذي يرجع إليه، وذلك هو ردّ الشيء إلى الغاية المراد منه، علمًا كان أو فعلًا...، وتأويله: أي بيانه الذي غايته المقصودة منه، والأوّل: السياسة التي تراعي مالها"[١].

وينقل ابن منظور عن ابن الاثير قوله: "التأويل من آل الشيء يؤول إلى كذا أي رجع وصار إليه"[٢]، وكذلك ينقل عن التهذيب: "وأما التأويل، فهو تفعيل من أوّل يؤول تأويلًا، ومن آل يؤوّل أي رجع وعاد"[٣]. ومن ذلك فهو يعني الرجوع، والبيان، والتدبير، والسياسة.

أما في الاصطلاح: "فالتأويل هو: التفسير، وعليه قوله تعالى: "ولَمَّا يَأتِهِم تَأَوِيلُهُ " (يونس:٣٩)...، ومن معانيه أيضًا الرجوع إلى الشيء والصيرورة إليه، وبهذا يقصد به في الاصطلاح النحوي: ردُّ الفعِل أو غيره مما يُسبقُ بموصولٍ حرفي إلى مصدر يكون مبتدأ أو فاعلًا أو مفعولًا أو بحسب ما يقتضيه موقعه في الجملة"[٤].

"وللفظ معنى ظاهر، لا يمكن للتأويل أن يقف عند دلالته الظاهرة فيصرفها إلى معنى آخر يحتمله، فهو يفترض تعدد الدلالة، وثراء المعاني، واتساع الالفاظ، ولهذا فالحقيقة لا يمكن القول فيه مرة واحدة، ومن هنا كان الاجتهاد والتباين في وجهات النظر، والتأويل يتيح فرصة البدء من جديد، أي استئناف القول ومن ثمَّ إعادة التأويل

١- مفردات ألفاظ القرآن ١/ ٥٩.

٢- لسان العرب مادة (أول) .

٣- م ن.

٤- معجم المصطلحات النحوية ١٥.

وتجديد الفهم"[1]، وهذا ما يشكل وسيلة لتسويغ التضمين؛ إذ يفسر التأويل ما أشكل من العلاقات التركيبية ويرجعها إلى المسار الصحيح.

ومن امثلة ذلك في شعر المتنبي قوله[2]:

حَيِيًّا منْ إلهي أَنْ يَرَانِي وَقَدْ فَارَقتُ دَارَكَ وَاصْطَفَاكَا

قال المعري: "اصطَفاكا: هو اختارك واصطَفاك. اي: وهو فعل ماضٍ، فيكون المعنى: إذا كان الله تعالى قد اصطفاك من بين خلقه استحيت منه أن أفارقك وأوثر عليك غيره، وروى ابن جني رحمه الله (اصطِفاكا) : بكسر الطاء وهو مصدر اصطفى واصله المد، غير أنَّه قُصر ضرورة، فيكون المعنى أنا أستحي من إلهي أن يراني فارقت دارك وصفاءك، والأوّل أولى واحسن في المعنى"[3].

فكلمة (اصطفاكا)أولت معنى(اختارك) وهو فعل ماضٍ، وأولت معنى المصدر[4].

و قوله[5] :

إِذَا كَانَ شَمُّ الرَّوْحِ أَدْنَى إِلَيْكُمُ فَلَا بَرِحَتْنِي رَوْضَةٌ وَقَبُولُ

"و (أدْنى): اسم بمعنى (أقرب) والمعنى: إذا كان شمُّ الروح أقرب إلى قلوبكم واشبه بإثار محبتكم، فلا فارقتني الروض والقبول، حتى لا أكون مفارقًا ما تهدون وما تؤثرون ، وأول معنى التعدية من الفعل (دَنَيْتُ) والمعنى: إذا كانت الحياة وشم الرّوح

---

[1] – قضية المعنى في القرآن الكريم ٣٩، والحمل على المعنى في القرآن الكريم، رسالة ماجستير، ص ١٩.

[2] – معجز احمد ٤/٤٢٤..

[3] – م ن ٤/٤٢٤.

[4] – ينظر: م ن.

[5] – الواحدي ١/٣٣٤.

يقربني ويدنيني إليكم، فلا فارقتني حياة ولا بَرِحَتْ مكاني روضة وقبول؛ لأنها تكون سببًا في انتشاق روائحكم"[١].

وقال[٢]أيضًا:

الحُبُّ مَا مَنَعَ الَكَلَامَ الأَلْسُنَا وَأَلَذّ شكْوَى عَاشِقٍ مَا أعْلَنَا

قال المعري: "(ما) في قوله "مَا منع" يجوز أن تكون بمعنى (الذي)، فيكون المعنى: الحب هو الذي يمنع الكلام من أنْ يعلن بالنطق ما في قلبه، وإذا لم يكن كذلك فليس بالحب الحقيقي...، ويجوز أن تكون للنفي، وعلى هذا يكون المعنى: الحب لم يمنع الألسن من الكلام، كأنه يحسِّن عند نفسه الشكوى؛ لأن في ذلك راحته..."[٣].

فكلمة(ما) أولت معنى اسم الموصول (الذي)، وأولت معنى النفي (لم)[٤].

وقال[٥] أيضًا:

إذا الغُصنُ أمْ ذَا الدَّعْصُ[٦] أَمْ أَنْتِ فِتْنةٌ؟ وَذَيَّا الذي قَبَّلْتهُ البرْقُ أَمْ ثَغْرُ؟

"قوله: (أَمْ أَنتِ فِتْنَةٌ)؟ يجوز أَن تكون (أَمْ) فيه متصلةً حملًا على معنى (أيْ)، ويجوز أن تكون مُنقطعة حملًا على معنى (بلْ)، فكأنَّه قال: بَلْ أنتِ فِتْنَةٌ"[٧].

---

١ – معجز احمد ٣/٣٣٤.

٢ – معجز أحمد ٢/١٨٢.

٣ – م ن.

٤ – ينظر: م ن.

٥– الفسر ٣/١١٤.

٦٦– الدَّغصُ: الكثيب الصغير من الرمل، ينظر: معجز أحمد ١/٢٢٧.

٧– تفسير ابيات معاني ديوان المتنبي (الفسر الصغير) ١٣٤، ومعجز أخمد ١/٢٢٧.

ب- الاتساع :

الاتساع لغةً: ذكر الجوهري أنَّ التوسع ضد التضييق، تقول: وسَّعَتُ الشيء، فاتسع واستوسع أي صار واسعًا وتوسعوا في المجالس أيّ تفسحوا[١].

وأشار ابن منظور في لسان العرب مادة (وسع) إلى أنَّ في أسمائه سبحانه وتعالى (الواسع) هو الذي وسع رزقه جميع خَلقِه ووسعت رحمتُهُ كلَّ شيءٍ ثم قال: "والسَّعة نقيض الضيق...، واتَسَعَ كَوَسِعَ، والتوسيع خلافُ التضييق"[٢].

أمّا في الاصطلاح: فللمعنى اللغوي حضور في الاصطلاح النحوي الذي وردت بداياته عند سيبويه في باب "استعمال الفعل في اللفظ لاتساعهم في الكلام والإيجاز والاختصار"[٣].

والاتساع في الكلام يأتي من أبواب كثيرة، منها: الحذف أو الزيادة أو الإيجاز والاختصار، والتقديم والتأخير والحمل على المعنى.

ومما ورد فيها التضمين بالاتساع حملًا على المعنى في شعر أبي الطيب قولهُ[٤]:

وَيَمْنَعُنِي مِمَّنْ سِوَى اِبْن مُحمّدٍ أَيَادٍ لَهُ عِنْدِي يَضِيقُ بِهَا عِنْدُ

"جعل (عِندُ) اسمًا، وإنْ كان لا يُستعمل إلّا ظرفًا؛ لأنَّه حمّلهُ على المعنى. كأنه قال: يضيق بها المكان، ولأن أصل الأسماء يجريها بوجوده الإعراب، فإذا اضطر الشاعر ردها إلى الأصل"[١].

١- **الصحاح مادة (وسع).**

٢- **لسان العرب مادة (وسع).**

٣- **كتاب سيبويه ٢١١/١.**

٤- **معجز احمد ٣٥٦/٢.**

قال المعري: "لـ(عند) سعة ليست لغيرها من الظروف ؛ وذلك أنَّ الجهات ست: أمام ووراء وتحت وفوق ويمين وشمال، وكل واحدة من هذه الجهات مختصة بناحية، و(عند) تقع على جميعها فلذلك حسن قول القائل: (تضيق بها عنده)"[٢].

وقال[٣] أيضًا:

عَلَى سَابحِ مَوجَ المَنايَا بِنَحْرِهِ غَدَاةَ كَأنَّ النِّبلَ في صَدرِهِ وَبِلُ

قال ابن جني: "أراد: على سابحِ في موج المنايا، فحذف حرف الجر، وأوصل (سابح) إلى (الموج) فنصبه"[٤].فتضمن (سابح) معنى الفعل في التعدية ونصب مفعوله على السعة.

فالمسألة هنا ليس بنزع الخافض، وإنَّما هي صياغة التركيب بحسب القصد، فيأتي دور السياق في توسيع المعنى والحمل عليه، فيكون الفعل أو ما في معناه منفكًا عن قيد الحرف، إلى المفعولية، التي هي المستهدفة في قصد المتكلم[٥].

ج- الإيجاز

الإيجاز لغةً: قال ابن منظور: "وجَز الكلام وجَازةً ووجزًاوأَوجَز: قَلَّ، وفي البلاغة أوجزه: اختصره ...، يقال: أوجز فلان إيجازًا في كلِّ أمر، وأمر وجيز، وكلام وجيز أيّ خفيف مُقتصر"[٦].

---

[١] – م ن ٣٥٦/٢.

[٢] – م ن: هامش ٣٥٦/٢.

[٣]– م ن ١٦٩/١.

[٤]– الفسر ٩٢/٣.

[٥]– ينظر: إشكالية المعنى في الجهد التفسيري ٢٦٧.

[٦]– لسان العرب مادة(وجز) ٤٢٧/٥.

أما في الاصطلاح: فقد عرفه الجاحظ: "هو الجمع للمعاني الكثيرة بالألفاظ القليلة"[١]. وعدّ الرّماني الإيجاز بأنَّه: "تقليل الكلام من غير إخلال بالمعنى"[٢]، كما قال عنه ابن سنان: "هو إيضاح المعنى بأقل ما يمكن من اللفظ"[٣].

ومن مثلِهِ في شعر المتنبي قوله[٤]:

يُقْبِلُهُمْ وَجْهَ كُلِّ سَابِحةٍ[٥] أَرْبَعُهَا[٦] قَبْلَ طَرْفِهَا تَصِلُ

فكلمة (يُقْبِلُهُم): اراد (يقبل عليهم بوجه)، فحذف حرف الجر، وروى "يقبلهم": (أقبلْتهُم وجه الخيل)فتضمّن معنى التعدية، فيتعدى إلى مفعولين[٧].

فالتضمين – في هذا المجال– يقوم مقام وظيفة الحرف التي هي في "الجملة العربية إبلاغ معنى الفعل إلى صورة من صور المفعول أي المتأثر بالفعل"[٨].

وعدّ كثير من النحاة وأصحاب البيان الحذف من الإيجاز، قال الفرّاء: "وإذا كان المعنى معلومًا طرح منه ما يرد الكلام إلى الإيجاز"[٩]؛ "لأنَّ العرب تحذف الجملة، والمفرد، والحرف، والحركة، وليس شيء من ذلك إلّا عن دليل عليه"[١٠].

١– الحيوان ٣/٧٦.

٢– النكت في إعجاز القرآن ٧٦.

٣– سرالفصاحة٢١١.

٤– الواحدي ١/٤٩٥.

٥ – سابحة: الفرس السريعة: ينظر: معجز أحمد ٢/١٣١.

٦ – أربعها: قوائمها الاربعة: ينظر: م ن.

٧ – ينظر: معجز أحمد ٢/١٣١.

٨– نحو القرآن ٥٠، وإشكالية المعنى في الجهد التفسيري ٢٦١.

٩– معاني القرآن الفرّاء ٢/٢٧٨.

١٠– الخصائص ٢/٣٦٠.

ويتمثل الايجاز في "شحن الكلمات بمعانٍ تربو على طاقتها الاعتيادية دون الاعتماد في ذلك على غير الألفاظ الموجودة في النصّ، والقارئ مطالب بالاكتفاء بالألفاظ المعروضة عليه من دون اكتشاف ألفاظ قد يظنها محذوفة أو مقدرة، وهذا ما أسماه البلاغيون المتأخرون القصر أو الإيجاز،"[١].

يقول سيبويه: "هذا باب استعمال الفعل في اللفظ...، لاتساعهم في الكلام، والايجاز، والاختصار"[٢]، وقال ايضاً: "ومما جاء على اتساع الكلام والاختصار، قوله تعالى: "وَاسْأَلِ القَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا وَالعِيرَ الَّتِي أَقْبَلْنَا فِيهَا" (يوسف:٨٢)، إنَّما يراد أهل القرية؛ فاختصر، وعمل الفعل في القرية، كما كان عاملًا في الأهل لو كان ها هنا"[٣].

ومما ورد في شعر أبي الطيب مثالًا على ذلك، قوله[٤]:

مَنَافِعُهَا مَا ضَرَّ في نَفْعِ غَيرِهَا تَغَذَّي وَتَرْوَي أَنْ تَجُوعَ وَأَنْ تَظْمَا

"تقدير البيت: منافعها ما ضرها في نفعها...، وأضاف المصدر إلى المفعول، وحذف الفاعل كقوله تعالى: "لَا يَسأَمُ الإنْسَانُ مِنْ دُعَاءِ الْخَيرِ..."(فصلت: ٤٩)، أي من دعائه الخير، وقوله تعالى: "...بِسُؤَالِ نَعْجَتِكَ إِلَى نِعَاجِهِ..."(ص: ٢٤)، أي: سؤاله نعجتك"[٥].

ومن شروط الفصاحة والبلاغة "الإيجاز والاختصار وحذف فضول الكلام، حتى يعبر عن المعاني الكثيرة بالألفاظ القليلة، وهذا الباب من أشهر دلائل الفصاحة عند

١- **النظريات اللسانية والبلاغية عند العرب ٢٧٠.**

٢- **كتاب سيبويه ٢١١/١.**

٣- **م ن ٢١١/١.**

٤ - **معجز أحمد ٢٥٩/٢.**

٥ - **الواحدي ٦٥/٣.**

أكثر الناس، حتّى أنَّهم إنّما يستحسنون من كتاب الله تعالى ما كان بهذهِ الصفة، ومن الناس من يقول: إنَّ من الكلام ما يحسن فيه الاختصار والإيجاز، كأكثر المكاتبات والمخاطبات والأشعار، ومنه ما يحسن فيه الإسهاب والإطالة، كالخطب والكتب التي يحتاج أن يفهمها عوام الناس وأصحاب الأذهان البعيدة"[١].

وبهذا يتضح أنَّ التصحيح لعلاقات التركيب هو الغاية من هذه الوسائل التي تعمل بوضوح لإيجاد مسوغات لخروج التركيب عن حضيرته الأولية وهذا مجال يضفي على اللغة كثيرًا من الجدّة والابتكار، لأنها تكشف أساليب وظواهر تحافظ على حياة اللغة بوصفها وسيلة من وسائل التواصل الاجتماعي فضلًا عن التواصل الفني والابداعي[٢].

ومن هنا رأينا كيف تكون هناك وسائل يتكئ عليها التضمين في تحقيق مظاهره التي تعمل على تصحيح التركيب وإرجاعه إلى حالته الأولى وهي مطابقة عرى الكلام في الأداء اللغوي، بالركون إلى علة الحمل على المعنى وسيهتم المبحث الثاني بهذه المظاهر.

---

[١]- **سر الفصاحة ٢٠٥.**

[٢]- **ينظر: المعنى في تفسير الكشاف للزمخشري ٢٦٥.**

المبحث الثاني

مظاهر التضمين (*)

أولًا: تصحيح التعدية:

التعدي لغةً: "مجاوزة الشيء إلى غيره، يقال: عداه يعدوه عدوًا، إذا جاوزه، وعديته فتعدى أي: تجاوز"[١].

والفعل المتعدي: "هو ما تجاوز الفاعل إلى المفعول بهِ بنفسه ونصبه، نحو: قرأ زيد الدرسَ، فهو ما يفتقر وجوده إلى محل غير الفاعل والمفعول به"[٢]، أو "هو لا يتم فهمه بغير ما وقع عليه"[٣]. واشترط النحاة في الفعل المتعدي أن يصل إلى مفعوله من غير حرف جر.

و"نعني بتصحيح التعدية أنَّ الفعل يلازم حرفًا من الحروف التي لا تتناسب مع دلالته المعروفة في النحو العربي، لذلك يرجع إلى المعنى، لتقدير فعل آخر يتناسب مع الحرف، وكذا تقدير حرف آخر يناسب مع الفعل المذكور.

ويعدُّ هذا المجال من مجالات التوسع في المعاني، ذلك أنَّ الفعل أو ما يجرى مجراه يتسع ليوافق معنى فعل آخر بوسيلة التعدية الخاصة بالفعل أو ما جري

*** – إنَّ التقسيم المعتمد في هذا المبحث مأخوذ من كتاب إشكالية المعنى في الجهد التفسيري، للدكتور نجاح فاهم العبيدي، ينظر: إشكالية المعنى في الجهد التفسيري ٢٣٩.**

١ – لسان العرب مادة (عدو).

٢ – شرح المفصل ٦٤/٧.

٣ – التعريفات ١١٣.

مجراه، وهو عمل سياقي يصحح ما خالف مقتضى الظاهر بمراعاة المعنى؛ إذ إنَّ من شأن العامل المذكور أن لا يتعدى بواسطة الحرف المذكور، لذا تبدأ مهمة السياق بالبحث عن معانٍ أُخرى لتصحيح هذه التعدية الطارئة بفعل الملابسات الملازمة للسياق"[١]، و"إنَّ الأمثلة التي قيل فيها بالتضمين تعود لتعلق الجار والمجرور بعامل لا يصح برأي النحويين أنْ يتعلّق به؛ لاعتقادهم أنَّ هذا العمل يتعدى بحرف من دون الآخر، أو يعود لفهم معنى لفظ غير مذكور في السياق، وهو ما يعبّر عنه أصحاب النظرية التحويلية الحديثة بوجود تركيب باطني أو بنية عميقة لكل جملة، هذا التركيب هو الّذي يعطي المعنى المقصود للجملة، بينما ما ينطق به الفعل، أو يرسم بالكتابة يعبرون عنه بالتركيب الظاهري أو البنية السطحية، وهذه البنية السطحية غالبًا ما تحذف منها عناصر موجودة في التركيب الباطني"[٢].

ومن ذلك قوله تعالى: "وَلَا تَأْكُلُوا أَموالَهمْ إِلَى أَموالِكُمْ" (النساء: ٢)، عدى الفعل (تأكلوا) بـ(إلى)، حمله على معنى (لا تضيفوا أموالهم في الأكل إلى أموالكم)[٣]، فضمن (الأكل) معنى (الإضافة) الذي يتعدى بـ(إلى).

ومما جاء من ذلك في شعر المتنبي وصفه لبحيرة طبرية قائلًا[٤]:

كَأَنَّهَا والرِّيَاحُ تَضْرِبُهَا جَيْشَا وَغىً هَازم وَمُنْهَزِمُ

كَأَنَّهَا فِي نَهَارِهَا قَمَر حَفَّ بِهِ مِنْ جِنَانِهَا ظُلَمُ

١- إشكالية المعنى في الجهد التفسيري ٢٣٩.

٢- النيابة والتضمين في حروف الجر في القرآن الكريم ١٤٢-١٤٣، وينظر: إشكالية المعنى في الجهد التفسيري ٢٣٩.

٣- معاني القرآن وإعرابه ٤/٢، و الحمل على المعنى ٣٤٢.

٤- معجز أحمد ٣٣٧/١.

قال الواحدي: "(حفَّ به): أي أحاط به، وكان حقُّهُ أنْ يقول (حَفَّهُ)"[١]، فضمن (حفّ) معنى(الإحاطة) الذي يتعدى بـ(الباء)، ويبدو أنَّ تعبير حف به أكثر ملاصقة وأكثر قربًا من تعبير حفَّه فإنَّ المعنى الأخير يُعطي معنى الإحاطة من قولهم حفَّ القومُ الرجلَ أي أحاطوا به.

وقال[٢]أيضًا:

يَشُقُّ فِي عِرْقِهَا الفِصادُ وَلَا يَشُقُّ فِي عِرْقِ جودِهَا العَذَلُ

موضع الشاهد (فِي عِرْقِهَا)، يقول الواحدي: "وأراد بالشَّقِّ التأثير والنفاذ؛ ولذلك عدَّاه بـ(في)"[٣]، وكان قياسه (بعرقها).

ومن ذلك أيضًا قوله[٤]:

وَخَيَّلَ مِنهَا مِرطُها فَكأَنَّما تَثَنَّى لَنَا خُوط ولاحَظَنا خِشْفُ

قال الواحدي: "وخيّل، من قوله تعالى: "يُخَيَّل إليه مِنْ سِحرَهم أَنَّها تَسعَى" (طه: من الآية ٦٦)، أي يُرَون ذلك كالخيال"[٥]، فضمن الفعل (خيّل) معنى (يُرون).

فيتضح مما سبق أنَّ علة التضمين تكون وسيلة من وسائل تصحيح التعدية.

ثانيًا: إيصال التعدية:

١- **الواحدي ١٥٣/٣٦.**

٢- **معجز أحمد ١٣٨/٢.**

٣- **الواحدي ٦٤٩/١.**

٤- **معجز أحمد ١٤/٢.**

٥- **الواحدي ٥٢٩/١.**

"وهو مجال تعدية الفعل اللازم أو تقويته ليتعدى إلى المفعول بنفسه، لأنّ الفعل اللازم منشغل ومقيد بحركة فاعله لا يتجاوزه، ولا يتعدى إلى مفعوله إلّا بحرف الجرّ"[١].

فالفعل اللازم يكون قاصرًا عن ذلك، "ووصفه سيبويه بأنَّه الفعل الذي لم يتعدَّ الفاعل إلى مفعول، نحو: ذهب محمد، وجلس زيد، فهو الذي يصل إلى مفعوله بحرف الجر، ونجد أنَّ الأصل أنْ لا يحتاج الفعل اللازم إلى مفعول بل يكتفي بالفاعل، ولكنه يمكن أنْ يتعدى إلى مفعوله بحرف الجر أو بالتضعيف وبزيادة همزة التعدية، وإحدى وسائل التعدية الأُخرى"[٢].

فباتصال هذه الأشياء بالفعل غير المتعدي يصير متعديًا ونجد أنَّ هناك وسائل لتعدية الفعل اللازم ذكرها النحاة[٣].

وهذه الوسائل تختلف فيما بينها؛ إذ تؤدي كلّ وسيلة معنى خاصًا بها تختلف اختلافًا واضحًا عما تؤديه الأُخر ولكل منها معنى لا يستطيع غيرها أنْ يؤديه باستثناء همزة التعدية وحرف الجر اللذين ينوب أحدهما مناب الآخر، لأنَّهما بمعنى واحد، وبناء على هذا تختار الوسيلة المناسبة التي تؤدي معنى جديدًا يساير الجملة، فعلى هذا الأساس يقع الاختيار على وسيلة دون أُخرى[٤]وهي وسيلة التضمين.

---

[١]- **المعنى في تفسير الكشاف للزمخشري ٢٦١.**

[٢]- **شرح الحدود النحوية ٨٤-٨٥، و النحو الوافي ١٥٣/٢-١٦١.**

[٣]- **ينظر: شرح المفصل ٦٤/٧، و مغني اللبيب ١٦/٢.**

[٤]- **ينظر: النحو الوافي ١٥٢/٢.**

"والتضمين يقوم في هذا المجال مقام وظيفة حرف الجر التي هي في الجملة العربية إبلاغ معنى فعل أو ما هو في حكمه إلى صورة من صور المفعول أي التأثر بالفعل"[١].

ففي قوله تعالى: "وَلَا تَعْزِمُوا عُقْدَةَ النِّكَاحِ حَتَّى يَبْلُغَ الكِتَابُ أَجَلَهُ" (البقرة: ٢٣٥)، للعلماء في توجيه (نصب عُقدة النَّكاح) أراء عديدة منها:

"الأول: أنَّه مفعول به على تضمين الفعل (تعزموا) معنى فعل يتعدى بنفسه؛ إذ ضمن معنى تنووا، أو تقطعوا، – وهذا هو مجال بحثنا–.

الثاني: منصوب بنزع الخافض والتقدير: ولا تعزموا على عقد النكاح.

الثالث: أنَّه منصوب على المصدر والمعنى: ولا تعقدوا عقدة النكاح"[٢].

والذي يهم البحث الرأي الأول، الذي يجعل التضمين سببًا في تقوية الفعل بإيصاله إلى المفعول بعدما كان لازمًا.

والقول بالتضمين يفسر أنّ الفعل (تعزموا) اللازم متضمن معنى الفعل (تعقدوا) بمعنى (تعزموا وتعقدوا) واحد[٣].

وينقسم هذا المجال على قسمين[٤]:

أولًا: ما يتعدى إلى ومفعول واحد.

ثانيًا: ما يتعدى إلى أكثر من مفعول.

١- **نحو القرآن ٥٠.**

٢- **البحر المحيط ٢٢٩/٢، وينظر: معاني القرآن وإعرابه ٣١٣/١، وروح المعاني ١٥٢/٢،.**

٣- **ينظر: إعراب النحاس ٢٧٠/١.**

٤- **إشكالية المعنى في الجهد التفسيري ٢٦٢.**

ويعني ذلك أنّ مهمة التضمين لها من القوة بأنْ تعدي ما يوافق معنى الفعل الآخر إلى مفعول مرة، ثم تزيد على ذلك درجة فتعديه إلى أكثر من مفعول أخر.

أولًا: ما يتعدى إلى مفعول واحد:

الأصل في التعدية، أن يتعدى الفعل بنفسه، ولكنه هنا–لما كان من اللازم فقد عدي بحرف الجر؛ وهي تعدية غير مباشرة للفعل، وقد يحذف حرف الجر فيصل الفعل إلى مفعوله بنفسه، نحو: مررت زيدًا، وهو ما يعرف بالحذف والإيصال، ولكن المفعول به لا يكون حقيقيًا بل معنويًا، قال ابن مالك:

وعدِّ لازمًا بحرف الجر وإنْ حذف فالنصب للمنجر

وهذا مقصور على السماع، وهو مذهب الجمهور[١].

ومما ورد في شعر المتنبي مثالًا على ذلك قوله[٢]:

فقد مَلَّ ضَوءُ الصُّبْح ممّا تُغِيرُهُ وَمَلَّ سَوادُ الليلِ ممّا تُزاحِمُه

قال الواحدي: "أراد ممّا تُغيرُ فيه، فحذف الجار وأوصل الهاء، كقول الرَّاجز: (في ساعَةٍ تُحبُّها الطّعام): أي تحب فيها الطعام"[٣].

وقال[٤]:

قد اختَرتَك الأملاك فاختر لهم بنا حديثًا وقد حكَّمت رأْيك فاحكُمِ

---

[١]- **ينظر: شرح ابن عقيل ١٤٩/٢، والنحو الوافي ١٥٨/٢-١٥٩، وإشكالية المعنى في الجهد التفسيري ٢٦٢.**

[٢]- **معجز أحمد٢٤/٣.**

[٣]- **الواحدي ٧٨/٣.**

[٤]- **معجز أحمد ٨٤/٤.**

قال الواحدي: "أراد (من الأملاك)، فحذف (من)، وأوصل الفعل، كقوله تعالى: "اَخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا" (الأعراف: ١٥٥)، يقول اخترتك من جملة ملوك الدنيا"[١].

وقال[٢]أيضًا:

مَن يَهتَدِي فِي الفعل مَا لا يَهتدِي فِي القول حَتّى يَفعل الشَّعراءُ

قال الواحدي: "وكان من حقّه أن يقول: إلى ما لا يهتدي، لأنَّه يقال: اهتديت إليه وله، ولا يقال: اهتديته، ولكن عداه المعنى، لأنَّ الاهتداء إلى الشيء معرفة به، كأنَّه قال: من يعرف في الفعل ما لا يهتدي"[٣]، ضمن (يهتدي) معنى (يعرف).

وقال أبو العلاء: "أنَّه حذَف حرف الجر من (يهتدي) وعدّاه إلى المفعول، والأصل: من يهتدي في الفعل إلى ما لا يهتدي، فحذف (إلى) وأوصل الفعل إلى المفعول"[٤].

وقال[٥]أيضًا:

تَمَثَّلوا حَاتَمًا وَلَو عَقَلوا لَكُنْتَ فِي الجُودِ غاية المَثَلِ

قال الواحدي: "أراد: (تمثلوا بحاتم)، أيّ: (في الجود)، فحذف الباء وأوصل الفعل. وذلك أنَّ المثل في الجود يضرب بحاتم، فيقال أجود من حاتم، وأسخى من حاتم..."[١].

١- **الواحدي ٣٦٠/٤.**

٢- **معجز أحمد ٩٠/٢.**

٣- **الواحدي ٢٧٩.**

٤- **معجز أحمد ٩٠/٢-٩١.**

٥- **العكبري ٣٤٢/٣.**

ثانيًا: ما يتعدى إلى أكثر من مفعول:

ولعل هذا المجال، هو ما يذكرنا بما صرح به ابن هشام الأنصاري (٧٦١هـ) من أنَّ التضمين له القدرة على أن ينقل الفعل إلى أكثر من درجة؛ إذ قال: "يختص التضمين عن غيره من المعديات بأنَّه ينقل الفعل إلى أكثر من درجة" [٢].

ومن الشواهد على ذلك في شعر المتنبي قوله[٣]:

أَبا سَعِيدٍ جَنِّبِ العِتابا فرُبَّ رأْيٍ خَطأ صوَابا

قال الواحدي: "والرؤية ههنا بمعنى (الظَّنِّ) و (العِلْمِ) فيجوز أنْ يتعدى إلى مفعولين"[٤].

وقال[٥]مادحًا:

فَمَضتْ وَقَدْ صَبَغَ الحَياءُ بَياضَها لَوْنِي كَما صَبغَ اللُّجَيْنَ العَسْجَدُ

قال الواحدي: "وإنَّما عدَّى الصَبغَ إلى مفعولين؛ لأنَّه تضمن معنى الإحالة، كأنَّه قال: أحال الحياءُ بياضها لوني"[٦].

وقال[٧]أيضًا:

كُفِّي أرَانِي، وَيكَ، لَومَكِ ألوَمَا همٌّ أقام علَى فُؤادٍ أنجَمَا

---

[١]- **الواحدي ١/١٧٤.**

[٢]- **مغني اللبيب ٢/٢٤١، وينظر: إشكالية المعنى في الجهد التفسيري ٢٤٩.**

[٣]- **معجز أحمد١/١٤٢.**

[٤]- **الواحدي ١/٢٣٧.**

[٥]- **معجز أحمد ١/٧٦.**

[٦]- **الواحدي ١/٢٧٦.**

[٧]- **معجز أحمد ١/٤٥.**

"قال ابن جني: تقدير البيت: كُفِّي ويكِ، أراني همّ أقام على فؤادٍ أنجما، لومك ألوم، ويكون (أراني) على هذا منقول من رأيت بمعنى: علمت، فيتعدى إلى المفعولين، وإذا عدّيته بالهمزة تعدّى إلى ثلاثة مفاعيل، والفاعل ها هنا (هم) والمفعول الأول الياء في (أراني) والثاني (ألومك) والثالث (ألْوما)، فيكون المعنى: أنّ الهم الموصوف أعلمني أنّ لومك إياي أولى بأن يلام –أي يدوم– فعلى هذا يكون المصرع الأول متعلقًا بالثاني، وقال غيره: (أراني) مضارع (رأيت) بمعنى (علمت)، فيكون المراد: أرى نفسي، لأن أفعال الشكّ واليقين يجوز فيها مثل ذلك، فيكون (لومك) مفعول كُفّي، و(ألْوم) المفعول الثاني، من أراني، والمفعول الأول هو الياء، والمعنى: كُفّي ويك لومك فإني أراني ألْوم منك، أي أكثر لومًا منك، وأحق بأن يلومك على لومك إياي؛ وعلى هذا يكون المصرع يكون مستقلًا بنفسه"[١].غير متعلق بالمصرع الثاني.

ومن ذلك قوله[٢]أيضًا:

يُريكَ مِن خَلقِهِ غَرَائِبَهُ فِي مَجده كيفَ يُخلَقُ النَّسَمُ

قال أبو العلاء: "يريك: تعدى إلى ثلاثة مفاعيل، أحدها الكاف، والثاني غرائبه، والثالث كيف، فهو في معنى يُعلمك"[٣].

وقال[٤]أيضًا:

وَليسَ مُؤَدِّبًا إلّا بِنَصلٍ كَفَى الصِّمصَامَةُ[٥] التَّعَبَ القطِيعَا

١- **الواحدي ١/١٢٢.**

٢- **معجز أحمد ١/٣٣٠.**

٣- **معجز أحمد ١/٣٣٠.**

٤- **م ن ١/٣١٩.**

٥ - **الصمصامة: بمعنى السوط.**

قال أبو العلاء: "كفى: تعدى إلى مفعولين: أحدهما التعب، والثاني القطيع، وهو السوط. تقديره: كفى الصمصامةُ القطيع التعب"[١].

يتّضح مما سبق أنَّ علّة التضمين لها وظيفة على توسيع الفعل وتقوية معناه ليصل إلى طاقة تجعله يتسع ليصل إلى قدرة لم يكن يتمتع بها قبل ذلك[٢].

ثالثًا: قصر التعدية

"ويعد قصر التعدية وسيلة من وسائل الاختصار والإيجاز في التركيب التي تقابل الاتساع فيه، فمثلما يكون الاتساع وسيلة من وسائل التضمين يكون الاختصار والايجاز أيضًا وسيلة من وسائله، ونعني أنَّ الفعل في الأصل كان متعديًا ولأسباب دلالية خاصة بالمعنى تحول الفعل إلى لازم؛ أي إنَّه فقد شيئًا من خصائصه ليتلاءم مع المعنى الجديد الذي حصل بسبب هذه التعدية المقصورة"[٣]، ولكن هذا لا يعني أنَّ التضمين يجعل الفعل المتعدي لازمًا حقيقيًا بل هو في حكم اللازم، لضرورة يتطلبها السياق[٤].

ومن أمثلة ذلك في القرآن الكريم، قوله تعالى: "وَلَا تُلْقُوا بِأَيدِيكُم إِلَى التَّهْلُكَةِ" (البقرة: ١٩٥)، تعدى الفعل (ألقى) بـ(الباء) والأصل أن يتعدى بنفسه؛ لأنَّ الفعل (تلقون) تضمن معنى (تفضون)، لذلك تعدى بـ(الباء)، وهو مذهب أبي حيان(ت ٧٤٥هـ)؛ إذ يقول: "والذي تختاره في هذا أنَّ المفعول في معنى هو بأيديكم، لأنَّه ضمن معنى ما يتعدى بالباء فعداه بها كأنّه قيل ولا تفضوا بأيديكم إلى التهلكة"[٥]، في حين جعل

١- معجز أحمد ٣١٩/١.

٢ - يُنظر: إشكالية المعنى في الجهد التفسيري ٢٦١.

٣- الحمل على المعنى في القرآن الكريم السور الطوال إنموذجًا، رسالة ماجستير٥٢.

٤- ينظر: النحو الوافي ١٨٣/٢. وإشكالية المعنى في الجهد التفسيري ٢٥٠.

٥- البحر المحيط ٢٢٥/٢.

الفرّاء(ت ٢٠٧هـ) الباء زائدة هنا[١]، أما المبرد فقد جعل الباء بالفعل (تلقوا) نفسه، والمفعول محذوف، فيكون التقدير: (لا تلقوا أنفسكم بسبب أيديكم)[٢].

أشار الراغب الاصفهاني(ت ٥٠٢هـ) إلى أنَّ: "لا تلقوا بأيدكم: أي لا تلقوا أنفسكم بأيديكم، فحذف المفعول استغناء عنه، وقصد العموم والتهلكة ما يؤدي إلى الهلاك"[٣].

"فعبّر بالأيدي عن الأنفس تعبيرًا بالجزء وإرادة الكل: أي لا تلقوا أنفسكم إلى التهلكة"[٤]، وأوّلت الآية بتأويلات عدة منها: أي لا تستسلموا لها وتوقعوا نفوسكم فيها. فهي تعني عنده استعارة، لأنَّه استعار اليد للنفس، وهذا ما يؤكد أنَّ الاستعارة من المجاز لأنَّ اللفظ لا يستعمل على حقيقته. وجاء في معنى التهلكة: أنها الامتناع عن الانفاق في سبيل الله، أو الاقتحام في الحرب من غير قدرة على دفع العدو، أو الاسراف في الانفاق الذي يأتي على النفس[٥] .

. كما "أوّلت بالامتناع عن الصدقة، لأنَّ الإمساك عنها هو التهلكة، أي لا تمسكوا النفقة في سبيل الله فتهلكوا" [٦].

ومن ذلك في شعر المتنبي قوله [٧]:

نَحنُ مَنْ ضَايَقَ الزَّمانُ لَهُ فيِ كَ وَخَانَتهُ قُربَكَ الأيَّامُ

١- ينظر: معاني القرآن ١٤٧/٣.

٢- ينظر: إعراب القرآن ٢٤٣/١، والجنى الداني ١١٤.

٣- مفردات ألفاظ القرآن ٥٧٠.

٤- تلخيص البيان ١٩٢.

٥- ينظر: الكشاف ٢٣٥/٢.

٦- جامع البيان ٣٧٣/٢.

٧- معجز أحمد ٢٨/٣.

وقد نقل الواحدي قول ابن جني: "إنَّ اللام في له زائدة للتأكيد، والقياس: (ضايقه الزمان) فقال (ضايق الزمان له)، كقوله تعالى: "عَسَى أَنْ يَكُونَ رَدِفَ لَكُم" (النمل: ٧٢)، وقوله تعالى: "للرُّؤيَا تَعبُرُونَ" "يوسف: ٤٣"[١]. فتعدى (ضايق) بحرف الجر (اللام)، والقياس أن يكون متعديًا بنفسهِ.

قال ابن فُورَّجة(ت ٤٥٥هـ): "وعندي له وجه آخر، وهو أن تكون الهاء في له عائدة على الزمان، يريد نحن من ضايق الزمان لنفسه فيك. أي لأجل نفسِهِ"[٢]. وهذا ما سوغه التأويل من القبول بتعدد دلالة اللام.

كما جاء في قوله تعالى: "إِلَّا أَن تَتَّقُوا مِنْهُمْ تُقَاةً" (آل عمران: ٢٨).

إذ جاء الفعل "(اتقى) متعديًا بالحرف (من) والأصل أنْ يتعدى بنفسه، تقول: اتقيت فلانًا والسبب في ذلك أنَّ المعنى حول الفعل إلى جهة أُخرى فمعنى تتقون تحذروا وتخافوا، ليكون سبب تعدي الفعل (تتقوا) بالحرف (من)"[٣].

ومن ذلك في شعر المتنبي قوله[٤]:

تَعجَّلْ فِي وجوبِ الحدود وَحَدِّي قُبَيل وجوبِ السّجودِ

قال أبو العلاء: "وروى تعجّلُ: فيكون متعدِّيًا، وأصله تتعجل أيها الأمير، والأَولى تعجَل بفتح اللام على الفعل الماضي اللازم"[٥]. فتعدى الفعل (تعجّل) بحرف الجرف (في) والأصل أن يتعدى بنفسه.

١- **الواحدي ٣٨٣/٢، والعكبري ٣٤٣/٣، ومعجز احمد ٢٨/٣.**

٢- **الفتح على أبي الفتح ٢٨١.**

٣- **الكشاف ٢٦٥/١.**

٤- **معجز أحمد ١٩٨/١.**

٥- **معجز أحمد ١٩٨/١**

وقال[١]:

سَيُحيي بِكَ السُّمّارُ[٢] مَا لَاحَ كَوكَبٌ وَيَحدُو بِكَ السُّفَّارُ مَا ذَرَّ شَارِقٌ

تعدى الفعل (سَيُحيي) بحرف الجر (الباء) والقياس أن يتعدى بنفسهِ[٣].

وقال[٤]أيضًا:

وَيُوَقَّى الفتَى المِخَشُّ[٥] وَقَدْ خَوَّضَ فِي مَاءِ لَبَّةِ[٦] الصِّنْدِيدِ

والأصل فيَ (خوَّض) متعديًا بنفسه، إلّا أنَّه تعدى بحرف الجر (في)[٧].

ومن هذا فقد تبين أنَّ لعلّة الحمل على المعنى في ظاهرة النيابة والتضمين أثرًا مهمًا في توجيه المعنى في التراكيب والضغط على السياق ليتوجه توجيهًا يتلاءم مع قواعد البنية الأساسية.

أما أبو الطيب بشعره هذا فمقتحم رئبال رافعٌ شعارًا وهو كل ما يجوز في اللغة يحسنُ نظمه في الشَّعر، أو كما وصفه ابن رشيق القيرواني (ت ٤٥٩هـ) إذ قال: "وأبو الطيب المتنبي كالملك الجبار يأخذ ما حوله قهرًا وعنوة، أو كالشجاع الجريء

---

[١]- م ن ٢٧٧/١.

[٢] - السَّمّار: وهي احياء الليالي بالحديث، ينظر: معجز احمد ٢٧٧/١.

[٣]- ينظر: معجز أحمد ٢٧٧/١.

[٤]- الواحدي ٨٠/١.

[٥]- المِخَشُّ: هو الدخَّال في الأمور، وروي: المحش بـ"الحاء" وهو: الذي يوقد الحرب، كأنه آلة ذلك، ينظر: معجز أحمد ١٢٧/١.

[٦]- ماء لَبَّةِ: الدم، واللبة: أعلى الصدر عند الحلق، وماؤها: الدم، ينظر: معجز أحمد ١٢٧/١.

[٧]- ينظر: الواحدي ٨٠/١.

يهجم على ما يريده لا يبالي ما لقي ولا حيثُ وقع"[1]، ومهما يكن من أمر فالشاعر لم يخرج عن الموروث اللغوي الشعري؛ لوجود شواهد شعرية مؤيدة لهُ.

الفصل الثاني

الحمل على المخالفة (*)

[1]- العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده ١٣٣/١.

*- المصطلح مأخوذ من كتاب إشكالية المعنى في الجهد التفسيري، الدكتور نجاح فاهم العبيدي، ص ١٦١.

المبحث الأول

التذكير والتأنيث

التذكير والتأنيث "سمتان لا تجتمعان على كلمةٍ، ولا تفترقان عنها في الاستعمال، وهما مختصتان بالاسم المعرب، ولا يتصف بهما الفعل، ولا الحرف؛ لان الأخير لا معنى لهُ منفرداً، والأول يدلُّ على الحدث، المرتبط بالزمان، وهما لا يقعان عليه، بل هما من سمات الذوات"[١]، "فصار التذكير والتأنيث من خواص الأسماء، لا الأفعال والحروف، وإذا أُطلق على الفعل ذلك فهو من باب التجوز توسعًا"[٢].

ويرى أبو البركات الانباري أنَّ "المذكر ما خلا من علامة التأنيث لفظاً وتقديراً، والمؤنث ما كانت فيه علامة التأنيث لفظاً او تقديراً"[٣]، كما يرى ابن الحاجب أنَّ "المؤنث ما فيه علامة التأنيث لفظاً أو تقديراً، والمذكر خلافه، وعلامة التأنيث الالف مقصورة وممدودة"[٤].

١- **إشكالية المعنى في الجهد التفسيري ١٦٢.**

٢- **الحمل على المعنى ١١٠.**

٣- **البلغة ٦٣.**

٤- **شرح كافية ابن الحاجب ٣/٣٩٠.**

فالمذكر في اللغة بحسب رأي علماء العربية هو ما استغنى فيه الاسم المذكر عن علامة تدل على التذكير، أما التأنيث فهو ما افتقر إلى علامة تدل عليه وهي التاء، أو الالف المقصورة، أو الألف الممدودة.

والأصل في الكلام أَن يذكَّر المذكر، ويُؤنَّث المؤنَّث، إلّا أنّ النحاة عدّوا التذكير هو الأصل، والتأنيث فرع منهُ، فقد ذكر سيبويه أنَّ أصل الأشياء التذكير "لأن الأشياء كلّها أصلها التذكير ثم تختصّ بعد، فكلّ مؤنث شيء، والشيء يُذكّر، فالتذكير اول، وهو أشدُّ تمكناً"[١].

يقول المبرد(ت٢٨٥هـ) واصفاً قاعدة من أجل تأصيل المذكر: "وكل ما لا يُعرف: أمذكر هو أم مؤنث، فحقهُ أن يكون مذكرًا؛ لأَنَّ التأنيث لغير الحيوانات إنما هو تأنيث بعلامة، فإذا لم تكن العلامة فالتذكير الأصل"[٢]، "فالأصول لا تحتاج إلى العلامة، والدليل على ذلك أنَّك في لفظة قائم لا تحتاج إلى زيادة في التذكير، في حين تفتقر إليها إذا أردت التأنيث فتقول: قائمة"[٣].

وتابعهُ في ذلك الزجاجي[٤]، وأبوعلي الفارسي[٥]، وابن جني[٦].

فهو الأغلب في كلام العرب "والتذكير أغلب في كلام العرب في نحو هذا: تقول: هذا تمر، وهذا الشعير وهذا البر، والجمع تمرة، وشعيرة وبُرَّة"[٧]، وحقهُ أن

١- **كتاب سيبويه ٢٤١/٢.**

٢- **المذكر و المؤنث للمبرد ١٠٨.**

٣- **الاشباه والنظائر ٢٤٥/١.**

٤- **ينظر: الجمل في النحو ٢٩١.**

٥- **ينظر: التكملة ٢٩٣.**

٦- **ينظر: الخصائص ٢٤٥/٣.**

٧- **التبصرة والتذكرة ٦٢٥/٢.**

يؤنَّث بلحاظ مفردِهِ؛ لكنهُ ذكّر مراعاة للأصل فغلب لفظ المذكر؛ لأنّ الجمع يفقد الصفة من جهة التذكير والتأنيث في اسم الجنس لأنَّهُ خالٍ من العلامة لذلك يُرجع بهِ الى الأصل وهو التذكير، وهذا مأخوذ بأسباب دينية واجتماعية[١]، أو طلباً للخفة، كما قال السجستاني(ت٢٤٨أو٢٥٠هـ): "اعلم أنَّ المذكر أخف من المؤنث، لأن التذكير قبل التأنيث، فلذلك صُرف أكثر المُذكر العربي، وتُرك المؤنث العربي"[٢]. "فهي قرينة شغل بها النحاة كثيراً وأفردوا لها الأبواب وألفوا فيها كتباً كثيراً، ذلك أنَّ التأنيث والتذكير ظاهرة لغوية عامة في كلّ لغات العالم، تبعاً لدلالة الأسماء على المذكر أو المؤنث في الحقيقة"[٣].

و"تُعدُّ ظاهرة التأنيث والتذكير من الظواهر المهمة في نظام اللغة العربية، ولها ارتباط وثيق بالدلالة، وقد شغلت حيزاً واسعاً من عناية علمائنا الأوائل، وكان لها نصيب وافر في دراستهم ومؤلفاتهم، ولا تزال حتى الآن محطّ اهتمام المحدثين على اختلاف مناهجهم من التأليف والدراسة"[٤].

إنَّ العربية سلكت في إيجاد ألفاظ التذكير والتأنيث المسالك المناسبة لطبيعة الوضع اللغوي، فقد خصّت المذكر بألفاظ موضوعة وضعاً، كما يبدع أي لفظ آخر إبداعاً لإطلاقه على أحد المسميات، ثم خصّت المؤنث بلفظ خاص بهِ لا علاقة لهُ بلفظ المذكر، بل أطلقته بطريقة الوضع اللغوي أيضاً ومن أمثلة ذلك: رجل وامرأة، جمل وناقة، أسد ولبوة، حمار وأتان، فإن لم تستعمل هذا الأسلوب لجأت إلى أسلوب آخر يقوم على الاعتماد على اللفظ المذكر في صنع اللفظ المؤنث؛ وذلك بإلحاق

---

[١]- ينظر: إشكالية المعنى في الجهد التفسيري ١٦٤.

[٢]- المذكر والمؤنث للسجستاني ٣٧.

[٣]- نظرية المعنى في الدراسات النحوية ١٩٣.

[٤]- البحث الدلالي في تفسير التبيان ٨٩.

علامة التأنيث باللفظ المذكر، وهو كثير شائع في الصفات، ومن امثلته: طالب وطالبة، وكاتب وكاتبة، وقليل نادر في الأسماء، بيد أنَّ ألفاظاً أُخر مما لا يطلق على المذكر الحقيقي أو المؤنث الحقيقي، اختلفت اللهجات العربية الفصيحة في تذكيرها وتأنيثها، فذكرت اللفظة في لهجة، وأُنثت في أُخرى، فلم يكن أمام علماء العربية إلّا إجازة الوجهين معاً، والإقرار بصحتها، لأن الناطق على قياس لهجة فصيحة مصيب غير مخطئ[١].

"وأحكام التذكير والتأنيث متشعبة مضطربة، ففي العربية أسماء خالية من علامة التأنيث، وتحتمل التذكير والتأنيث، وفيها ما يذكر ويؤنث على سواء، بل فيها ما بهِ علامة التأنيث وليس مؤنثاً"[٢]، فقد ترد الكلمة نفسها مؤنثة في سياق، ومذكرة في سياق آخر، ويكون تأويل هذا مبنياً على المعنى، بحسب القصد والسياق، من غير مراعاة اللفظ الذي يعود إليه التذكير والتأنيث.

وبسبب من ذلك صار الحمل على المعنى مسلكًا مناسبًا في هذا الجانب، يعالج كثيرًا من المخالفات اللفظية عن طريق التأويل[٣].

وقد ورد في كلام العرب ما فيه تذكير المؤنث، وتأنيث المذكر، وقبل النظر إلى موقف الشاعر من التذكير والتأنيث، وكيف تعاطى مع هذين الركنين في ضوء هذهِ الظاهرة، تجدر الإشارة الى أنَّه من العلماء[٤]مَنْ عدّوا الحمل على المعنى ظاهرة توجبها الضرورة، فقد ذهب ابن جني الى أنَّ تذكير المؤنث، وتأنيث المذكر لا يحملان على المعنى الّا ضرورة، يقول ابن جني: "فأما قول المتنبي:

١- ينظر: التذكير والتأنيث بالعربية بين العلامة والاستعمال، بحث منشور ٢٩٧.

٢- القياس في اللغة العربية ١٩٦.

٣- ينظر: إشكالية المعنى في الجهد التفسيري ١٥٧.

٤- نظر: المقرب ٢٣٩/١، وشرح التصريح ٢٧٨/١، والخزانة ٤٦/١، وظاهرة قياس الحمل٦٥٢.

لَيسَ بِالُمنكَرِ إن برَّزتَ سَبقاً غيرُ مَدفُوعٍ عَنِ السَّبقِ العِرَابُ

كان الوجه أَن يقول "مدفوعة"؛ لانَّ التقدير "العِراب" غير مدفوعة عن السبق، كما تقول: هند غير مضروبة ولكنَّه ذكّر ضرورة"[١]، بل إنَّ تأنيث المذكر من قبيح الضرورات، فقد قال أبو حيان: "فأما قول رويشد بن كثير الطائي:

يا أَيُّها الّراكِبُ المُزجِي مَطِيّتَهُ سَائِل بَنيِ أَسَدٍ ما هذِهِ الصَّوتُ؟

هومن قبيح الضرورات؛ لأنَّ فيه تحريف اللفظ ورد الأصل إلى الفرع"[٢]، ويقول ابن جني معلّقًا على هذا البيت: "فإنما أنثه لأنَّهُ أراد الاستغاثة، وهو من قبيح الضرورة، أعني تأنيث المذكر؛ لأنَّهُ خروج عن أصل إلى فرع؛ وإنَّما المُستجاز من ذلك ردُّ التأنيث الى التذكير، لأنَّ التذكير هو الأصل"[٣].

وهذا الاختيار المبني على الضرورة، لا يمكن التسليم بهِ؛ إذ يرى أحد الباحثين أنَّ هذا الاختيار لا يقوى على الصواب قائلاً: "فواقع اللغة يزخر بهذهِ الظاهرة، فهي من الاتساع بمكان، ما إن يتأملها الباحث إلّا ويجدها تشغل مكاناً فسيحاً، فضلاً عن ورودها في أفصح الكلام، وأجلهِ؛ كلام الله عزَّ وجَلّ، ولسان نبيه الكريم (صلى الله عليه وآله وسلم)، وكلاهما بعيد كل البعد عن الضرورة"[٤]، كما نفى باحث آخر هذا الاختيار، واصفًا – ظاهرة الحمل على المعنى– ضرب من الالتفات إلى المعاني قائلاً: "وبعد، فإنّي أرى أنَّ ما ذهب إليه أصحاب كتب الضرائر من عدَّ هذهِ الصورة ضرورة أمر لا تقرّهُ كثرة ما ورد فيهِ من الشواهد، وبخاصة ما وقع في كلام الله

١- **الفسر ٤٥٣/٢.**

٢- **ارتشاف الضرب ٧٣٧/٢.**

٣- **سر صناعة الاعراب ١٣/١.**

٤- **إشكالية المعنى في الجهد التفسيري ١٦٩.**

تعالى، وحديث رسوله، فإني أنفي عن هذهِ الصورة صفة الضرورة لما سبق ذكره، وأرى أنَّها ظاهرة كان العرب يلتفتون إليها، ويأنسون بها"[١].

ومجال الشعر، يستوعب ما كان ضرورة، بل يتكئ اتكاءً واسعاً على هذهِ الظاهرة[٢]، لكن هذا الرأي مدفوع بما سبق ذكره؛ لأنَّ المجال لهذه الظاهرة أوسع من أن تضمه ضرورة شعرية.

ويتجلى الحمل على المعنى في التذكير والتأنيث في جانبين:

أولاً: تذكير المؤنث.

ثانياً: تأنيث المذكر.

ولكل من الجانبين مواضع، سنعرض لها إن شاء الله، وذلك باختيار أمثلة؛ للاستدلال على تبدي هذه الظاهرة في شعر المتنبي، ولمعرفة جهود النحويين، والشراح، في توجيه ما خالف الظاهر–التركيب –وتعليل ذلك بعلة (الحمل على المعنى)، ونبدأ بالتذكير، ثم التأنيث.

أولاً: تذكير المؤنث

المذكر هو الأصل والمؤنث فرع عليه؛ لذلك ساغ ردّ الفرع الى الأصل وحمله عليه، وإنَّ فكرة أصلية المذكر من الأفكار التي استقرت مبكراً في التفكير النحوي، فسيبويه يقول: واصفاً المذكر بالأولوية المتصفة بالخفة "واعلم أنَّ المذكر أخفُّ

---

[١]– **ظاهرة قياس الحمل ٦٥٢.**

[٢]– **ينظر: إشكالية المعنى في الجهد التفسيري ١٦٩.**

عليهم من المؤنث لأنَّ المذلفب وُكر أول وهو أشد تمكناً، وإنَّما يخرج التأنيث من التذكير"[١].

والمذكر ما صح أن يشار إليه (بهذا) نحو: رجل، هذا رجل، وهو قسمان:

١) مذكر حقيقي: ما دلَّ على مذكر من الناس أو الحيوان مثل: رجل، أسد.

٢) مذكر مجازي: هو ما اصطلح عليه علماء اللغة أن يعامل معاملة المذكر من الإنسان والحيوان، أو ليس منهما أي الَّذي لا مؤنث له مثل بيت، قمر.

فالمذكر هو الأصل والمؤنث فرع عليه؛ إذ يخرج التأنيث من التذكير[٢]، فكان لابد من علامة تميزه عن الأصل المذكر، أما المذكر فإنه يفهم فلا يحتاج إلى علامة[٣]؛ يقول ابن يعيش: " والدليل على أنَ المذكر أصل؛ أحدهما: مجيئهم باسم يعمُّ المذكر والمؤنث، وهو(الشيء)، والثاني: أَنّ المؤنث يفتقر إلى علامة، كالنكرة لما كانت أصلاً لم تفتقر إلى علامة، والمعرفة لما كانت فرعاً افتقرت إلى العلامة، ولذلك إذا انضم إلى التأنيث العلمية لم يصرف، نحو: زينب وطلحة، وإذا انضم إلى النكرة انصرف، نحو: جفنه، فإذاً قد صار المذكر عبارة عن ما خلا من علامات التأنيث والمؤنث ما كانت فيه علامة من العلامات المذكورة"[٤].

---

[١]- **كتاب سيبويه ٢٢/١.**

[٢]- **ينظر: شرح الكافية ١٨٧/٣، وجامع الدروس العربية ٣/ ٧٥.**

[٣]- **ينظر: التذكير والتأنيث في القرآن ١٩.**

[٤]- **شرح المفصل ٨٨/٥.**

أما في المجال الأدبي، والواقع الشعري فإنَّ التذكير كناية عن معانٍ ودلالات تغلب عليها صفة القوة والتمكن والتعظيم، من ذلك رثاء أبي الطيب معزياً عضد الدولة في عمته قائلاً[١]:

وَيُظهِرُ الَّتذكِيرُ فِي ذِكْرِهِ وَيُستَرُ الَّتأنِيثُ فِي حُجبِهِ

بمعنى: نكنى عنه بلفظ التذكير إعظاماً لهُ، فالتذكير في اللغة حسب فهم العربي مأخوذ من التعظيم والشجاعة والشدة والصلابة والقوة والتمكن، "فإن من سمات التذكير التعظيم غالبًا، كما هو الحال عن القبائل العربية"[٢].

ومن ذلك أيضاً قوله[٣]:

تَحْمَى السَّيُوفُ عَلى أعدَائِهِ مَعَهُ كَأنَّهُنَّ بَنُوه أو عَشَائِرُهُ

ولم يقل كأنهن بناتهُ؛ لارتباط الأولاد والعشائر بالقوة والبنات بالضعف، قال ابن سيده: "أيَّ إنَّ السيوف تحمي على أعدائه معه، تعصباً له وحباً، حتى كأنَّ السيوف من مظاهرتها ونصرتها له، وتبليغها إياه ما شاء من عدوه، بنون له أو عشائر"[٤].

وينبني هذا المجال على مبدأ التأويل، ويعني ذلك أنّنا لا نحمل الكلام على ظاهرهِ؛ لانَّ فيهِ من المجال ما يتسع للتأويل الذي تمثل بـ (الحمل على المعنى)، بوصفهِ من الوسائل التي تعلل ما خالف الأصل؛ لان الأصل المطابقة بين الركنين تذكيراً أوتأنيثاً، قال ابن جني: "فإذا جاز تأنيث المذكر على ضرب من التأويل، كان

١- معجز احمد ٣٦٩/٤.

٢- التذكير والتأنيث بين البنى النحوية ٢٧.

٣- الواحدي ٦٤/٢٢.

٤- شرح المشكل من شعر المتنبي لابن سيده ٥١.

تذكير المؤنث لما في ذلك من رد الفرع إلى الأصل أجدر"[١]، ولأنَّه مردود الى الأصل، وبذلك فإنَّه أحسن من تأنيث المذكّر، ومن هنا "صار تذكير المؤنث أسهل من تأنيث المذكر، انطلاقاً من فكرة حمل الفرع على الأصل، وهذه السهولة متأتية من مطابقة المألوف لديهم، في حين تكمن صعوبة تأنيث المذكر في رد الأصل الى الفرع وهي مسألة غير مألوفة عندهم، بينما أخذت الأولى مجالاً واسعاً في كلامهم"[٢].

وقد وردت هذه الظاهرة في القرآن الكريم، فتناولها العلماء تحليلاً وتعليلاً؛ لتسويغ كلّ ما خالف قواعد المطابقة، وإظهار ما وافق أصول العربية وسننها، من ذلك قوله تعالى: "فَلَمَّا رَأَى الشَّمسَ بَازِغَةً قَالَ هَذَا رَبِّي هَذَا أَكبَرُ" (الانعام:٧٨).

ففي قوله تعالى: (الشمس) وقوله (هذا) عود كلمة هذا المذكر على الشمس وهي مؤنث مجازي، وقد عللوا ذلك بأنَّه ورد عن العرب ما يشبه هذا، نقل الأصمعي(ت ٢١٦هـ) عن أبي عمروبن العلاء(ت١٥٤هـ) قال:"سمعت رجلاً من اليمن يقول: فلان لغوب جاءته كتابي فاحتقرها فقلت له، أتقول جاءته كتابي، فقال: نعم، أليس بصحيفة"[٣]، يعني ذلك أنَه حملها على المعنى، لأنَّ الكتاب والصحيفة بمعنى واحد وإن اختلف اللفظ، وهو من باب الترادف ، وهنا تكمن علّة الحمل على المعنى، قال العكبري: "وإنَّما قال للشمس (هذا) على التذكير لأنَّه أراد هذا الكوكب، أو الطالع، أو الضوء، أو الشيء، أو لأنَّ التأنيث غير حقيقي"[٤]، كما قال الزمخشري(ت٥٣٨هـ): " فإن قلت: ما وجه التذكير في قوله (هذا ربي) والاشارة للشمس؟ فقلت: جعل

١- التمام في تفسير أشعار هذيل ٩٩.

٢- إشكالية المعنى في الجهد التفسيري ١٧١.

٣- الخصائص ٢٤٩/١، وشواهد التوضيح والتصريح لابن مالك ٨٦.

٤- التبيان في أعراب القرآن ٥١٢/١.

المبتدأ مثل الخبر لكونهما عبارة عن شيء واحد كقولهم: ما جاءت حاجتك، ومن كانت أمَّك"[١]، والتقدير: (هي).

وورد ذلك في الحديث النبوي الشريف، فقد قال رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) لسعد بن معاذ في يهود بني قريضه: "ولقد حكمت فيهم بحكم الملك من فوق سبعة أرقعة"[٢]، فقد ذكَّر (أرقعة) بتأنيث عددها، والقاعدة توجب تذكير العدد مع المعدود المؤنث، ولكنه حمل (أرقعة) على معنى (السقف)، وفي القرآن الكريم أمثلة كثيرة من هذا الضرب، قال بها الزركشي(ت ٧٩٤هـ)[٣].

مواضع تذكير المؤنث:

أ- تذكير المؤنث في موضع الفاعل:

الأصل في الفاعل أن يطابق الفعل من حيث التذكير والتأنيث، نحو: نجح التلميذ، ونجحت التلميذة، وقد تقع المخالفة بينهما، لأسباب كثيرة، منها الحمل على المعنى، وذلك إذا كان التركيب أو النص يستوعب هذا التأويل أو المخالفة، من ذلك ما جاء في القرآن الكريم في قولهِ تعالى: "فَمَن جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّهِ" (البقرة: ٢٧٥)، "ذكّر الفعل (جاء) والفاعل مؤنث (موعظة)، فلم يؤنث مع فاعله؛ لأنَّ تأنيثهُ غير حقيقي، أو لأنَّه في معنى الوعظ، فذكّر الفعل على هذا المعنى"[٤].

ومن الأمثلة في شعر المتنبي في هذا المجال، منها قوله[٥]:

١- **الكشاف ٣٩/٢.**

٢- **غريب الحديث لابي عبيد ١/ ٤٣٣، وسفر السعادة للسخاوي ٢/ ٩٣٧.**

٣- **ينظر: البرهان في علوم القرآن ٣٦٠-٣٦٢، وإشكالية المعنى في الجهد التفسيري ١٧٤.**

٤- **الجامع لأحكام القرآن ٢/ ٣٩٧.**

٥- **الواحدي ٣٦١/٥.**

فَقُلت لِكُلِّ حَيٍّ يَوْمُ مَوْتٍ وَإِنْ حَرصَ النُّفُوس عَلى الفَلَاحِ

موضع الشاهد (حَرصَ النُّفُوس) قال العكبري: "الوجه وإن حرصت"[١]، فقد عامل النفوس معاملة المذكر، لأنّه "حملها معنى الاشخاص أو الناس"[٢]؛ ولعل في هذه دلالة على قوة طلب الحياة والحرص على الفلاح، وذلك بتذكير الفعل(حرص)، "ففي لغة العرب يجوز التذكير والتأنيث للفعل، إذا كان المعنى مؤنثاً"[٣].فحمل الكلام على المعنى.

والأصل في الفعل أن يؤنث لتأنيث فاعله إذا كان اسماً ظاهراً حقيقي التأنيث، وإذا كان الفاعل مجازي التأنيث، أو حمل المؤنث على إرادة معنى المذكر جاز تأنيث الفعل وتذكيره، من ذلك قوله تعالى: "وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ تَفَرَّقُوا مِن بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ" (ال عمران:١٠٥).

فالفعل (جاءَ) لم يؤنث مع فاعله (البَيِّناَتُ)؛ لأنَّ تأنيثه غير حقيقي أو لأنَّه في معنى (البرهان) فذكّر الفعل على هذا المعنى[٤]. ويجوز تأنيثه كما في قوله تعالى: "جَاءَتْكُمُ الْبَيِّنَاتُ" (البقرة:٢٠٩).

والشاعر هنا يؤكد لنا مذهبه الكوفي[٥]، فقد قال ابن سعدان الكوفي[١] (ت ٢٣١هـ): "واعلم أنَّ فعل جميع المؤنث إذا تقدَّم وحِّدَ وذكِّرَ، تقول قام أختُك، وقام

١- العكبري ٦٠/١.

٢- م ن.

٣- لمسات بيانية ٢٢.

٤- ينظر: الأصول في النحو ٢٠٧/١، الجامع لأحكام القرآن ٣٩٧/٢، الكشاف ٣١٧/١، إشكالية المعنى في الجهد التفسيري ١٨١.

٥- يرى ابن يعيش أنَّ المتنبي يميل كثيراً الى مذهب الكوفيين، ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ١٦/٢، وأبو الطيب المتنبي في آثار الدارسين ٤٥٢.

أختاك، وللجميع: وقام أخواتُك. ذكرَّت الفعل؛ لأنَّ فعل جميع المؤنث إذا تقدم ذُكَّر، قال تعالى: "وَقَالَ نِسْوَةٌ فِي المَدِينَةِ" (يوسف: من الآية ٣٠) "[٢].

ومما في شعر المتنبي قوله[٣]أيضاً:

أَلقَى الكِرَامُ الأولَى بَادَتْ مكارمهم عَلى الخَصِيبيِّ عِندَ الفَرضِ وَالسُنَن

قال ابن جني: "والوجه (بادوا)؛ لأنَّه إذا أعاد على جماعة يعقلون ضميراً مؤنثاً أنَّث فعلهم وإذا أعاد عليهم ضميراً مذكراً ذكَّر فعلهم: نحو قام الرجال إلى إخوتهم، وقامت الرجال إلى إخوتها وقد قال هنا (مكارمهم) ولم يقل مكارمها فقياسه: بادوا لا بادت"[٤] ، فعندما قال (مكارمهم) حملًاعلى معنى (القوم) في الضمير العائد (هم)، فيكون تذكير الفعل (بادوا) على هذا المعنى، ويجوز (مكارمها) حملًا على معنى (الجماعة).

ب – تذكير المؤنث في موضع عود الضمير:

الضمير من الأدوات الرابطة لأجزاء النص، يقوم مقام اللفظ الظاهر، فيغني عن تكراره ويصل الجمل بعضها ببعض، ويحيل ما هو لاحق بما هو سابق، فيربط آخر الكلام بأوله، ولابد لكل ضمير من مرجع يعود إليه، فالمتكلم والمخاطب والغائب سواء في ذلك، قال ابن حيان: "ضمير المتكلم وضمير المخاطب تفسرهما المشاهدة،

---

[١] – **ينظر: معجم الادباء ١٨/٢٠١-٢٠٢، ومعجم المؤلفين ١٠/٢٢.**

[٢] – **مختص النحو لابن سعدان الكوفي ٤٤.**

[٣] – **الواحدي ١/ ٢٥٦.**

[٤] – **الفسر ٤/٦٨٢.**

وأمّا ضمير الغائب فعارٍعن المشاهدة، فاحتيج إلى من يفسره، وأصل المفسر في الضمير أن يكون ما يعود عليه متقدماً"[1]، فغاية المفسر إذاً إزالة الإبهام.

وتجب الإشارة إلى أنَّ في القرآن سُبلاً للإعجاز، واحدة من هذهِ السُبل هي طرق مرجع الضمير، والتفنن فيها، وكثيراً ما يكون مرجع أو عود الضمير دقيقاً وقد يحتمل أكثر من رأي، من ذلك قوله تعالى: "أَنِّي أَخلُقُ لَكُمْ مِنَ الطّينِ كَهَيئَةِ الطَّيرِ فَأَنفُخُ فيهِ" (ال عمران: من الآية ٤٩)، إلامَ يعود الضمير المجرور بـ(في)؟

ذكر ابن هشام في المسائل السفرية، أنَّه يحتمل أوجهاً:

أحدها: أن يرجع الضمير إلى المخلوق الذي دلَّ عليه (أخلق).

الثاني: أن يرجع إلى (المهيأ) الذي دلَّ عليه المصدر، وهو (الهيئة).

الثالث: أن يرجع إلى (الهيئة) على أن يكون المراد بها "المُهيَّأ"، كما أريد بالضرب المضروب، وبالنسج المنسوج"[2].

فموضوع عود الضمير مهم، وله أثر في تغير الإعراب فقد ذكر ابن هشام في "قوله تعالى: "إنِّي أحبَبتُ حُبَّ الخَيرِ" (ص: من الآية ٣٢)، قالوا: (حب الخير مفعول به)، وأعربوا (حب الشحيح) من قوله:

أَحُبَّهُ حُبَّ الشَّحِيحِ مَالَهُ قَد كَانَ ذاقَ الخَيرَ ثُمَّ نَالَهُ

مفعولاً مطلقاً، فما الفرق؟ فكان جوابه: أنَّ المحبوب في الآية نفس (حب الخير)، والمحبوب في البيت إنَّما هو الضمير الراجع إلى الولد، وأما (حب الشحيح) فإنَّما جيء به للتشبيه"[1].

---

[1]- **التذييل والتكميل في شرح التسهيل ٢/٢٥٢.**

[2]- **المسائل السفرية ٨٥-٨٦.**

وقد تقع المخالفة بين الضمير وما يعود عليه، لأسباب كثيرة، منها الحمل على المعنى، وذلك إذا كان نظم الكلام يستوعب هذا التأويل، أو هذه المخالفة.

وفي شعر المتنبي شواهد كثيرة في هذا المجال، منها قوله[٢]:

يَحتَقِرُ البِيضَ وَاللَّدَانَ إِذَا شَنَّ عَلَيهِ الدِّلَاصَ أَو نَثَلَهْ

ذُكّر ضمير (نثله) وهو عائد (للدلاص) أي الدرع، والقياس (نثلها)؛ لأنّ الدرع مؤنث، يقول المعرِّي: "ذكر الضمير في نثله، وإن عاد للدرع، حملاً على المعنى؛ لأن الدرع يذكر ويؤنث، يقول: إذا لبس درعه لا يبالي السيوف والرماح"[٣].

وفي مدح عضد الدولة قال[٤]:

لَوَيتُهُ دُملُجاً عَلى عِضُدٍ لِدَولَةٍ رُكنُهَا لَهُ وَالِدْ

قال ابن جني: "لما كان لقب الممدوح (عضد الدولة) استجاز أن يسمى مديحه (دملجا) لملابسة الدملج للعضد، وقال (له والد) والهاء عائدة على العضد و(العضد) أنثى لأنه حمل الكلام على المعنى، لمَّا عنى بالعضد الممدوح وهو مذكر"[٥].

تجدر الإشارة إلى الاستعمال المميز لإمكانية تعدد عَود الضمير في شعر أبي الطيب، من ذلك قوله مادحاً سيف الدولة[٦]:

فَعَلَتْ بِنَا فِعلَ السَّمَاءِ بِأَرْضِهِ خِلَعُ الأَمِير وَحَقَّهُ لَمْ نَقضِهِ

---

[١]- م ن ٥٨-٥٩.

[٢]- معجز احمد ٥٢٩/٢.

[٣]- م ن.

[٤]- الواحدي ٧٩٢/٤٧.

[٥]- الفسر ٣ /٢٤٥، والواحدي ٥٦٩.

[٦]- الواحدي ٤١٦/١.

قال الواحدي: "والهاء في أرضه يجوز أن تكون كناية عن الممدوح أضاف الأرض كلها إليه تفخيماً لشأنِهِ، ويجوز أن تكون كناية عن السماء، وذكّره على إرادة السقف، أو لأنَّه جمع سماوة، وكل جمع بينه وبين واحده (الهاء) جاز تذكيره"[١]، أما ابن جني فيقول: "والهاء في أرضه تعود على السماء، أو أراد جمع سماوة، ولأنَّ كل جمع بينه وبين واحده (الهاء) فلك فيه التذكير والتأنيث نحو النخل والتمر والدجاج ... ويجوز أن يكون أراد بالسماء هناك المطر وإذا كان كذلك فهو مذكر"[٢]. ومن ذلك فأَنّنا لا نحمل كلام أبي الطيب على ظاهرِهِ؛ لأَنَّ فيهِ من المجال ما يتسع للتأويل المتمثل بالحمل على المعنى، بوصفه من الوسائل التي تعلل ماخالف الأصل؛ لأنَّ الأصل المطابقة بين الركنين تذكيرًا وتأنيثًا، فنلاحظ تأويل العلماء محاولة منهم لتصحيح ما أشكل من العلاقات التركيبية وأرجاعها إلى مسارها الصحيح هذا من جانب، وتعدد المعنى بتأويلاته من جانب أخر.

ج- تذكير المؤنث في موضع الإضافة:

الإضافة: "هي نسبة بين اسمين، يسمى الأول مضافاً، ويعرب حسب موقعه في الجملة، ويسمى الثاني مضافاً إليه، ويكون مجروراً دائماً، نحو: جاء صاحب الدار"[٣]، "فتكون العلاقة بينهما علاقة تركيبية، فضلاً عن العلاقة الدلالية التي تنحصر بنقل المضاف من النكرة إلى المعرفة، أي من المطلق إلى المتعين ومنه إلى التخصيص وهو ينحصر ما بين المعرفة والنكرة"[٤].

وبحسب المضاف قسمت الإضافة على قسمين:

---

[١]- **م ن ١/ ٦١٤، والعكبري ٢١٧/٢.**

[٢]- **الفسر ٣٠٩/٣.**

[٣]- **شرح التصريح على التوضيح ٢٦/٢، و إشكالية المعنى في الجهد التفسيري ٢٠٤.**

[٤]- **إشكالية المعنى في الجهد التفسيري ٢٠٤.**

١) لفظية أو غير محضة: وهي إضافة الوصف المشابه للفعل المضارع إلى معموله، وسميت باللفظية؛ لأنَ فائدتها ترجع للفظ فقط، بما تحدثه من تخفيف بحذف التنوين من الاسم المفرد المضاف، أو حذف النون من الاسم المثنى، ومن جمع المذكر السالم.

٢) معنوية او محضة: وهي غير إضافة الوصف المشابه للفعل المضارع إلى معموله، وسميت هذه الإضافة بالمعنوية؛ لأنَّ فائدتها راجعة إلى المعنى، من أنَّها تفيد الاسم المضاف تعريفاً، أو تخصيصاً[١].

ولّما كان المضاف–في المحضة –يخصَّص أو يعرَّف بحسب المضاف إليه، فإنَّه –لا شك –أن يكسب صفات أُخر منه، نحو: التذكير والتأنيث، ومن هنا فالعلاقة بين المضاف والمضاف إليه، علاقة اكتساب؛ وذلك بإفادة من صفات أحدهما الآخر، وإن كان اكتساب صفة التأنيث أكثر من اكتساب صفة التذكير[٢]، ومما يشترط في صلاحية الاكتساب "أن يكون المضاف صالحاً للحذف وإقامة المضاف إليه مقامه"[٣]، أو "أن يكون المضاف كلّ المضاف إليه أو بعضه، أو كبعضه"[٤]، ففي قوله تعالى: "يَلْتَقِطْهُ بَعْضُ السَّيَّارَةِ" (يوسف: ١٠)، قال سيبويه: "وربما قالوا في بعض الكلام: ذهبت بعض أصابعه، إنما أنث البعض؛ لأنَّه إضافه إلى مؤنث هو منه، ولو لم يكن فيه لم يؤنثه، لأنَّه لو قال: ذهبت عبد أمك لم يحسن"[٥].

---

[١]– ينظر: شرح المفصل ١٢٢/٢، وشرح ابن عقيل ٤٦/٣، وإشكالية المعنى في الجهد التفسيري ٢٠٥.

[٢]– ينظر: مغني اللبيب ٢٢١/٢–٢٢١، ومنهج المسالك: ٢٧٤.

[٣]– شرح ابن عقيل ١١١/٣، وشرح الرضي على الكافية ٢٥٤/٢.

[٤]– ينظر حاشية الخضري ٧/٢، ومعاني النحو ١٣٠/٣.

[٥]– كتاب سيبويه ١/ ٥١.

مما ورد في شعر ابي الطيب في هذا الموضع، قوله[١]:

بَحرٌ يَكُونُ كُلُّ بَحر نُونَهُ شَمسٌ تَمنَّى الشَّمسُ أَنْ تَكُونَهُ

اكتسبت (الشمس) التذكير بإضافتها إلى المصدر (أن تكونه) والقياس (أن تكونها)، قال ابن جني: "وقال تكونه، ولم يقل تكونها، وإن كانت الشمس أنثى في الأصل، لأنَّه ذهب بـ(الهاء) وهو مذكر"[٢]، أي الممدوح، في حين علل العكبري تذكير الشمس؛ لأنَّ التأنيث غير حقيقي[٣]، أما المعرّي فقال: لأنَّه أراد بالشمس الممدوح سيف الدولة، وكان لدى الشاعر إصرار على تذكير الشمس في غير موضع[٤].

وقال[٥]أيضاً:

مَثّلْتِ عَينَكِ فِي حِشَايَ جَراحَةً فَتَشابَهَا كِلتَاهُمَا نَجلَاءُ

والقياس أن يقول (تشابهتا)، ولكن ذكر بتأويل (المذكوران أو الشيئان)، قال الواحدي: "ولم يقل تشابهتا حملاً على المعنى، كأنه قال فتشابه المذكوران أو الشيّئان، أو ذهب بالعين إلى العضو وبالجراحة إلى الجرح"[٦]، وعلل المعري ذلك بأنَّه ذهب بهما الى المعنى؛ لأنّ أحداهما العين، والأخرى جراحة، وهما مؤنثان، فأراد بالعين: العضو، وبالجراحة: الجرح[٧]، والملاحظ أنَّ الشاعر استعمل مفردة (كلتا) في أصل موضعها، فصار الحمل على المعنى أجمل وأبهى.

١- **الواحدي ١١/ ٥٢٨.**

٢- **الفسر ٦٣٤/٤.**

٣- **ينظر: التبيان في إعراب القرآن ٥١٢/١.**

٤- **ينظر: الواحدي ٦٣٤/٤١، والعكبري ١٤٥/١، ٢٢٥/٢.**

٥- **الواحدي ٥/ ١٩٣.**

٦- **العكبري ١٤/١، والفسر ٧٦/٢.**

٧- **معجز أحمد ٨٢/٢.**

د- تذكير المؤنث في موضع الصيغة:

الصيغة هي: "الهيئة أو الشكل أو القالب التي تصاغ الكلمات على قياسه، وهذه الهيئة تتحدد من خلال عدد حروف الكلمة وترتيب هذه الحروف"[١].

ومن أمثلة الصيغ التي عدل عن قياسها، ما نجده في القرآن الكريم، في قوله تعالى: "إِنَّ رَحمَتَ اللهِ قَرِيبٌ مِنَ المُحسِنِينَ" (الأعراف: ٥٦)؛ إذ ذكَّر "قريب" وكان القياس تأنيثه، لأنَّه يعود على لفظ المؤنث "رحمة"؛ وذلك حملاً على المعنى. وهو تأويل الرحمة بمعنى مذكر؛ لأنَّ تأنيثها غير حقيقي، فذكر على معنى: الرحم، أو الترحم[٢].

ومن أمثلته في شعر المتنبي، قولهُ[٣]:

لَيْسَ بِالمُنكَرِ أَنْ بَرَّزتَ سبقاً غَيرُ مَدفُوعٍ عَنِ السَّبقِ العِرَابُ

قال ابن جني: "كان الوجه أنْ يقول (مدفوعة)؛ لأنَّ التقدير (العراب غير مدفوعة عن السبق)، كما تقول: هند غير مضروبة"[٤] ولكنه ذكَّر حملاً على معنى الجنس، كأنه قال: جنس غير مدفوع[٥].

وقال[٦]أيضاً:

تَسأَلُ أَهل القِلَاعِ عَن مَلِكٍ قَد مَسَخَتهُ نَعَامَة شَارِدْ

١- **معجم المصطلحات النحوية والصرفية ١٢٨-١٢٩.**

٢- **ينظر: الكشاف ١٠٧/٢، وإشكالية المعنى في الجهد التفسيري ١٧٤.**

٣- **معجز أحمد١٦٠/٢.**

٤- **الفسر ٤٥٣/٢.**

٥- **ينظر: معجز أحمد ١٦٠/٢.**

٦- **معجز أحمد ٤/ ٣٨٦.**

قال أبو العلاء: "شارد صفة لنعامة، وإنما ذكّره لأنَّ النعامة تقع على الذكر والانثى"[١].

وقال[٢]:

يُقْلِقُهُ الصُّبحُ لا يَرَى مَعَهُ بُشرَى بِفَتحٍ كَأَنَّهُ فَاقِد

قال المعرّي: "وقيل: الفاقد: المرأة التي فقدت ولدها، بغير هاء كحائض، وطاهر، يعني كأنه من قلقه امرأة فقدت ولدها"[٣]، و"(فاقد) اسم فاعل من (فقد)، والشخص هو الذي يفقد، أمّا الشيء فهو المفقود، فيكون (فاعلًا) هنا أمّا بمعنى مفعول، كقوله تعالى: "خُلق مِنْ مَاءٍ دَافِقٍ" (الطارق:٦)، وقول الشاعر:

واقعد فإنك أنت الطاعم الكاسي

أو على استعمال الفعل (فقد) لازمًا بمعنى (ضاع)، فيكون الشيء فاقدًا أي ضائعًا"[٤]. وكلّ هذا من باب الحمل على المعنى.

ثانيًا: تأنيث المذكر

"الاسم في العربية إما أن يكون مذكراً وإما يكون مؤنثاً وهناك بعض الأسماء قد تعامل معاملة المؤنث"[٥]، يقول الفراء للمؤنث علامات ثلاث: الهاء التي تكون فرقاً بين المؤنث والمذكر، مثل: فلان وفلانة وقائم وقائمة، والمدة الزائدة التي تراها في

١- م ن.

٢- م ن ٣٨٨/٤.

٣- معجز أحمد ٤/ ٣٨٦.

٤ - ينظر: معجم الصواب اللغوي، لأحمد مختار عمر ٥٧٠.

٥- الكامل المبرّد ١١٥.

الضراء والحمراء وما اشبه ذلك، والياء التي تراها في حبلى وسكرى، وأما المد والياء فلا يقعان لمذكر في حال أبداً[1].

فإذا لم تظهر علامة التأنيث في آخر الأسماء تكون عندئذٍ مقدرة نحو: زينب، هند، وهكذا يقال للمؤنث الظاهرة في آخره علامة (تأنيث لفظي) وأما الذي لا تظهر في آخره علامة فيقال له (مؤنث معنوي)[2].

والمؤنث على أربعة أنواع:

١) مؤنث حقيقي: ما دل على أنثى من الناس أو الحيوان مثل: امرأة، وناقة.

٢) مؤنث مجازي: وهو ما اصطلح عليه في اللغة أن يُتعامل معاملة الأنثى من الناس أو الحيوان وليس منهما أو هو ما ليس له مذكر من نوعه، مثل: شمس، عين، ارض، سماء، وهذا يعطي تسويغاً بحمله على المعنى؛ لأنَّه لا مذكر من له في الأصل، وهو ليس مؤنثاً حقيقياً.

٣) مؤنث لفظي: هو ما لحقته علامة التأنيث سواء أكان مؤنثاً حقيقياً، أم مؤنثًا مجازياً، أم مذكراً نحو: فاطمة، شجرة، طلحة.

٤) مؤنث معنوي: هو ما دل على مؤنث حقيقي أو مجازي ولم تلحقه علامة التأنيث، نحو: سعاد، زينب، وهو يشبه الموضع الثاني من المؤنث في كونه مجالاً للحمل على المعنى؛ إذ ينعت بمؤنث أو يعود عليه الضمير مؤنثاً أو تلحقه علامة

---

[1] – **ينظر: المذكر والمؤنث للفراء ٥٢.**

[2] – **ينظر: شرح الكافية ٣٢١/٣.**

تأنيث له إذا كان فاعلاً أو نائب فاعل أو يخبر عنه بمؤنث أو يشار إليه باسم الإشارة للمؤنث أو يُذكّر له العدد إذا كان مضافاً إلى العدد[١].

فإذا جاز تذكير المؤنث، وهو الأصل؛ لأنَّه رد فرع الى أصل، فإنَّ تأنيث المذكر، أو المؤنث التأويلي[٢]، لا يرقى إلى تذكير المؤنث؛ لأنَّه من باب العدول إلى الفرع[٣]. وهذا أمر مستنكر لديهم؛ لأنَّه يخالف القاعدة الأصل، إذ إن التذكير أصل، وكل ما يفرع عنه يرد إليه، لا العكس، قال ابن جني: "وتأنيث المذكر أغلظ من تذكير المؤنث لأنَّها مفارقة أصل إلى فرع"[٤]، وذلك لأنَّ "الفروع تحط أبداً عن درجة الأصول"[٥]، فهو خروج عن أصل، بخلاف تذكير المؤنث، الذي حسن أصلاً وقاعدة، قال ابن عصفور: "وتذكير المؤنث أحسن من تأنيث المذكر، لأنَّ التذكير أصل، فإذا ذكرت المؤنث ألحقته بأصله وإذا أنثت المذكر أخرجته عن أصله"[٦].

وبين ذين وذين وقف المتنبي قائلاً:

وَمَا التَّأْنِيثُ لاسْمِ الشَّمْسِ عَيْبٌ وَلَا التَّذكِير فَخْرٌ لِلِهْلالِ

يقول: لا اعتبار بالتذكير والتأنيث، وإنَّما الاعتبار بالفضل والنقص، فالهلال مذّكر، والشمس مؤنث، ومع ذلك الشمس أفضل من الهلال[٧].

١- ينظر: جامع الدروس العربية ٧٦/١.

٢- كما يسميه عباس حسن في النحو الوافي: ٤/ ٥٨٨.

٣- ينظر: الأصول، دراسة أبستيمولوجية ١٧٨-١٧٩.

٤- التنبيه على شرح مشكلات الحماسة ١٣٢.

٥- الانصاف في مسائل الخلاف، مسألة (٥٣) ٦٠/١.

٦- ضرائر الشعر ٢٧٩.

٧- ينظر: معجز احمد ٥١/٣.

ويؤنث المذكر كما يذكر المؤنث بأساليب تعتمد سعة اللغة العربية ومرونتها، وإنَّ لظاهرة الحمل على المعنى أهمية في تسويغ كل ما خالف الأصل، فقد وردت هذه الظاهرة في القرآن الكريم، منها قوله تعالى: "وَقطَّعنَاهم اثْنَتَيْ عَشْرَةَ أَسْبَاطاً" (الأعراف: ١٦٠)، قال: اثنتي عشرة أسباطاً مع أنَّ السبط مذكر لا مؤنث، قال الفراء: "إنَّما قال ذلك، لأنَّه تعالى ذكر بعده (اممماً) فذهب بالتأنيث الى (الأمم)، ثم قال: اثنتي عشرة لتذكير السبط كان جائزاً"[١]، فحُمّل الكلام على المعنى.

وقال الزجاج: المعنى (قطعناهم اثنتي عشرة فرقة اسباطاً)، وقوله (اسباطاً) نعت لموصوف محذوف، وهو الفرقة، وذكر ابن عاشور أنَّه جيء باسم العدد بصيغة التأنيث في قوله (اثنتي عشرة)؛ لان السبط أطلقت هنا على الامة فحذف تمييز العدد لدلالة قوله (اممماً) عليه و (أسباطاً) حال من الضمير المنصوب في (قطعناهم) ولا يجوز أن يقع تمييزاً لان تمييز كلمة اثنتي عشرة ونحوها لا يكون إلّا مفرداً[٢].

وأشار الشعراوي إلى ذكر التمييز فقال: "نعرف أنَّ لفظ (اثنتي عشرة) يدل على أنَّه مؤنث والمذكور هنا سبط، وهو مذكر ونحن نعلم أنه إذا جمع صار مؤنثاً والمراد بالأسباط، القبائل ومفردها قبيلة وهي مؤنثة، وقطعناهم أي كانت لهم من قبل واحدة تجمعهم، فأراد الحق أن يُلفتنا إلى أنَّهم من شيء واحد فجاء بكلمة أسباط فكانت قبيلة، والقبيلة مفردة مؤنثة، فيقال اثنتا عشرة قبيلة، ولا يقال اثنتا عشرة قبائل، فوضع أسباط موضع قبيلة؛ لأنَّ كلّ قبيلة تضم أسباطاً، لذا جاء التمييز مذكّراً"[٣].

---

[١]- **معاني القرآن للفراء ٢٦٦/١، ومعاني القرآن للأخفش ٣٤٥/١.**

[٢]- **ينظر: التحرير والتنوير ٤٨٧/٥، وروح المعاني ٣٩٩/٦.**

[٣]- **تفسير الشعراوي ٣٩٣/٧.**

أما في الحديث النبوي الشريف، فقد وردت هذه الظاهرة في قول الرسول–صلى الله عليه وآله وسلم: "ما روي مثل هذا منذ دجت الإسلام"[١]، فقد أنّث الفعل مع لفظ (الإسلام)، وهو مذكر حملاً على المعنى (الشريعة)[٢].

مواضع تأنيث المذكر:

أ- تأنيث المذكر في موضع الفاعل

ومن الأمثلة في هذا المجال قول الشاعر[٣]:

هُوَ الهُمَامُ[٤] الَّذِي بَادَتْ تَمِيمُ بِهِ قِدْماً وَسَاقَ إِلَيْهَا حَيْنُهَا الأَجَلَا

أنث الفعل (بادت) والفاعل (تميم) مذكر، قال الواحدي: "لأنَّه ذهب به إلى القبيلة"[٥]، وقال العكبري: "والمعنى هلاك بني تميم"[٦]، أما ابن جني فقد استدل بظاهرة الحمل على المعنى في مجال تأنيث المذكر خاصةً[٧]، على قضية نحوية وهي المنع من الصرف، قال: "لم يصرف (تميم)؛ لأنَّه ذهب بها الى القبيلة، فاجتمع فيه التعريف والتأنيث"[٨]. أولأنَّ الفاعل (تميم) مؤنث في المعنى، فحمّل على المعنى.

١- **النهاية في غريب الحديث والاثر ١٠٣/٢، والانصاف في مسائل الخلاف ٧٦٣/٢.**

٢- **ينظر: إشكالية المعنى في الجهد التفسيري ١٩٤.**

٣- **معجز احمد ١/ ٦٥.**

٤- **روي في النسخ (هو الأمير)، ينظر: الواحدي ١/ ١٥٠، ومعجز أحمد ٦٥/١.**

٥- **الواحدي ١٥٠/١.**

٦- **العكبري ١٦٨/٣.**

٧- **أنّه يرى أن تأنيث المذكر من قبيح الضرورات؛ لأنَّه خروج عن أصل إلى فرع، وإنَّما المستجاز من ذلك ردُّ التأنيث إلى الذكير؛ لأنّ التذكير هو الأصل، ينظر: سر صناعة الاعراب ١٣/١.**

٨- **الفسر ٦٠/٣، العكبري ٢/ ١٠٠.**

وقوله[1] أيضًا:

لَوْ كَانَ سُكْنَايَ فِيكَ مَنْقَصَةً لَمْ تَكُنِ الدُّرّ سَاكِنَ الصَّدَفِ

موضع الشاهد (تَكُنِ الدُّرّ)، أنث الفعل (تكن) والفاعل (الدُّرُّ) اسم جنس جمعي مذكّر، حملًاعلى معنى (المجوهرات)[2]، جاء في شرح المفصل لابن يعيش قوله: " اعلم أنَّ هذا الضرب من الأسماء التي يُميز فيها الواحد بالتاء من نحو: (شَعِيرَة)، و(شَعِيرٍ)، و(تَمْرَةٍ)، و(تَمْرٍ)،... إنَّما هو اسم مفرد واقع على جنس، كما يقع على الواحد،...كما أنَّه يوصف بالواحد المذكر،...ولا يكون في الغالب إلّا فيما كان مخلوقًا لله تعالى غير مصنوع، نحو: (تَمْرَة)، و(تَمْرٍ)، و(بُرةٍ)، و(بُر)؛ وذلك لأنّه يخلقه الله جملة، فالجملة فيه مقدمة على الواحد..."[3] .

ب- تأنيث المذكر في موضع المفعول به

ومن أمثلته في شعر المتنبي قوله[4]:

وَأَطْمَعَ عَامِرَ البُقْيَا عَلَيْهَا وَنَزَّقَهَا احْتِمَالُك وَالْوَقَارُ

فأنث المفعول به (عامر)، بدلالة الضمير العائد عليه في قوله: (عليها)، قال المعرّي: "لأنَّه جعلها اسم قبيلة، والهاء في عليها تعود إلى عامر"[5]، أما ابن جني فقد استدل بهذه الدلالة على المنع من الصرف: "لم يصرف (عامر)؛ لأنَّه ذهب بها

---

[1] – **معجز أحمد ١/١٩٠.**

[2] – **معجز أحمد ١/١٩٠.**

[3] – **شرح المفصل ٣/٣٢٣.**

[4] – **الواحدي ٧/٥٦٩.**

[5] – **معجز أحمد ٣/٤٦٦.**

إلى القبيلة، ألا تراهُ يقول عليها ولم يقل عليه"[١]. أنث المفعول (عامر) حملًا على المعنى؛ لأنَّه في المعنى مؤنث وهو (القبيلة).

ج- تأنيث المذكر في موضع عود الضمير:

إنَّ "القلم أنفُ الضمير إذا رعف كشف أسراره، وأبان آثاره"[٢]، والضمير بأغلب أصواته المهموسة[٣]يوفر لطافة بالخطاب عموماً، وقد ذكرت كتب النحو[٤]ثلاثة أهداف لاستعماله وهي الايجاز والاختصار، والأمن من اللبس، والربط، والأصل في الضمير "أن يعود على المقصود به بالتطابق، تذكيراً أو تأنيثاً، وإفراداً وتثنية وجمعاً، وذلك لأنَّ الضمير يمثل المحال إليه نفسه، فكأنَّه تكرير له"[٥].

إلَّا أنَّهُ جاز عود الضمير على الكلمة بالمخالفة؛ لأن فيها ما يحتمل هذه الإحالة، ولكن بلحظ المعنى، وهذا ما لمسناه في شعر أبي الطيب، من ذلك قوله[٦]:

إِلَى الثَّمَرِ الحُلْو الَّذِي طَيِّئ لَهُ فُرُوعُ وقَحْطَانُ بْنُ هُودٍ لَهَا أَصْلُ

١- الفسر ٢٤٥/٣، والواحدي ٥٦٩.

٢- الفسر ٣٦٥/٣.

٣- ينظر: شرح شذور الذهب في كلام العرب ٧٥.

٤- ينظر: شرح المفصل ٣/ ٨٣، ومغني اللبيب عن كتب الاعاريب ٦٤٧، والاشباه والنظائر في النحو ١٤٨/١.

٥- الضمير في شعر المتنبي، رسالة ماجستير، ١٨٣.

٦- الواحدي ٢٦٣/١.

فضمير التأنيث في (لها) عائد الى (طيئُ)، و طيئُ لا تأنيث في لفظه، فأنث (طيئ) حملاً على معنى القبيلة.

وقد علل المعري ذلك بقولهِ: التأنيث لأجل القبيلة؛ لأنَّ طيئ لا تأنيث في لفظه[١].

ومن ذلك قوله[٢]أيضاً:

وَرُبَّ قُبْحٍ وَحُلًى ثِقَالِ أَحْسَنُ مِنْهِا الحُسْنُ فِي المِعْطَالِ

فعاد الضمير في (منها) على القبح والحلى، والقبح مذكر، إلَّا أنَّهُ حُمل على معنى "ضد الحسن"، وهو المرأة القبيحة[٣]، وأنكره ابن القطاع قائلاً: "صُحف هذا البيت كل الرواة، فرووه (قبح) بالقاف والباء وهو ضد الحسن ولا معنى للقبح في هذا البيت...، وقال (أحسن منها) فعاد الضمير على الحلي وحدها، ولم يكن للقبح ذكر؛ لأنَّ الحلي مؤنث والقبح مذكر، ولا يجوز أن يغلب المؤنث على المذكر...، وإنَّما هو (فتخ) بالفاء والتاء والخاء المُعجمة...، وهي خواتيم بلا فصوص يلبسها نساء العرب في أصابع أيديهن وأرجلهن"[٤].

وقال[٥]:

تَاجُ لؤَيَّ بنِ غَالبٍ وَبهِ سَمَا لَها فَرْعُهَا وَمَحتِدُهَا

---

[١]- **ينظر: معجز أحمد ١٦٧/١.**

[٢]- **الواحدي ٧٩٩/٥٨.**

[٣]- **معجز أحمد ٤٠٩/٤، والتبيان على الشح الديوان ٣٢٤/٣**

[٤]- **شرح المشكل من شعر المتنبي لابن القطاع الصقلي ١٩٩، ومعجز أحمد ٤/ ٤٠٩، والتبيان ٣٢٤/٣.**

[٥]- **معجز أحمد ٢٨/١.**

"الضمير في (لها) عائد لـ (لؤي بن غالب) وهو أبو قريش، وأراد به: القبيلة"[١]، فأُنِّث حملًا على معنى القبيلة.

د- تأنيث المذكر في موضع اسم الجنس:

اسم الجنس: هو الذي يكون الفرق بينه وبين مفرده بأمرين،

الأول: بزيادة التاء، نحو: تمر وتمرة، وبقر وبقرة.

الثاني: بزيادة الياء، نحو: عرب عربي، وروم رومي[٢]. "فإذا ألحقته الياء دلَّ على مفرده، وإذا جرد منها دلَّ على الجمع"[٣].

واختلف النحاة في هذا فمنهم من عده جمعًا، فهو عند الأخفش الأوسط والفراء معناه معنى الجمع؛ إذ يقول الفراء: "كل ماله واحد من تركيبه سواء كان اسم جمع كباقر وركب، واسم جنس كتمر وروم فهو جمع"[٤]. أما بعضهم فقد ذهب إلى أنَّه ليس جمعًا[٥]، "والجنس المميز واحده بهاء التأنيث، فأنَّهم يذكرونه ويؤنثونه، وتذكيره أكثر اطرادًا، فهم يقولون: هذا البقر، هذا النخل، هذا التمر، ويقولون في المفردة المؤنثة: بقرة، نخلة، تمرة، وهذا الاستعمال يوافق استعمال العربية الفصحى"[٦].

ومما ورد مثالًا على ذلك في شعر المتنبي، قوله[٧]:

١- **معجز أحمد ١/٢٨..**

٢- **ينظر: الواضح في علم النحو ٢٣٨-٢٤٠.**

٣- **شرح عمدة الحافظ لابن مالك ١/ ٥٢٢.**

٤- **معاني القرآن للفراء ١/٨٩.**

٥- **ينظر: شرح الكافية ٣/٣٦٧.**

٦- **البلغة ٨٣.**

٧- **معجز أحمد ٢/١٠٠.**

لَم تَحكِ نَائِلَكَ السَّحَابُ وَإِنَّمَا حُمَّت بِهِ فَصَبِيبُها الرَّحَضَاءُ

قال أبو العلاء: "التأنيث للسحاب؛ لأنَّه بمعنى الجمع"[١]، وهو اسم جنس لأن مفرده سحابة.

وقال[٢]:

مِنْ كُلِّ أَحْوَرَ فِي أَنْيَابِهِ شَنَبٌ خَمْر يُخَامِرُهَا مِسْكٌ تُخَامِرُهُ

موضع الشاهد (خَمْر يُخَامِرُهَا) قال أبو العلاء: " والهاء في قوله: يخامرها، للخمر؛ لأنه اسم جنس يؤنث ويذكّر"[٣] حملًا على المعنى.

وقال[٤]أيضًا:

أَورعت الوَحشُ وَهْيَ تَذكُرُهُ مَا رَعَهَا حَابِل وَلا طَارِد

قال المعرّي: "الوحش: اسم جنس، وأراد هاهنا الجماعة فأنثه"[٥] حملًا على المعنى.

وتجدر الإشارة إلى أنَّ مجال "تأنيث المذكر" ومسألة حمله على المعنى غير مستساغ لدى بعض العلماء؛ لأنه مجال غريب ومنكر، فهو خروج عن الأصل، مما دفعهم إلى إيجاد مسوغات يعللون عن طريقها هذه المخالفة، فمنهم من ذهب إلى وجود لغتين يستعمل كل منها استعمالاً خاصاً بتلك اللغة ولا علاقة له بالأخرى؛ لأنَّ

---

[١]- م ن.

[٢]- الواحدي ٥٣/٣.

[٣]- معجز أحمد ١٥٠/١.

[٤]- الواحدي ٣٨٠/٤.

[٥]- م ن ٤٨٠/٣..

ذلك يعدل به عن أصل الكلمة في لغة ما، إلى أصل في كلمة أخرى في لغة أخرى[١]، ففي قول المتنبي[٢]:

نَفدِيكَ مِنْ سَيْل إذا سُئلَ النَّدَى هَولٍ إذا اختَلطا دَمُ وَمَسِيحُ

قال العكبري: "قوله: اختلطا، الوجه أنْ يقول اختلط، لكنه جاء به على اللغة الأخرى"[٣].

ومنهم من عدَّ هذا المجال ضرورة شعرية[٤]، ففي قول المتنبي[٥]:

وَمُخَيِّبُ العُذالِ فِيْمَا أمَّلوا مِنْهُ، وَلَيْسَ يَرُدَّ كَفًّا خَائِبًا

قال ابن جني: " (الكف) أنثى، ولكنه ذكّر ضرورة وأراد (العضو)...، والمعنى ليس يرد سائلاً خائباً فقوي التذكير من هنا ايضاً"[٦]، ومنهم من حمله على التحريف، من ذلك قول أبي حيان في قول رويشد بن كثير الطائي:

يا أيها الراكب المزجي مطيته سائل بني أسد ما هذه الصوت؟

---

[١]- ينظر: الأمالي الشجرية ١٦٠/١، والأصول دراسة أبستيمولوجية:١٥٨، و إشكالية المعنى في الجهد التفسيري ١٦٨.

[٢]- الواحدي ٢٨/ ١١٢.

[٣]- العكبري ٢٥٣/١.

[٤]- من هؤلاء العلماء: خالد الازهري، فقد قال في قول عامر بن جوين الطائي:

فلا مزنة ودقت ودقها ولا أرض أبقل إبقالها

كان القياس: ابقلت؛ لان الفاعل ضمير مؤنث، ولكنه حذف التاء ضرورة، وقبحه ابن خلف. ينظر: شرح التصريح ٢٧٨/١، والخزانة ٤٦/١، وإشكالية المعنى في الجهد التفسيري ١٦٨.

[٥]- الواحدي: ٢٩/ ١٧٥.

[٦]- الفسر: ٤٣٥/٢.

هو "من أقبح الضرورات؛ لأنَّ فيه تحريف اللفظ"[١].غير أنَّ هذه التفسيرات لا يمكن أن تقف أمام سعة هذه الظاهرة في اللغة العربية، فهي تشغل مكاناً فسيحاً، فضلاً عن ورودها في القرآن الكريم، وكلام العرب شعرًا ونثرًا.

المبحث الثاني

الإفراد والتثنية والجمع

عُنِي النحاة كثيراً بدراسة (الإفراد والتثنية والجمع) لما لمسوه من اتساع اللغة في استعمال الصيغ المعبرة عن هذهِ المعاني ودقتها في مراعاة تلك المعاني في التراكيب، فوضعوا الأصول التي تطرّد في ضوء النصوص استقروها، وأولوا ما شذَّ عنها[٢]، وعليه فإنَّ من يعمق في دراسة النحاة للأبواب النحوية يلحظ أنَّ مظهر الإفراد والتثنية والجمع يعد اساساً مهماً تعتمد عليه كثير من الأبواب النحوية[٣].

وهو "يندرج تحت مفهوم التصنيف لما يشار به إلى المتشخص في الخارج ومن ثم تكون الإحالة عليه من القرائن المحددة للدلالة على عدد المقصود، وعلى الرغم من ذلك نجد أنَّ هذه الإحالة تكسر عرى المطابقة بين لفظ وآخر، نحو: أن يحال إلى الجمع بالمفرد أو بالمثنى، وبالعكس من ذلك، بمعنى آخر، أنَّ طرفي الإحالة لا يوافقان لفظاً، بل دلالة، مما دفع المعللين إلى إيجاد مسوغ للعود على البدء، وذلك

---

[١]- **ارتشاف الضرب ٢/ ٧٣٧، وظاهرة قياس الحمل ٢٢٨.**

[٢]- **ينظر: نظرية المعنى في الدراسات النحوية ١٩٢.**

[٣]- **ينظر: النعت في التركيب القرآني ٢٢١/١.**

بلحاظ المعنى؛ أي بلحاظ جنسه، أو إفراده، أو أجزائه أو غير ذلك، مما يحمل عليه لتسويغ المخالفة"[١].

ولما كسر عرى التركيب جيء بالتأويل (الحمل على المعنى)؛ لتصحيح هذه العرى وجعلها مقبولة لدى المتلقي، وتضمن الحمل مجموعة من التراكيب النحوية لخصها ابن جني في أثناء حديثه عنه بقوله: "وقد ورد به القرآن وفصيح الكلام منثوراً ومنظوماً، كتأنيث المذكر وتذكير المؤنث، وتصور معنى الواحد في الجماعة، والجماعة في الواحد، وحمل الثاني على لفظ يكون عليه الأول، أصلاً كان ذلك اللفظ أو فرعاً، وغير ذلك"[٢].

وهذا التحول في الصيغ، أو العدول من صيغة إلى أخرى يعد أحد روافد التحليل اللغوي بل يمثل إحدى الوسائل التي تساعد على التماسك الشكلي، ويعد مدخلاً من مداخل التحليل اللغوي للتراكيب، للوصول إلى المضمون أو الغاية الدلالية من تشاكل الألفاظ[٣].

وأول من أشار إلى هذا النوع من المخالفة أبو عبيدة (ت ٢٠٩هـ) في كتابه (مجاز القرآن) إذ قال: "ومجاز ما جاء لفظه لفظ الواحد الذي له جماع منه، وواقع معنى الواحد على الجميع قال: "يُخْرِجُكُمْ طِفْلاً" (غافر:٦٧) في موضع أطفالاً ومن مجاز ما جاء لفظ خبر الجميع على لفظ الواحد قال: "وَالْمَلَائِكَةُ بَعْدَ ذَلِكَ ظَهِيرُ"

---

[١] – إشكالية المعنى في الجهد التفسيري ١٦٨، الحمل على المعنى في القرآن الكريم، رسالة ماجستير ٥٨.

[٢] – الخصائص ٤١٣/٢.

[٣] – ينظر: المناسبة بين الأبنية في القرآن الكريم، دراسة في دلالة المبنى على المعنى، د. عمرو خاطر،٣، بحث منشور.

(التحريم:٤) في موضع ظهراء، ومن مجاز ما جاءت مخاطبته مخاطبة الشاهد ثم تركت وحولت مخاطبته هذه إلى مخاطبة الغائب، ... وكل هذا جائز فتكلموا به"[١].

أما ابن المعتز (ت ٢٩٦هـ) فقد اندرج عنده تحت عنوان محاسن الكلام فقد تحدث عنه قائلاً: "هو انصراف المتكلم إلى المخاطبة إلى الإخبار وعن الإخبار إلى المخاطبة وما يشبه ذلك، ومن الالتفات إلى الانصراف عن المعنى يكون فيه إلى معنى آخر"[٢].

قال ابن الاثير(ت ٦٣٧هـ): "إعلم أيها المتوشح لمعرفة علم البيان، ان العدول من صيغة من الألفاظ إلى صيغة أُخرى لا يمكن إلّا لنوع خصوصية اقتضت ذلك، وهو لا يتوخاه في كلامه إلّا العارف برموز الفصاحة والبلاغة، الذي اطلع على أسرارها وفتش عن دفائنها، ولا تجد ذلك في كل كلام، فإنه من أشكال ضروب علم البيان، وأدقها فهماً، وأغمضها طريقةً"[٣].

أما السيوطي فجعله قريباً من الالتفات بقوله: "يقرب من الالتفات نقل الكلام من خطاب الواحد أو الاثنين أو الجمع إلى الخطاب الآخر"[٤].

ويسميه د أحمد مطلوب مخالفة مقتضى الظاهر[٥]، ويورد المسدّي مجموعة من المصطلحات التي تعبر عن واقع اللغة الأصلي، والمصطلحات التي تعبر عن

١- **مجاز القرآن ١/ ٩-١١.**

٢- **البديع ٨٥.**

٣- **المثل السائر ١٦٨-١٦٩، وأسلوب الالتفات في البلاغة القرآنية ٧.**

٤- **معترك الاقران في إعجاز القرآن ١/ ٢٩١.**

٥- **ينظر: معجم المصطلحات الأدبية ٢/ ١٩٧.**

الخروج عن الواقع جديد (وهو المعني بالدراسة) فيسميه: المخالفة، والانزياح، والانتهاك[١].ويسميه باحث آخر التغاير[٢].

ومن هنا "فالعدول من المفرد إلى المثنى أو الجمع أو من الجمع إلى المفرد أو المثنى، يعد خروجاً عن النمط المتعارف عليه في النظام اللغوي"[٣].

ويتجلى الحمل على المعنى في هذا الجانب، على أشكال هي:

أولاً: إفراد المثنى والجمع ويتمثل بالحمل على معنى المفرد.

ثانياً: تثنية المفرد والجمع ويتمثل بالحمل على معنى المثنى.

ثالثاً: جمع المفرد والمثنى ويتمثل بالحمل على معنى الجمع.

اولًا: الحمل على معنى المفرد

المفرد: هو "الاسم الذي يدل على الواحد، رجل أو كتاب أو هو الذي لا يكون مثنى، ولا مجموعًا، ولا ملحقًا بهما وهو قسيم لهما في الكلام"[٤].

"فالأصل في الأسماء الإفراد، فإذا أردنا الدلالة على أكثر من واحد أحدثنا تغييراً في الاسم أما بالزيادة، أو بالحذف، أو بغيرهما، ليتبين المقصود، وهذا التغيير إما

١- ينظر: الاسلوبية ٩٤.

٢- ينظر: التغاير السياقي في القرآن الكريم ٤.

٣- ظاهرة قياس الحمل ٢٤١.

٤- شذا العرف في فن الصرف ٩٣.

بالتثنية أو بالجمع؛ لأنَّ الأصل يقل عن الفرع في الكمّ، فالزيادة هي من سمات الفروع"[١].

وهو ما يعني أنَّ الحمل على معنى الإفراد أو التثنية أو الجمع له أصل يرجع إليه يوحي به المعنى، ومن صور الحمل في هذا المجال:

أ-إفراد المثنى. ب-إفراد الجمع.

أ- إفراد المثنى:

ومعنى إفراد التثنية، حمل المثنى على معنى الفرد، فيقع المثنى موقع المفرد، ويدل عليه، علمًا بأنَّ هذه الظاهرة متفشية في العربية، وفي القرآن الكريم عديد من الآيات التي تحمل هذا المعنى، ففي قوله تعالى: "يَحْلِفُونَ بِاللهِ لَكُمْ لِيُرْضُوكُمْ وَاللهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَنْ يُرْضُوهُ إِنْ كَانُوا مُؤْمِنِينَ" (التوبة: ٦٢).

إنَّ ضمير الهاء في الفعل "يرضوه" جاء بصيغة الإفراد مع أن سياق الآية يعود إلى التثنية أي الكلام يعود إلى لفظ الجلالة الله ورسوله لذا أفرد الضمير في (أنْ يرضوه)؛ "لأنها في حكم مرضي واحد، إذ رضا الله هو رضا الرسول"[٢].

وكذلك قوله تعالى: "وَمِنْ ثَمَرَاتِ النَّخِيلِ وَالأَعنَابِ تَتَّخِذُونَ مِنهُ سَكَرًا وَرِزقًا حَسَنًا" (النحل: ٦٧)، "فاكتفى بضمير الواحد في (منه) من الاثنين (منهما)"[٣].

ومن الشواهد في شعر المتنبي في هذا المجال قوله[٤]:

١- الدراسات اللغوية والنحوية في كتاب مواهب الرحمن ٩٦.

٢- البحر المحيط ٦/ ١٨٣.

٣- حاشية الشَّهاب على تفسير البيضاوي ٥/٦١١-٦١٢.

٤- الواحدي ٣/٤٣.

حَشَايَ عَلى جَمْرٍ ذكِيٍّ مِنَ الهَوَى وَعَيْنَايَ فِي رَوْضٍ مِنَ الحُسْنِ تَرتَعُ

قال ابن جني: "لم يقل ترتعان لأنَّهُ لا تكاد تنفرد إحداهما برؤية دون الأخرى فأجتزأ بضمير الواحدة"[١]. حملًا على المعنى.

قال ابن الشجري: "وإنَّما قال: عيناي، فثنى ثم قال، ترتع، فأخبر عن الاثنين بفعل واحدةٍ، لأنَّ العضوين المشتركين في فعل واحد، مع اتفاقهما في التسمية، يجري عليهما ما يجري على أحدهما، ألا ترى أنَّ كل واحدةٍ من العينين لا تكاد تنفرد بالرؤية دون الأخرى فاشتراكهما في النظر كاشتراك الأذنين في السمع، والقدمين في السعي"[٢]. وكأنَّ المتنبي قد نظم الشرح السابق لابن الشجري شعراً فقال[٣]:

رِجْلَاهُ فِي الرَّكْضِ رِجْلٌ وَاليَدانِ يَدُ وَفِعْلُهُ مَا تُرِيْدُ الكَفُّ وَالقَدَمُ

ومن الشواهد الأُخر قوله[٤]:

وَقَتَلْنَ دَفرًا وَالدُهَيمَ فَمَا تُرَى أمُّ الدُّهَيمِ وأمُّ دَفرٍ هَابِلُ

قال ابن جني: " قال: (تُرى)، أراد: تُريان، فاكتفى بالواحد من الاثنين، وكذلك قال (هابل)، ولم يقل هابلتان"[٥]، وقال الواحدي: "أراد فما تُريان فاكتفى بضمير الواحد من الاثنين"[٦] .

وقال[١]:

١- الفسر ٣/٣٥٣.

٢- أمالي ابن الشجري ١/١٨١-١٨٢، والعكبري ٢/٢٣٥-٢٣٦.

٣- الواحدي ٢٠/٤٨٣.

٤- الواحدي ٢٦/ ٢٦٨، والدَّفر: النتن، والدَّهيم: من أسماء الدَّهية.

٥- الفسر ٤/ ٢٠١، والتجني على ابن جني ١١٤.

٦- الواحدي ٢٦٨، والعكبري ٣/٢٥٦-٢٥٧.

هَذا الَّذي خَلَتِ القُرُونُ وَذِكرُهُ وَحَدِيثُهُ فِي كُتبِهَا مَشرُوحُ

قال الواحدي: "ولم يقل مشروحان لأنَّ الذكر والحديث واحد"[٢].

وعلل أبو العلاء ذلك بقوله: "وكان الوجه أنْ يقول: وذكره وحديثه مشروحان، ولكن لمّا كان معناهما واحدًا، اقتصر على الواحد"[٣]، وهذا من باب الحمل على المعنى .

ب- إفراد الجمع:

من سنن العرب في كلامها التعبير عن الجمع بلفظ المفرد، أو المفرد بلفظ الجمع كما ورد هذا الأسلوب في القرآن الكريم[٤]، ففي قوله تعالى: "وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَقُولُ آمَنَّا" (البقرة: ٨)، أفرد الضمير في (يقول) مع أنّ سياق الآية بالجمع؛ لأنَّهم في قولهم (آمنا) بمنزلة الشخص الواحد، لاتفاقهم عليه في غير اختلاف، وأما إتيانهم بما ينافي الايمان، فالتعدد فيه ممكن، بل واقع، فذلك لوحظ فيه جهة كثرتهم بإيراد ضمير الجماعة[٥]فحُمل الكلام على المعنى.

ومن أمثلته في شعر أبي الطيب، قوله[٦]:

وجَاءوا الصَّحصَحَانَ بِلَا سُرُوجٍ وَقَد سَقَطَ العِمَامَة والخِمَارُ

---

[١]- **الواحدي ١١١/٢٠، ومثله: ١٩٨/٢١، ٧٧١/٢٨، ومعجز احمد ٤٤/١، والعكبري ٢٥١/١.**

[٢]- **م ن.**

[٣]- **معجز أحمد ٢٤٧/١.**

[٤]- **البحث النحوي في كتاب القرآن الكريم ٦٧.**

[٥]- **ينظر: المحرر الوجيز ٢٥/١.**

[٦]- **الواحدي ٥٧٢/٢٩ والصَّحصحان: اسم أرض.**

قال ابن جني: "أراد: العمائم والخُمر، فاكتفى بالواحد من الجمع"[١]. أمّا أبو العلاء فقال: "وأراد بالعمامة: العمائم، وبالخمار: الخُمر، أنَّه وضع المفرد موضع الجمع، وهذا جائز"[٢]. وهذا من باب الحمل على المعنى.

وقال[٣]:

إذا شِئْتُ حَفَّت بِي عَلى كُلِّ سَابِحٍ رجَالٌ كَأَنَّ المَوتَ فِي فَمِهَا شُهدُ

قال العكبري: "وأراد في (أفواهها) فأوقع الواحد موقع الجمع"[٤]، ولعل في هذا دلالة على أنهم على كلمة رجل واحد، فلهم فم واحد دلالة على اجتماع الكلمة، وعدم التفرق.

وقال[٥]أيضًا:

مَا أجدَرَ الأيَّامَ وَاللّيّالِي بأَنْ تَقولَ مَالهُ وَمَالي

موضع الشاهد (مَالهُ)، قال الواحدي: "وكان حقه أن يقول: (ومالنا)؛ لأنَّه ذكر الأيام والليالي، وهما جمعان؛ لكنّه ذهب بالجمعين إلى الدهر"[٦].

ثانيًا: الحمل على معنى المثنى

المثنى قسيم الإفراد والجمع، وهي تمثل العدد المتشخص في الخارج وقد انفردت اللغة العربية بالحفاظ على هذه الظاهرة التي يعد موضوعها واسعًا جدًا في اللغة،

١- **الفسر ٣/٧٦-٧٧.**

٢- **معجز أحمد ٣/٤٧٤.**

٣- **الواحدي ٥/٢٩٧.**

٤- **العكبري ١/٣٧٤.**

٥- **معجز أحمد ١/٢٤٧.**

٦- **الواحدي ٢/٧٩٢.**

ويعد المثنى من لطائف العربية وحسن بيانها[١]، والتثنية: "هي صيغة مبنية للدلالة على الاثنين، وأصل التثنية العطف، تقول: قام الزيدان، وذهب العمران، والأصل قام زيد وزيد، وذهب عمرو وعمرو، إلّا أنَّهم حذفوا إحداهما وزادوا على الآخر زيادة دالة على التثنية للإيجاز والاختصار"[٢].

وقد قسم ابن عصفور التثنية ثلاثة أقسام: "تثنية في اللفظ والمعنى نحو: الزيدين والعمرين، وتثنية في اللفظ لا في المعنى نحو: مقَصينِ وجَملينِ، وتثنية في المعنى لا في اللفظ نحو: قطعت رؤوس الكبشين ألا ترى أنَّ اللفظ لفظ الجمع والمعنى على التثنية"[٣].

"والدلالة على اثنين قد تكون حقيقية، وقد تكون مجازية، فالحقيقية: هي التي تكون بلفظ المثنى الصريح المستوفي للشروط، مثل: الطالبَينِ، وغير الحقيقية: هي التي تدل على التثنية توسعًا ومجازًا، كقول الشاعر[٤]:

إنَّ للخيرِ وللشَّرِ مدىً وَكِلَا ذلِكَ وَجه وقبل

فكلمة (ذا) تدلُّ في حقيقتها اللغوية على المفرد المذكر، ولكنها تدلّ بمعناها هنا على المثنى، وهذه الدلالة مجازية"[٥]، وهذا الأخير هو المحور الذي يدور حوله الحمل على المعنى.

ومن صور الحمل في هذا المجال:

١- ينظر: المثنى لأبي الطيب اللغوي، مقدمة المحقق ٨.

٢- اسرار العربية ٤٧.

٣- شرح جمل الزجاجي ١/ ١٣٧.

٤ - البيت لعبد الله بن العزبي، أحد شعراء قريش المعدودين، وكان في أول الدعوة الإسلامية مشركًا يهجو المسلمين، ثم أسلم، والبيت من كلمة له يقولها – وهو مشرك– في يوم أحد. ينظر: شرح بن عقيل ٦٢/٢.

٥- النحو الوافي ١٠٢/١.

أ- تثنية المفرد. ب- تثنية الجمع.

أ- تثنية المفرد:

ومعنى تثنية المفرد، حمل المفرد على معنى المثنى، فيقع المفرد موقع المثنى ويدلّ عليه، قال ابن عصفور: "إنَّ وضع المفرد موضع الشيئين المتلازمين من العينين واليدين والرجلين جائز في الكلام والشعر"[١]،وقد ورد هذا الاسلوب في القرآن الكريم، من ذلك قوله تعالى: "إِنْ يَكُن غَنيًّا أو فَقِيرًا فالله أولى بِهما" (النساء: ١٣٥)، ورد الضمير (بهما) بصيغة التثنية وكان حقه أن يوَّحد، لأن قول (إن يكن غنيًّا أو فقيرًا) في معنى إنْ يكن أحد هذين، وقد رجع الضمير إلى ما دلّ عليه قوله (إنْ يكن غنيًّا أو فقيرًا) لا إلى المذكور، فلذلك ثني ولم يفرد، وهو جنس الغني وجنس الفقير، كأنه قيل: أولى بجنسي الغني والفقير، أي بالأغنياء والفقراء[٢].

وفي شعر المتنبي مذهب مألوف عند العرب يتمثل بمخاطبة الواحد مخاطبة المثنى إذ قال[٣]:

مَلْت إلى مَنْ يَكَادُ بَيْنَكُمُا إنْ كُنْتُمَا السَّائِلَيْنِ يَنْقَسِمُ

قال ابن جني: "خاطب صاحبه مخاطبة الاثنين، لأن من عادة الشعراء أن يخاطبوا الاثنين...، وأنا أرى هذا مذهبًا حسنًا وإن كان كوفيًا"[٤].

وقال[٥]:

١- روح المعاني ٤/ ٨٩.

٢- ينظر: الكشاف ٢/١٠٠.

٣- الواحدي ١٩/١٥١.

٤- الفسر ٤/٤٩١-٤٩٢.

٥- معجز أحمد ٤/٢٧٥.

بادٍ هَوَاكَ صَبَرْتَ أَمْ لَمْ تَصْبِرَا وَبُكَاكَ إِنْ لَم يَجْرِ دَمْعُكَ أَوْ جَرَى

قال المعرّي: "وفي قول البغداديين: أنَّه خاطب الواحد خطاب الاثنين، أما قول البصريين: (أم لم تصبرا) في موضع جزم، وأصله: تصبرنْ بالنون الخفيفة للتأكيد، فأبدل عنها ألفًا في الوقف"[١]. والرأي الثاني اكثر دقة برأيي.

وقال[٢]:

نَفدِيكَ مِنْ سَيْلٍ إذا سُئل النَّدَى هَوْلٍ إذا اختَلطَا دَم وَمَسيحُ

قال الواحدي: "وقال: اختلطا، والوجه اختلط"[٣]، وتخطئة الواحدي للمتنبي، صحيحة من حيث القاعدة النحوية التي لا تسمح بأن يأتي الضمير قبل الاسم بل بعده، ونعتقد فعل ذلك للضرورة الشعرية. فقد قال الجرجاني (ت٣٦٦هـ) ملتمسًا عذرًا للمتنبي: "قد يجوز للشاعر من الكلام ما لا يجوز لغيره لا للاضطرار، ولكن للاتساع فيه"[٤]. لعل المتنبي جاء بها على لغة أكلوني البراغيث، وهذا كلَّهُ من باب الحمل على المعنى.

ب- تثنية الجمع:

قد يأتي الجمع مرادًا منه حمل على المعنى، والمثنى قسيمة الإفراد والجمع، هناك نوعان من التقسيم للأسماء الأول عند النحويين: وهو (المفرد، والمثنى، والجمع) والثاني عند المناطقة حيث يقسم الاسم إلى قسمين: وهو (المفرد والجمع)، فالتثنية عند المناطقة جمع...، وهذا الثاني نظر له كثير من النحويين منهم، الخليل بن

---

[١]- م ن ٤/٢٧٦.

[٢]- الواحدي ٣٨٢.

[٣]- م ن.

[٤]- الواسطة بين المتنبي وخصومه ٤٥٠.

احمد الفراهيدي(ت١٧٥هـ) فقد تعامل مع الاثنين تعامل المناطقة، قال سيبويه: "وسألت الخليل رحمه الله عن: ما أحسن وجوههما؟ فقال: لأن الاثنين جمع وهذا بمنزلة قول الاثنين: نحن فعلنا ذاك"[١]، فكان ينبغي أنْ تكون الدلالة إجمالًا الاكتفاء بالجمع عن الاثنين منطقيًا، وليس الاكتفاء بالاثنين عن الجمع إلّا أنَّ المعادلة هنا معكوسة؛ لأنها دلالة نحوية.

ومما جاء في هذا المجال قول المتنبي[٢]:

فَلِمْ يَهَابُكَ مَا لَا حِسَّ يَرْدَعُهُ إنِّي لأبصِرُ مِن فِعلَيهِمَا عَجَبَا

قال ابن جني: "وقال: (فعليهما) ولم يقل (أفعالهما)، والقياس في كل ما كان من شيئين أنْ يكون التثنية فيه كالجمع، كقوله تعالى: "فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا" (المائدة: من الآية ٣٨"[٣]، "ومجاز أيديهما مجاز يديهما، وتفعل هذا العرب فيما كان من الجسد فيجعلون الاثنين في لفظ الجمع"[٤].

وقال الشاعر[٥]:

وَكُلَّ أصَمَّ يَعسِلُ جَانِبَاهُ عَلى الكَعْبَينِ مِنهُ دَم مُمُارُ

موضع الشاهد تثنية (الكَعْبَينِ)؛ إذ رأى ابن جني احتمال "أن يكون أراد بالكعبين: الكعاب كلها فجاء بالتثنية، وهو يريد الجمع، كما تقول: لا يدين بها لك، فاليد ها هنا

١- **الكتاب لسيبويه ٤٨/٢.**

٢- **الواحدي ٣/ ٣٢٢.**

٣- **الفسر ٤٩٢/٢.**

٤- **مجاز القرآن ١٦٦/١.**

٥- **الواحدي ٥٧١/٢، والاصم: الرمح.**

القوة، ولم يرد أن ينفي قوتين ثنتين وإنَّما أراد أن ينفي جميع قواه"[١]. وهذا من باب حمل المثنى على معنى الجمع.

وقال[٢] أيضًا:

وَأفرَحَتِ المَقاودُ ذِفْرَيَيْهَا وَصَعّرَ خَدَّهَا هَذا العِذارُ

وفي رواية ابن جني"فأقرحتِ المقاود"[٣]، إلَّا أنَّ الواحدي أكد الرواية الأولى بقوله: "الصحيح رواية من روى بالفاء، ومعناه أثقلت، يقال أفرحه الدَّين أي أثقله"[٤]، ورأى ابن جني في هذا البيت حملًا على الواحد، إذ قال: "وقال (ذفرييها) وهو يريد (ذفاريها) فذكر ما يكون في الواحد؛ لأن لكل واحدٍ ذفريين، فاكتفى بالواحد من الجميع، وعلى ذلك قال (خدها) وهو يريد خدودها"[٥]، على حين رأى فيه الواحدي دلالة الحمل على التثنية والأفراد فقال: "وأراد الذفاري والخدود، وذكر الذفري بلفظ التثنية، والخد بلفظ التوحيد وهو يريد بكليهما الجمع"[٦].

ثالثًا: الحمل على معنى الجمع

الجمع في اللغة: "الجيم والميم والعين، أصل واحد، يدل على تضامّ الشيء، يقال جمعت الشيء جمعًا"[٧]. ويعني ذلك أنَّ الجمع لا يكون إلّا بما يتقبل الأجزاء،

١- **الفسر ٣/ ٦٨-٦٩.**

٢- **الواحدي ٥٦٨/٦، والذفرى: ما خلف الأذن.**

٣- **الفسر ٥٨/٣.**

٤- **الواحدي ٥٦٨/٦.**

٥- **الفسر ٥٨/٣-٥٩.**

٦- **الواحدي ٥٦٨-٥٦٩.**

٧- **معجم مقاييس اللغة مادة (جمع) ٤٧٩/١.**

والغرض منه الايجاز والاختصار؛ إذ إنَّ التعبير باسم واحد أخفّ من الاتيان بأسماء متعددة[١].

"فالجمع صيغة مبنية للدلالة على العدد الزائد على الاثنين، والأصل فيه العطف كالتثنية، إلّا أنَّهم لما عدلوا عن التكرار في التثنية طلبًا للاختصار كان ذلك في الجمع أولى"[٢]. والجمع في العربية صنفان: جمع تصحيح، وجمع تكسير، وجمع التصحيح نوعان: جمع مذكر سالم، وجمع مؤنث سالم، وسمي جمع تصحيح؛ لأنَّه سلم فيه نظم الواحد وبناؤه من الحذف والقلب[٣]، أما جمع التكسير: "فهو تغير حاصل في صورة مفردة لفظًا أو تقديرًا أو نقصان أو تبديل حرف أو شكلًا، وهو قسمان: جمع قلة، وجمع كثرة"[٤].

إلّا أننا نجد الكلام العربي قد اشتمل على استعمالاتها المجازية فعدل بها عن ذلك للأصل الوضعي فاستعملت العرب الجمع مقامي المفرد والمثنى[٥].

وهذا هو مجال الحمل على المعنى، والذي ورد في كلام العرب نثرًا وشعرًا، كما ورد في القرآن الكريم، والتي منها جمع المفردات القرآنية وأفرادها وذلك ما يقتضيه المعنى والسياق القرآني كما ورد في قوله تعالى: "مَثَلُهُم كَمَثَلِ الَّذِي استَوقَدَ نارًا فَلَمَّا أَضَاءَتْ مَا حَوْلَهُ ذَهَبَ اللهُ بِنُورِهِمْ" (البقرة: من الآية ١٧)، إنَّ الضمير في لفظة "نورهم" في الآية الكريمة جاءت بلفظ الجمع مع أنَّ السياق كان في المفرد بدليل اسم الموصول (الذي)، فكان حقه أن يقال (بنوره)، ولكنه عدل إلى الجمع، وقد ذكر

١- ينظر: أسرار العربية ٤٧-٤٨.

٢- أسرار العربية ٤٨.

٣- ينظر: كتاب التكملة ٣٩٨.

٤- شرح الاشموني ٤/١١٩-١٢٠.

٥- ينظر: العدول في العربية ١١٢.

الاخفش (الذي) في معنى الجمع أي استعملت للفظ الجمع والمفرد، كما يكون الانسان في معنى الناس[١].

ومن صور هذا المجال:

أ- جمع المفرد ب- جمع المثنى

أ- جمع المفرد

"يجيء المفرد بمعنى الجمع كثيرًا في كلام العرب من نثرٍ وشعر؛ لأنَّ المفرد يدل على الجنس، وإذا كان الكلام ما يدل على أنَّه مراد به الجمع جاز الافراد"[٢]؛ إذ يقول ابن جني: "وقوع الواحد موقع الجماعة فاش في العربية"[٣].

ومن فلسفة التعبير عند العرب أنهم يكثرون من خطاب المفرد بصيغة الجمع؛ تعظيمًا وتكريمًا للمخاطب. وورد هذا في شعر أبي الطيب قوله في مدح علي بن منصور الحاجب[٤]:

فَالمَوتُ تُعرَفُ بِالصَّفَاتِ طِبَاعُهُ لَمْ تَلقَ خَلقًا ذَاقَ مَوتًا آئِبًا

قال المعرّي: "والطباع: هي الطبع، وهي مؤنثة...، أي يعرف الموت طبعًا ومشاهدة، لا تجربة" من باب التهويل والتعظيم له.

وقال[٥]أيضًا مادحًا:

١- **ينظر: معاني القرآن ٥٤/١، وأسلوب الالتفات في القرآن الكريم ٢٠٥.**

٢- **الحمل على المعنى في العربية ١٢٠.**

٣- **المحتسب ٢٠٢/١.**

٤- **الواحدي ١٧٢.**

٥- **العرف الطيب ١٣٣.**

لَم تَحكِ نَائِلَكَ السَّحَابُ وَإِنَّمَا حُمَّت بِهِ فَصَبِيبُهَا الرَّحَضَاءُ

قال المعرّي: "التأنيث للسحاب؛ لأنه بمعنى الجمع، إن السحاب لم تشابهك في السخاء بمائها، ...، فهذا الذي ينصب عنها عرق الحمى التي أصابته بسبب كثرة عطائك" [١].جاعلًا من سخائه أكثرمن كلّ السَّحاب بمائها، تعظيمًا وتكريمًا للمخاطَب.

وقال[٢]واصفًا:

تَشكُو رَوَادِفَكَ المَطيَّةُ فَوقَها شَكوَى الَّتِي وَجَدَت هَوَاكِ دَخِيلَا

قال المعرّي: "الروادف: جمع ردف، وأقامه مقام الواحد، كأنه ناحية من عجزها رِدفًا؛ لأنَّه أراد المبالغة في الثقل"[٣]. حملًا على معنى الثقل الذي يشكو منه.

ب- جمع المثنى:

"جاءت التثنية على صيغة الجمع؛ لدقة العربية في التعبير وحاجتها المطردة إلى مخاطبة الاثنين، وكذلك مشاركتها سائر اللغات الأخرى في عدّ التثنية جمعًا"[٤].

ومن أمثلة ذلك، قوله تعالى: "فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَة" (النساء: ١١)، إنَّ الإخوة في الآية الكريمة أُريد بها الأَخوان؛ "لأنَّ العرب أجازوا التعبير عن الاثنين بلفظ الجمع"[٥].

١- **معجز أحمد ١٠٠/٢.**

٢- **الواحدي ٣٣٧.**

٣- **معجز أحمد ١٦٤/٢.**

٤- **التثنية في القرآن الكريم ١٣٧.**

٥- **اللباب ٥٦/٥، ومفاتيح الغيب ٨٨/٥، وفتح القدير:٢/ ٩٥.**

ووردت هذه الظاهرة في ديوان الشاعر، كان يمكن أنْ يعبر عنها بغير الجمع، إلَّا أَنَّ الشاعر أتى بها بصيغة الجمع، وللشُرَّاح تعليل لذلك كُلّ في موضعه، منها قوله[١]:

وَلَو نِيْطَتِ الدُّنيَا بِأخرَى مِثْلِهَا لَعَمَمْتَهَا وَخَشِيْتُ أنْ لا تَقْنَعَا

وفي رواية ابن جني "وخشينَ"[٢]، لذلك قال في شرحه: "وقوله يخشين" فإنَّما جمع؛ لأنَّهُ أراد جملة الدنيتين وجميع ما فيها، فذهب إلى الجمع كما قال تعالى: "قَالَتَا أَتَيْنَا طَائِعِين" (فصلت: من الآية ١١)، على الجميع لا على لفظ التثنية، ومعناه لعممتهما بفضلك وسعة صدرك"[٣]. وكلُّ هذا من باب الحمل على المعنى.

وقال[٤]:

لَهُ عَسْكَرا خَيلٍ وَطَيْرٍ إذا رَمَى بِهَا عَسْكَرًا لَم يَبْقَ إلَّا جَمَاجِمُه

قال الواحدي: "الضمير في بها يعود إلى الخيل والطير جميعًا"[٥].

وقال العكبري كلامًا قريبًا من كلام الواحدي في هذا الشاهد، إذ قال: "الضمير في (بها) للخيل والطير فلما جعلها جماعة كنى عنها بلفظ الجمع، ولم يُكنِّ عنها بالتثنية للعسكرينِ"[٦].

وقال[١]:

١- الواحدي ٣٢/١٨٠.

٢- الفسر ٣/٤٠٢.

٣- الفسر ٣/٤٠٢.

٤- الواحدي ٢٧/٣٨٠.

٥- م ن.

٦- العكبري ٣/٣٣٦.

وَتَكَرَّمَت رُكبَاتُها عَن مَبرَكٍ تَقَعَانِ فِيهِ وَلَيسَ مِسكًا أذفَرَا

قال الثعالبي النيسابوري (ت ٤٢٩هـ): "(وتكرمت ركباتها عن مبركٍ)، فجمع (الرَّكبات) ثم انتقل إلى التثنية فقال (تقعان) وهو ضعيف وغير سديد في صناعة الإعراب"[٢]، قال ابن جني: "وقال (ركباتُها) وإنَّما لها ركبتان؛ لأنَّه جمع الرجلين وما بينهما، أو يكون سمَّي كل جزء منها ركبة"[٣]، على حين رأى الواحدي مشابهة لاستعمال قرآني، فقال: "وهذا جمع أُريد به الاثنان، كقوله تعالى: "فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا" (التحريم: من الآية ٤) "[٤]، "وذلك أنَّ أقل الجمع اثنان، فجاز أن يعبر عنهما بالجمع، ودلَّ على أنَّه أراد التثنية، أنَّهُ أخبر عنهما بالتثنية فقال تقعان"[٥].

ومما ورد سابقًا تبيّن أنَّ ظاهرة الحمل في هذا المجال –الإفراد والتثنية والجمع– جُعلت عّلة التسويغ ما كان خلاف الظاهر، التي اعتمدها النحاة في تفسير الظواهر اللغوية والتي خضعت لتأويلاتهم لتصحيح التركيب اللغوي، وقد خطا الشُرَّاح والمفسرون على منهج النحويين فيما ورد في القرآن الكريم وما ورد في كلام العرب من نثرٍ وشعر، ولا سيما في شعر المتنبي في تعليل هذه الظاهرة، وإرجاع التركيب اللغوي إلى ما يوافق الظاهر مع الأخذ بعين الاعتبار مراعاة المعنى والامثلة المضروبة سابقًا خير دليل على ما ذهبنا إليه.

---

[١]– **الواحدي ٧٣٨/٣٦، وفي رواية ابن جني (عن منزل) بدل (عن مبرك)، والفسر ١٩٣/٣.**

[٢]– **أبو الطيب المتنبي وأخباره ٥٧–٥٨، والمثل السائر ٣٦/١.**

[٣]– **الفسر ١٩٣/٣.**

[٤]– **الواحدي ٣٦/ ٧٣٨، وتفسير السمرقندي ٣٨٠/٣.**

[٥]– **العكبري ١٦٩/٢، ومآخذ الأزدي ٨٨–٨٩.**

الفصل الثالث

الحمل في مجالات أُخر

المبحث الأول

الألفاظ المبهمة

تتَّبع اللغة العربية أنماطًا وأساليب متعددة في التعبير عن الشيء المطلوب، ومن هذه الأساليب أسلوب الحمل على اللفظ وأسلوب الحمل على المعنى، والذي يعبر عنه بأسلوب مراعاة المعنى واستعمل هذا التعبير كثير من النحويين المتأخرين والمحدثين[١]، للأدوات و الألفاظ التي تحمل على اللفظ تارة، وعلى المعنى تارة أخرى.

"ويقصد بالألفاظ المبهمة هي تلك الألفاظ التي يجوز فيها الحمل مرة على لفظها، وأخرى على معناها؛ إذ يرى علماء اللغة أنَّ العرب كما اهتمت بالمعنى فقد اهتموا أيضًا باللفظ، بل إنَّهم يقرون أنَّ الحمل على اللفظ أو الظاهر، أقوى من الحمل على المعنى؛ ذلك لأنَّ الحمل على المعنى خفي راجع إلى مراد المتكلم، في حين أَنَّه في اللفظ هو المُشاهَد المنظور إليه"[٢].

وذكر ابن عصفور قاعدة الحمل على اللفظ وعلى المعنى وهي تنص على أنَّه: "يجوز الحمل على اللفظ وعلى المعنى في كلّ شيء له لفظ ومعنى موصولًا كان أو غير موصول"[٣]، وذلك أنَّ هذه الأشياء لها لفظٌ، ومعنى يخالف هذا اللفظ، فيجوز الحمل على اللفظ أو الحمل على المعنى الذي يقصده المتكلم، ففي الموصولات

---

[١]- ينظر: البحر الحيط ٣٦٠/٦، والنهر المارد من البحر المحيط ٥٠٧/٤، والبرهان في علوم القرآن ٣٦٥/٣، ودراسات لأسلوب القرآن الكريم ٨٩/٢، ٢٩٧، ٣١١، ٣٥٠، والحمل على المعنى في العربية ٣٩.

[٢]- ظاهرة قياس الحمل ٣٢١.

[٣]- شرح الجمل الزجاجي ١٩٠/١.

المشتركة (مَنْ، ما، أي، أل، ذو، ذا) يجوز الحمل على اللفظ وهو الافراد والتذكير، وعلى المعنى المقصود من حيث التثنية والجمع والتأنيث[١].

وقد بيّن أبو علي الفارسي (ت ٣٧٧هـ) سبب الحمل على المعنى في الجمع في هذهِ الأسماء الموصولة، يقول أبو علي الفارسي: "وكذلك عامة الأسماء المبهمة الدالة على الكثرة، تفرد على اللفظ، وتجمع على المعنى، قال تعالى: "فَمَا مِنكُم مِّنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَاجِزِينَ" (الحاقة: ٤٧) جمعًا، وقال: "وَإِنَّ مِّن أَهِل الكِتَابِ إِلَّا لَيُؤمِنَنَّ بِهِ" (المنافقون: ١٠) فأفرد فاعل "يؤمن" والمعنى: وإنَّ من أهل الكتاب أحد"[٢].

أمّا سبب الدلالة على الكثرة والجماعة وإنْ كانت مفردة فهو" إبهامها، وكونها لا تختصّ بمسمى بعينه، فهي في ذلك تشبه اسم النوع الذي يقع على الواحد من النوع، وعلى الجماعة"[٣]. "ومن غير الأسماء الموصولة (كلا وكلتا) اللذان لفظهما مفرد ومعناهما مثنى، و (كل) و (كم) و(كأين)"وهذه مفردة اللفظ مجموعة المعنى"[٤].

ومما يدلُّ على أنَّ هذه الأسماء تتضمّن معنى الجمع قول أبي عبيدة: "وقد يجوز أن يخرج لفظ (مَنْ) على لفظ الواحد والمعنى على الجميع، كقولك: مَنْ يفعل ذلك؟ وأنت تسأل عن الجميع"[٥] ففي قوله تعالى: " بَلَى مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ للهِ وَهُو مُحْسِنٌ" (البقرة: ١١٢) قال أبو عبيدة: "ذهب إلى لفظ الواحد والمعنى يقع على الجميع"[٦]، وفي قوله تعالى: (مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ) ليس مختصًا بمفرد معين، بل يدلّ على الجمع

١- ينظر: شرح ألفية ابن مالك ٣٣، وارتشاف الضرب ١٢٣، وشرح قطر الندى ١٠٢.

٢- المسائل العضديات ٥٤.

٣- المسائل المشكلة ٢٥٠.

٤- فقه اللغة المقارن ٨٢، الحمل على المعنى في العربية ٩٧.

٥- مجاز القرآن ٤١/٢.

٦- م ن ٥١/١.

وإنْ كان مفرد اللفظ، ولذلك جاء معطوفًا على جواب شرطه بالجمع في قوله تعالى: "فَلَهُ أَجْرُهُ عِندَ رَبِّهَ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِم وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ" (البقرة: ١١٢).

"وعلى الرغم من تجويز النحاة مراعاة اللفظ حينًا، والمعنى حينًا آخر، ومع أنَّهم يقرّون أنَّ مراعاة اللفظ في كثير من الصور السابقة، إلّا أنَّهم وضعوا ضوابط، وأسسًا حددت مستوى فصاحة كلّ من صورتي الحمل على اللفظ والحمل على المعنى وشيوعهما"[١]، منها:

١- الجمع في جملة واحدة بين مراعاة اللفظ، ومراعاة المعنى لا ركاكة فيه.

وقد مثّل لذلك ياسين العليمي (ت١٠٦١هـ) بقول الشاعر[٢]:

لا طِيبَ للعَيشِ ما دامَت مُنَغَّصةً لَذاتُهُ بادِّكارِ الموتِ والهَرَمِ

فقد قال (لذاته) حملًا على لفظ (العيش) ثم قال: "دامت" بالتأنيث حملًا على معناه[٣] وهو الحياة.

٢- يعتبر المعنى بعد اعتبار اللفظ كثيرًا.

نحو قوله تعالى: "وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَقُولُ ءامَنَّا بِاللهِ وَبِاليَومِ الأَخِرِ وَمَا هُم بِمُؤمِنِينَ"(البقرة: ٨)، عاد ضمير الإفراد في قوله: (مَنْ يقول) باعتبار اللفظ، ثم ضمير الجمع في قوله: (آمَنّا) باعتبار المعنى. وقد يعتبر اللفظ، ثم المعنى، ثم اللفظ، وذلك نحو قوله تعالى: "وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَشتَرِي لَهوَ الحَديث لِيضُلَّ عَن سَبِيلِ اللهِ بِغَيرِ عِلمٍ وَيَتَّخِذَهَا هُزوًا أُولئِكَ لَهُم عَذَابٌ مُهِينٌ وَإذا تُتلَى عَلَيهِ ءايَاتُنَا..."(لقمان:

---

[١]- ظاهرة قياس الحمل ٢٩٣.

[٢] - الشاهد بلا نسبة، ينظر: شرح ابن عقيل ٢٧٤/١،

[٣]- ينظر: حاشية ياسين ١٨٧/١-١٨٨، وهمع الهوامع ١١٧/١، والاشموني ١٨٥/١.

٦-٧)، فقد أعيد إلى (مَنْ يشتري) ضمير الإفراد كما في (ليضل) و(يتخذها) باعتبار اللفظ، ثم ضمير الجمع في (لهم) باعتبار المعنى، ثم ضمير الإفراد باعتبار اللفظ كما في (عليه) .

والاقتصار على اعتبار المعنى، ثم اللفظ، ممنوع عند النحويين؛ لأنَّ في ذلك من وجهة نظرهم إلباسًا بعد البيان بخلاف اعتبار اللفظ ثم المعنى فأنَّه يكون تفسيرًا[١].

٣- الأفصح أن يبدأ بالحمل على اللفظ ثم الحمل على المعنى.

وذلك نحو قوله تعالى: "مَن أَسلَمَ وَجهَهُ للهِ وَهُوَ مُحسِن فَلَهُ أَجرُهُ عِندَ رَبِّهِ وَلَا خَوفٌ عَلَيهِم وَلَا هُم يَحزَنُونَ"(البقرة: ١١٢)، حيث حمل أولًا على اللفظ في قوله: (من أسلم وجهه وهو محسن فله أجره عند ربه) ثم جمع في قوله: (عليهم ولا هم يحزنون) حملًا على معنى (من)[٢].

٤- ليس في كلام العرب، ولا في شيء من العربية ما راجع من معناه إلى لفظه إلّا حرفًا واحدًا.

استخرجه ابن مجاهد(ت ٣٢٤هـ) من القرآن وهو قوله تعالى: "وَمَنْ يُؤمِن بِاللهِ وَيَعْمَلْ صَالِحًا يُدْخِلْهُ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا قَدْ أَحْسَنَ اللهُ لَهُ رِزْقًا" (الطلاق: ١١)، فوحّد (يؤمن) وذكّره على لفظ (مَنْ) وكذلك (يُدخِلهُ جَنَّاتٍ) ثم قال: (خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا) فجمع على معنى (مَنْ) ثم قال: (قَد أَحسَنَ اللهُ لَهُ رِزقًا)

---

[١]- **ينظر: حاشية الصبان ١٥٣/١.**

[٢]- **ينظر: ظاهرة قياس الحمل ٢٩٣، البحر المحيط ٣٥٢/١.**

فرجع بعد الجمع إلى التوحيد، ومن المذكر إلى المؤنث من لفظه إلى معناه، ولا يرجع من معناه إلى لفظه إجماعًا من النحويين[١].

٥- إذا حمل تارة على اللفظ، وتارة على المعنى، وسبق الحمل على اللفظ، فهو كثير ولا خلاف في جوازه.

وإذا اجتمع الحمل على اللفظ، والحمل على المعنى، بُدئ بالحمل على اللفظ، وعلل ذلك بأنَّ اللفظ هو المُشاهد المنظور إليه، وأمّا المعنى فخفي راجع إلى مراد المتكلم، فكانت مراعاة اللفظ والبداءة بها أولى، وبأنَّ اللفظ متقدم على المعنى لأنَّك أول ما تسمع اللفظ فتفهم معناه عقبه، فاعتبر الأسبق، وبأنَّه لو عكس لحصل تراجع، لأنَّك أوضحت المراد أولًا ثُمَّ رجعت إلى غير المراد[٢].

وردَّ صاحب البسيط[٣]قولي ابن جنّي، وابن الحاجب اللذين ضعَّفا الحمل على اللفظ بعد الحمل على المعنى، فقال: "إنَّ الاستقراء دلَّ على أنَّ اعتبار اللفظ أكثر من اعتبار المعنى، وكثرة موارده دليل على قوته، فلا يستقيم أنْ يكون قليل الموارد أقوى من كثير الموارد"[٤]. ويتجاوز ابن الانباري (ت ٥٧٧هـ) القول بأولوية البدء بالحمل على اللفظ، ليقرر أنَّ النحو علم متعلق باللفظ، لذا فلا بد من مراعاته[٥]. وهو يرى أنْ لا سبيل إلى انكار الحمل على المعنى، ولكنه يقرّر أنَّ الجمع بينهما أولى من اعتبار المعنى وحده فيقول: "نحن لا ننكر الحمل على المعنى في كلامهم،

١- ينظر: ليس في كلام العرب (لابن خالويه) ٢١٩، والبحر المحيط ٥٥/١، وظاهرة قياس الحمل في اللغة العربية ٢٩٥-٢٩٦.

٢- ينظر: الاشباه والنظائر ١٨٩/١، ظاهرة قياس الحمل ٢٩٣.

٣- وهو ركن الدين حسن بن محمد الإستراباذي (ت٧١٧هـ)، ينظر: بغية الوعاة، والخزانة ٧٧/١٣.

٤- الاشباه والنظائر ١٨٩/١.

٥- ينظر: الانصاف ٨/١، يقول: ((وهذه الصناعة لفظية فلا بدّ فيها من مراعاة اللفظ)).

ولا التنقل من معنى إلى معنى، ولكن الظاهر ما صرنا إليه، لأنَّ الحمل على اللفظ والمعنى أولى من الحمل على المعنى دون اللفظ"[١]. وقد يطلق العلماء على كلمة اللفظ كلمة الظاهر، قال الرضي: "حمل التابع على إعراب المتبوع الظاهر أولى"[٢]،

ومن ذلك في شعر المتنبي قوله[٣]:

يُفَدِّي أَتَمُّ الطَّيْرِ عُمْرًا سِلاحَهُ نُسُورُ المَلا أَحْدَاثُهَا وَالقَشَاعِمُ[٤]

قال أبو العلاء: "روى ابن جني (تُفدِّي) بالتاء قال: أراد النسور، فكأن قال: تُفدِّي النسور سلاحه، والأظهر في العربية (يُفدِّي) بالياء لأنَّ فاعله (أَتَمُّ) وهو مذكّر، وهذا حمل على الظاهر، والأول حمل على المعنى"[٥].

ومن الأسماء أو الألفاظ المبهمة[٦]التي وردت في ديوان المتنبي منها:

أولًا: الأسماء الموصولة:

---

[١] – الانصاف ٢/٥٠٩-٥١١، وظاهرة قياس الحمل ٢٨٤.

[٢] – شرح كافية بن الحاجب ٢/٢٠١.

[٣] – معجز أحمد ٣/٤٢١.

[٤] – القشاعم: المسنة الطويلة العمر، والواحد قشعم، والملا: الأرض الواسعة، يقول: إنَّ سلاحه أكثر القتلى في البر قديمًا وحديثًا، حتى شبع النسور منها، فلم تحتج إلى الصيد، فقشاعمها: التي هي المعمرة، تضيف إلى الشكر القديم الشكر الحديث، وأحداثها تثني عليه بالحديث من لحوم القتلى، فهما يفديان سلاحه، ويقولان: نحن الفداء لك؛ لإنعامك علينا بكثرة القتل، إذ في ذلك استراحتها من طلب الرزق. ينظر: معجز أحمد ٣/٤٢١.

[٥] – م ن.

[٦] – ينظر: الحمل على المعنى في العربية ١٣٥-١٣٦، وظاهرة قياس الحمل ٢٨٥-٢٩٢.

أ- **(ال) الموصلة:** وهي الداخلة على المشتقات "اسم الفاعل، أو اسم المفعول، أو الصفة المشبهة"[١] للعاقل ولغيرهِ بمعنى (الذي) وفروعه، و"صلتها الصفة الصريحة المتصلة بها"[٢].

ذكر النحويون[٣]أنَّ (ال) من الموصلات المشتركة التي تستعمل للمفرد والمثنى والجمع والمذكر والمؤنث بلفظ الواحد، وأوجبوا في العائد عليها الحمل على المعنى، قال ابن الناظم: "ويلزم في ضميرها اعتبار المعنى نحو: جاء الضارب، والضاربة، والضاربان، والضاربتان، والضاربون، والضاربات، كأنّك قلت: الذي ضرب، والتي ضربت، واللذان ضربا، واللتان ضربتا، والذين ضربوا، واللاتي ضربنَ"[٤]. ومما ورد في شعر أبي الطيب مثالًا على ذلك قوله[٥]:

مِنْ تَغْلِبَ الغَالِبِينَ النَّاسَ مَنْصِبُهُ وَمِنْ عَدِيٍّ أُعَادِي الجُبْنِ وَالبَخَلِ

موضع الشاهد (مِن تغلب الغالبين) يقول المعرّي: "أصله: من تغلب الذين غلبوا الناس"[٦]، وهنا حمل الضمير العائد على (ال الموصلة) على معنى الجمع، أي (هم الذين غلبوا).

وقوله[٧] أيضًا:

١- "ال" الداخلة على الصفة المشبهة، قيل: إنها موصولة، وقيل: هي للتعريف، أما الداخلة على الاسم الجامد واسم التفضيل، فهي للتعريف بالإجماع، شرح ابن عقيل ١٥٦/١، معاني النحو ١١٨/١.

٢- شرح ابن عقيل ١٥٦/١، معاني النحو ١١٨/١.

٣- ينظر: المقرب ٥٩/١، وشرح ألفية ابن مالك ٣٣، وشرح قطر الندى ١٠٢.

٤- شرح ألفية ابن مالك ٣٣.

٥- معجز أحمد ٢٧٣/٣.

٦- معجز أحمد ٢٧٣/٣.

٧- م ن ٣٨٣/٢.

ضَرُبٌ لِهَامِ الضَّارِبِي الْهَامِ فِي الْوَغى خَفِيفٌ إِذَا مَا أَثْقَلَ الْفَرسَ اللَّبْدُ

موضع الشاهد: " الضَّارِبِي الْهَامِ أيّ: الذين يضربون الرءوس"[١]، فحمل الضمير العائد على (ال الموصل) معنى الجمع.

وأجاز ابو حيان (ت ٧٤٥هـ)[٢] في(ال) الموصلة مراعاة اللفظ ومراعاة المعنى، وقد استشهد على جواز مراعاة اللفظ بقوله تعالى: "وَعَلَى المَوْلُودِ لهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالمَعْرُفِ" (البقرة: ٢٣٣) ثُمّ قال: "و (ال) كـ (من) و (ما) يعود الضمير على اللفظ مفردًا مذكرًا، ويجوز أنَّ يعود على المعنى بحسب ما تريده من المعنى- قصدية المتكلم- من تثنيةٍ أو جمعٍ أو تأنيثٍ، وهنا عاد الضمير على اللفظ فجاء (له)، ويجوز في العربية أن يعود على المعنى، فكان يكون (لهم) إلّا أنَّه لم يُقرأُ بهِ"[٣].

ومما ورد في شعر المتنبي مثالًا على ذلك قوله[٤]:

حُشَاشةَ نَفْسٍ وَدَّعَتْ يَومَ وَدَّعُوا فَلَمْ أَدْرِ أَيَّ الظَّاعِنَيْنِ أُشَيِّعُ

وروي (أيّ الظَّاعِنِينَ)، بلفظ الجمع حملًا على المعنى؛ لأنَّه جعل "حشاشة النفس" معدودة في جملة الأحبَّة؛ لأنَّها محبوبة كالأحبة[٥].

ب- الذي:

"الذي اسم موصول موضوع للمفرد المذكر، فهو من الموصولات الخاصة، ولكن وردت شواهد عاد فيه الضمير بصيغة الجمع منها قوله تعالى: "وَالَّذِي جَاءَ بِالصّدِقِ

١- **ينظر: معجز أحمد ٣٨٣/٢.**

٢- **ينظر: ارتشاف الضرب ١٢٣.**

٣- **البحر المحيط ٢١٣/٢.**

٤- **معجز أحمد ١١٠/١**

٥- **ينظر: م ن.**

وَصَدَّقَ بِهِ أُولَئِكَ هُمُ المُتَّقُونَ" (الزمر: ٣٣)، عاد اسم الإشارة (أولئك) والضمير (هم) بصيغة الجمع على اسم الموصول "الذي" فالإفراد على مراعاة اللفظ، والجمع على مراعاة المعنى"[١].

ومما جاء في شعر المتنبي قوله[٢]:

أَلَستَ من القَوم الذَّي مِن رِمَاحهم ندَاهمُ ومن قتلاهُمُ مهجةُ البخلِ

فقد اختلف النحويون في توجيه هذا الشاهد:

١-فمنهم من ذهب إلى أنَّ (الذي) اسم مبهم كـ (من) و (ما) يفيد الكثرة والجماعة، فيجوز أن يحمل على معناه في الجمع، وهذا مذهب الاخفش[٣]، وابي علي الفارسي[٤]، وذهب مذهبهما أبو بركات الانباري[٥]، والعكبري[٦]، وابن يعيش[٧]الذي يرى أنَّ هذا قليل في (الذي).

وقد ردّ ابو حيان على ما ذهب إليه أبو علي "لأنَّ (الذي) صيغة مفرد وثنّي وجمع بخلاف (مَنْ) فلفظ (مَنْ) مفرد مذكر أبدًا وليس كذلك (الذي)"[٨]، ولا نوافق أبا حيان فيما يراه؛ لأنَّ الذي سوّغ وضع "الذي" موضع الجمع هو "أنَّ جمعه ليس بمنزلة جمع

١- **الحمل على المعنى في العربية ١٣٩.**

٢- **العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده ٢٧٢/٢.**

٣- **معاني القرآن ٣٨/١، و٤٥٦/٢، و٤٧٦/٢.**

٤- **المسائل المشكلة ٢٤٩-٢٥٠.**

٥- **البيان في غريب اعراب القرآن ٥٩/١.**

٦- **التبيان في اعراب القرآن ٢٠/١.**

٧- **شرح المفصل ١٣٢/٢.**

٨- **البحر المحيط ٧٧/١.**

غيره بالواو والنون، وإنَّما ذاك علامة لزيادة الدلالة؛ ألا ترى أنَّ سائر الموصلات لفظ الجمع والواحد فيهن واحد"[١].

٢- وقريب من هذا المذهب من يرى أنَّها تدل على الجنس، فقد ذكر المبرد[٢]، وابن جني[٣]، أنَّ (الذي) يراد به الجنس، فيجوز أنْ يأتي جمعًا[٤].

وتجدر الإشارة إلى أنَّ المتنبي لم ينسب إلى نفسه فعلًا قد يجلب له أدنى نقص، أو لا يليق بسمو نفسه، وعلو همته، فقد ورد في ديوانه من حيث الدلالة أسلوبان:

١- الحمل على المعنى وهو بما يليق به، ويفتخر بنسبته إليه.

٢- الحمل على اللفظ وقد أدرج تحته ما لا يليق بالشاعر، وما لم يؤثر الإخبار به عن نفسه، قال ابن فُورّجة (ت٤٥٥هـ): "وقد استقريت شِعرهُ كُلَّهُ فوجدتهُ لا ينزلُ عن هذا المذهب في كُلِّ ما مدح به فإذا أورد ضميرًا في ذمٍّ ردّهُ إلى الكلام الأول تفاديًا أنْ يخاطب بهِ مواجهًا، أو يردّهُ إلى نفسه مُخبرًا فقد قال:

أنَا الّذي نَامَ إنْ نَبَّهْتُ يَقظانَا لا أستزيدك فيما فيك من كرم

ألا تراه كيف هرب من أن يقول: أنا الذي نمتُ، لمَّا كان كلام ذمٍّ لفظًا، ولم يؤثر الإخبار به عن نفسه. وهذا من أدق ما في شعره من الحسن وأدلة على حكمته واستيلائه على قصب السبق في شعره"[٥].

ومن مثله قوله[١]:

١- **الكشاف ٧٣/١.**

٢- **المقتضب ١٤٣/٢.**

٣- **المحتسب ١٨٥/١، والتنبيه على شرح مشكلات الحماسة ٣٧٦.**

٤- **الحمل على المعنى في العربية ١٤٠-١٤٢.**

٥- **الفتح على ابي الفتح ١٢٨-١٢٩، و الفسر ٧٠١/٤، والواحدي ٢٧١.**

وَأنا الَّذي اجتلب المنية طرفه فمن المطالب والقتيل قاتل

قال ابن عصفور الأشبيلي (ت ٦٦٩هـ) متحدثًا عن الحمل بنوعيه: "فتقول: أنا الذي قام، على لفظ (الذي) وأنا الذي قمت على معنى الذي؛ لأنَّ (الذي) في المعنى هو (انت) فمن الحمل على المعنى قوله- أي عبد الله بن مطيع العدوي[٢]:

أنا الَّذي فَررتُ يوَمَ الحرة وَالشَّيخ لَا يَفرّ الّا مرَّة

...، ولو حُمّل الكلام على اللفظ لقال: أنا الذي فرَّ..."[٣]، حُمّل الكلام على المعنى، وهو في موضع فخر، لكن أنظر الفارق بين قول المتنبي السابق، وقول الراجز (عبد الله بن مطيع العدوي)، فالمتنبي يأنف من جلب المنية، ومن النوم -كما بينا -أمّا الراجز فلا يأنف من الفرار يوم الحرّة، فشتّان شتّان بين الموقفين[٤].

ج- أيٌّ:

"تأتي (أي) موصولة وشرطية واستفهامية ودّالة على الكمال ووصلة إلى نداء ما فيه "أل"، ولا تستعمل إلَّا مضافةً لفظًا أو تقديرًا"[٥]، وتكون الإضافة إمّا إلى نكرة وإمّا إلى معرفة. ذكر الرضي أنَّها: "إذا أُضيفت إلى معرفة فلا بدّ أنْ يكون المضاف إليه مثنى أو مجموعًا، أمّا إذا أُضيفت إلى النكرة فيجوز أنْ يكون المضاف إليه مفردًا ومثنى ومجموعًا"[٦]. من مثل ذلك قول المتنبي[٧]:

١- الواحدي ٣/٢٦٥.

٢ - البداية والنهاية ٨/٣٨٠.

٣- شرح جمل الزجاجي ١/١٩٠-١٩١.

٤- ينظر: الضمير في شعر المتنبي، رسالة ماجستير، ٥٣.

٥- شرح جمل الزجاجي ٢/٤٦٠.

٦- شرح الكافية ١/٢٨٩.

٧- الواحدي ٤/١١٥.

أيُّ المُلوكِ وَهُمْ قصدِي أُحاذرهُ وَأيُّ قِرنٍ وَهم سَيفِي وَهُمْ تُرُسِي

فـ (أيُّ الملوك) مضافة إلى معرفة، والمضاف إليه جمع، و (أي قرن) مضافة إلى نكرة، والمضاف إليه مفرد، وقد وضع جمهور النحويين[١](أيًّا) مع الأسماء الموصولة التي لها لفظ مفرد ومعنى يخالف لفظها، فتكون للواحد والمثنى والجمع والمذكر والمؤنث بلفظ واحد. فـ (أيّ الملوك) جمع مراعاة للمعنى، و (أي قرن) مفرد مراعاةً للفظ.

ومن ذلك أيضًا قوله[٢]:

هَل الَحدثُ الحَمرَاءُ تَعرِفُ لَوْنَهَا وَتَعلَم أَيُّ السَّاقِيِيْنِ الغَمَائِمُ

موضع الشاهد (أَيُّ السَّاقِيِيْنِ)، جاء المضاف إليه مثنى حملًا على المعنى؛ ولو أُريد الحمل على اللفظ لقال (أَيُّ السَّاقِي الغمَائِم) بالأفراد؛ لأنَّ (أَيُّ) معناها جمع، ولفظها مفرد.

ومن مراعاة المعنى في شعر المتنبي قوله[٣] أيضًا:

لأَيِّ صُرُوفِ الدَّهرِ فِيهِ نُعاتِب وَأَيَّ رَزَايَاهُ بِوِتْرٍ نُطَالِبُ

موضع الشاهد (لأَيِّ صُرُوفِ، وَأَيَّ رَزَايَاهُ)، " يقول: من كثرة نوائب الدهر، لا ندري ماالذي نعاتب منها؛ لكثرة الرّزايا، فلا ندري أيّها نطالب بالوتر"[٤]، جاءت (أَيّ) دالة على جمع بدلالة المضاف إليه (صُرُوفِ، ورَزَايَاهُ)، حملًا على المعنى.

١- ينظر: المخصص ٧٥/١٧، وشرح لفية ابن مالك ٣٣، وشرح الكافية ٤١/٢، وشرح التسهيل للمرادي ٢٣١، وارتشاف الضرب .

٢ - الواحدي ٤٢٢/٣

٣ - م ن ٢٦٥/١.

٤ - م ن .

وقوله[١]أيضًا:

وَأَيّكُمَا كَانَ مِن خَلفِهِ فَإنّ بِهِ عَضّةً فِي الذَّنَب

فـ "أيكما" جاء المضاف إليه مثنى، مراعاةً للمعنى، ولو راعى اللفظ لقال: " أيّ واحدٍ منكم"[٢].

د- ذا:

(ذا) هو اسم موصول للمفرد المذكر، ومن الألفاظ التي يحمل على لفظها ومعناها فيكون بلفظ الواحد للمفرد والمثنى والجمع المذكر والمؤنث، فإذا جاء في الجملة ننظر إلى ما يشير إليه، فإذا كانت الإشارة مفردًا مذكرًا يكون الحمل على اللفظ وهو الأصل، وإذا كانت الإشارة مؤنثًا أو مثنى أو جمعًا يكون الحمل على المعنى[٣].

واشترط النحويون لمجيئه اسمًا موصولًا أنْ يُسبق بـ (ما) أو (من) الاستفهاميتين[٤]نحو قوله تعالى: "ما ذاَ أَنزَلَ رَبُّكُمْ"(النحل: ٣٠).

ومن ذلك قول المتنبي[٥]:

إنْ قُلْتَ مَا ذَا البَخورِ: سوقًا فَهَكذَا قُلتَ فِي النَّوالِ

موضع الشاهد (مَا ذَا البَخورِ) وهنا جاء دالًا على الجمع، بدلالة المُشار إليه (البَخورِ) حملًا على المعنى؛ لأن (ذَا) معناها جمع، ولفظها مفرد.

١- **معجز أحمد ١/ ٨٤.**

٢- **ينظر: المخصص ٧٥/١٧**

٣- **ينظر: شح ألفية ابن مالك ٣٣، وارتشاف الضرب ١٢٣، وشرح قطر الندى ١٠٢.**

٤- **ينظر: ارتشاف الضرب ١٢٣، وشرح قطر الندى ١٠٢.**

٥ -. **شرح البرقوقي ٤٥٣/٣**

ومن ذلك قوله[1] أيضًا:

غَيرُ مُستَنْكَر لَكَ الإقْدَامُ فَلِمَنْ ذَا الأحَادِيثُ والإعْلَامُ؟

موضع الشاهد (فَلِمَنْ ذَا الأحَادِيثُ) فالمشار إليه جمع وهو (الأحاديث)، فـ(ذا) جمع حملًا على المعنى.

ومما ورد مراعاة للفظ قوله[2]:

يَا مَنْ لجودِ يَدَيهِ فِي أَموَالِهِ نِقَمٌ تَعُودُ عَلَى اليَتامى أنعُمَا

حَتَّى يقولَ النَّاسُ: ما ذَا عَاقِلًا وَيَقولُ بَيتُ المالِ: مَا ذَا مُسلمًا

فقد عاد الضمير في (عاقلًا) و (مسلمًا) على (ذا) مفرد حملًا على اللفظ.

ثانيًا: بعض

"تفيد (بعض) التجزئة والتفريق والقلة بعكس (كل) التي تفيد العموم والشمول والإحاطة"[3]. وهي "من الألفاظ التي يحمل على لفظها وعلى معناها في الأفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث"[4] ذكر الشريف الرضي (ت٤٠٦) "أنَّ (بعضًا) يقع على الواحد وعلى الجماعة"[5]، نقول: بعضُ المسافرين رجع أو رجعا أو رجعوا. وبعضُ النساء رجعت أو رجعتا أو رجعْنَ.

---

[1]- شرح البرقوقي ٤١٧/٢.

[2]- معجز أحمد ٥٣/١.

[3]- المخصص ١٣١/١٧.

[4]- المذكر والمؤنث لأبن الانباري ٦٧٠، والمخصص ٧٥/١٧، والجامع لأحكام القرآن ٢٧٣/١.

[5]- حقائق التأويل ١٢١/٥، والحمل على المعنى في العربية ١٤٧.

و"قد يكسب المضاف المذكّر من المؤنث المضاف إليه التأنيث، بشرط أنْ يكون المضاف صالحًا للحذف وإقامة المضاف إليه مقامه، ويفهم من ذلك المعنى"[١] مثال ذلك: جاءَ بعض السيارة. فقد ذكّر كلمة (بعض) حملًا على اللفظ، وممكن أنْ يقال: جاءَت بعض السيارة. حملًا على المعنى؛ وذلك لأنَّ بعض السيارة سيارة في المعنى[٢]؛ إذ يلحظ في لفظة" بعض" معنى التأنيث، وذلك مسوغ بوسيلة الإضافة التي أذابت خصوصية الألفاظ قبل أنْ تسند إليها، وجعلت المتضايفين جزءًا واحدًا في المعنى، مما صحَّح إرادة الحمل على المعنى[٣]، فإذا جاءت (بعض) في الجملة ننظر إلى ما يضاف إليها فإذا كانت الإضافة مفردًا مذكرًا يكون الحمل على اللفظ، وإذا كانت الإضافة جمعًا أو مثنى أو مؤنثًا يكون الحمل على المعنى. كقول المتنبي[٤]:

وَلَمَّا صَارَ وُدُّ النَّاسِ خِبًّا جَزَيْتُ عَلَى ابْتِسَامٍ بِابْتِسَامِ

وَصِرْتُ أَشكُّ فِيمَنْ أَصطَفِيهِ لِعِلْمِي أَنَّهُ بَعْضُ الأَنَامِ

موضع الشاهد (بَعْضُ الأَنَامِ)، فـ(بعض) جمع حملًا على المعنى، بدلالة المضاف إليه (الأنام)؛ لأنّه اسم جمع[٥].

وقوله[٦]:

وَكَيفَ تَخْفَى الَّتي زِيَادَتُها وَناقِعُ المَوتِ[١] بَعْضُ سِيْمَاها

١- شرح ابن عقيل ٣/٤٩.

٢- ينظر: المخصص ١٧/٧٦، وإشكالية المعنى في الجهد التفسيري ٢٠٧.

٣- ينظر: إشكالية المعنى في الجهد التفسيري ٢٠٧.

٤ - معجز أحمد ٤/١٣٨.

٥ - ينظر: م ن.

٦- شرح شعر المتنبي للأزهري ٢/٢٧٦.

قال: (بعض سيماها)، اكتسب (بعض) التأنيث حملًا على المعنى المضاف إليه[٢].

وقال[٣] أيضًا:

وَقَبْض[٤] نَوالِهِ شَرَفٌ وَعِزٍ وَقَبْضُ نَوالِ بَعْضِ القَوْمِ ذامُ

قال: (بعض القوم) فـ(بعض) جمع حملًا على معنى (القوم)؛ لأنَّ بعض القوم القوم في المعنى[٥].

ثالثًا: غير ومثل

عدَّ أبو بكر الانباري (ت٣٢٨هـ) "غير" و "مثل" مما يحمل معه على اللفظ وعلى المعنى فقال: "و(غيرُ) و(مثلُ) تكونان للمذكر والمؤنث بلفظ واحد تقول: مررت بأمرأةٍ غيرك وتقول: غيرُ هند من النساء قال كذا وكذا، وغيرُ هند من النساء قالت كذا وكذا، وكذلك تقول: مثل هند من النساء قالت، ومثلها قال. التذكير للفظ والتأنيث للمعنى"[٦]، وعدّهما ابن سيده[٧] أيضًا مما يحمل معه على اللفظ وعلى المعنى.

كقول المتنبي[٨]:

---

[١]- **ناقع الموت: الموت الناقع: بمعنى السريع، ينظر: معجز أحمد: ٣٣٥/٤.**

[٢]- **ينظر: شرح ابن عقيل ٤٩/٣.**

[٣]- **الواحدي ٥٢٠/١.**

[٤]- **قبض: أي ما يقدمه، ينظر: الواحدي ٥٢٠/١.**

[٥]- **ينظر: المخصص ٧٦/١٧.**

[٦]- **المذكر والمؤنث لابن الأنباري ٦٧١.**

[٧]- **ينظر: المخصص ٧٥/١٧.**

[٨]- **معجز أحمد ١/ ٢١٢.**

حَاشى لِمِثلِكِ أنْ تكُونَ بَخيلَةً ولِمِثلِ وَجهِكِ أنْ يكُونَ عبوسَا

وَلمِثلِ وَصلِكِ أَن يَكونَ مُمنَّعَا وَلِمِثلِ نَيلِكِ أَنْ يكُونَ خَسِيسَا

قال ابن جني: "الوجه تذكير (المثل)، لإبهامه وعمومه، ولو أمكنه أنْ يقول: حاشى لمثلك أنْ يكون بخيلًا، لكان أقوى في الإعراب، ولو قال: أنْ يكون مُبَخَّلًا، لأَقام الوزن، إلَّا أَنَّه كان كثيرًا ما يحمل على المعنى، لما في ذلك من المبالغة والبيان، فحمّله على المعنى، لأنها إذا كانت مؤنثة، فَمِثْلُهَا أيضًا مؤنث، وهذا كقوله: ذهبت بعض أصابعهِ، فأنث البعض، لأنَّه أصبع في المعنى"[١]، فكان الوجه أن يقول: (حاشى لمثلك أن يكون بخيلًا)؛ لأنَّ لفظ المثل مذكر، فالتأنيث مراعاة للمعنى[٢]، و(ولمثل وجهك أن يكون عبوسًا) التذكير مراعاة اللفظ.

ومن ذلك قوله[٣]أيضًا:

وَلَما سَقَى الغَيثَ الَّذي كَفَرُوا بِهِ سَقَى غَيرَهُ فِي غَيرِ تلكَ البوَارِقِ

أفرد (غَيرهُ) مراعاةً للفظ، وأما قوله (غير تلك البوارق) التأنيث مراعاةً للمعنى[٤].

وقال[٥] أيضًا:

وَلَو لَمْ أَخَفْ غَيْرَ أَعْدائِهِ عَلَيْهِ لَبَشَّرتُهُ بِالخُلُودِ

موضع الشاهد (غَيْرَ أَعْدائِهِ)، جاءت (غير) جمع حملًا على المعنى، بدلالة المضاف إليه (أعدائه)؛ لأنَّ (غير) معناها جمع ولفظها مفرد.

١- الفسر ٢/٢٥٢.

٢- ينظر: م ن ٢/٢١٢.

٣- معجز أحمد ٣/ ٤٥١.

٤- ينظر: الواحدي٤/٣٤٢.

٥ - معجز أحمد ١/١٩٤.

ومن ذلك قوله[1] أيضًا:

وَمَنْزِلٍ لَيْسَ لَنَا بِمَنْزِلِ وَلَا لِغَيْرِ الغَادِياتِ الهُطَّلِ

موضع الشاهد (لِغَيْرِ الغَادِياتِ الهُطَّلِ) جاءت (غير) جمعًا حملًا على معناها، بدلالة (الغَادِياتِ الهُطَّلِ) وهي بمعنى السّحاب التي تأتي غدوة[2]، واحدها غادية، والهطّل: جمع هاطلة، وهي كثيرة المطر[3].

رابعًا: كلا وكلتا:

هما اسمان مفردان لفظًا ومثنيان معنى عند البصريين، ومفردان لفظًا ومعنى عند الكوفيين[4]. والألف فيهما لازمة كألف (عصا) المقصورة، وهما ملازمان للإضافة، فيعاملان معاملة المفرد في اللفظ وهو الغالب في هذين اللفظين مراعاة اللفظ، وقد رد بهما القرآن الكريم نصًا في قوله تعالى: "كِلتَا الجَنَّتَيْنِ ءَاتَتْ أُكُلَهَا"(الكهف: ٣٣)، فقد عاد الضمير في (أتت) المفرد على (كلتا)، وفي غير القرآن لو قال (أتتا) لكان حملًا على المعنى[5].

وقد ذكر النحويون[6] أنَّ الحمل على المعنى في (كلا وكلتا) قليل، والسبب في ذلك أنَّهما- وإن كانا مثنيين معنى- يجنحان نحو الإفراد من وجه، وهو أن قولنا: كلا الرجلين، بمنزلة قولنا: كلٌّ واحدٍ منهما[1].

---

[1] - شرح البرقوقي ١٠٣/٢.

[2] - الغدوة: البكور وهي مابين الفجر وطلوع الشمس، ينظر: م ن.

[3] - ينظر: معجز أحمد ١٠٣/٢.

[4] - ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ٤٣٩/٢ وما بعدهما.

[5] - ينظر: حاشية الخضري ٥٠/١، وظاهرة قياس الحمل ٢٨٥.

[6] - ينظر: شرح جمل الزجاجي ٢٧٨/١، والبرهان في علوم القرآن ٣٢٦/٤، و الحمل على المعنى في العربية ١٥٤.

ومما جاء حملًا على المعنى قول المتنبي[٢]:

كِلا الرَّجُلَين اتَّلَى قَتلَهُ فأيّكُمَا غَلَّ حُرَّ السَّلَبْ

فقوله: (كلا الرجلين اتلى قتله) عاد الضمير في (أتلى) المفرد على(كلا)، وهو حمل على اللفظ؛ لأنها في اللفظ مفرد، أمّا قوله: (فأيكما) مثنى وهنا حمل على المعنى[٣].

خامسًا: كلٌّ و كم

أمّا (كلٌّ) فهي نظير كلا وكلتا في الحمل على اللفظ تارة، والحمل على المعنى تارة أخرى، حيث يقولون: لما كان لفظها مفردًا ومعناها جمعًا فإنَّ الضمير يرد عليها تارة على اللفظ، وتارة على المعنى، وقد ورد بهما في القرآن الكريم، قال الله تعالى: "إِنْ كلٌّ مَن فِي السَّماواتِ وَالأَرضِ إِلَّا آتِي الرَّحمَنِ عَبدًا"(مريم: ٩٣)، فقال: (آتي) بالإفراد حملًا على اللفظ[٤]، غير أنَّ العلماء يرون في (كلّ) أنَّ الحمل على المعنى فيها أكثر من الحمل على المعنى في (كلا وكلتا)[٥]، كما تعد (كلّ) "من الألفاظ الدالة على العموم والإحاطة والجمع وهي نهاية في الدلالة على العموم"[٦]. قال ابن قيم الجوزية (ت ٧٥١هـ): "كلٌّ لفظٌ دالٌّ على الإحاطة بالشيء، وهو اسمٌ واحدٌ في لفظهِ جمع في معناه"[٧].

---

[١]- ينظر: المقتصد في شرح الإيضاح ١٠٥/١، والبرهان في علوم القرآن ٣٢٦/٤.

[٢]- معجز أحمد ٨٤/١.

[٣]- ينظر: معجز أحمد ٨٤/١.

[٤]- ينظر: ظاهرة قياس الحمل ٢٨٦-٢٨٧.

[٥]- ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ٤٤٨/٢، والخزانة ١٣٠/١-١٣١.

[٦]- المخصص ١٣٠/١٧-١٣١.

[٧]- بديع الفوائد ٢١١/١.

و(كلّ) أما أن تضاف إلى نكرة[١]، كقوله تعالى: "كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ رَهِينَةٌ" (المدثر:٣٨) فالإفراد مراعاة للفظ (كلّ)، والجمع مراعاة لمعنى (كل) لفظة (نفس) دالة على الجمع، لذلك استثنى منها فقال: "إلاَ أَصحَاب اليَمِينِ"(المدثر: ٣٩). وكذلك قوله: "وَلِتُجزَى كُلُّ نَفسٍ بِمَا كَسَبَت وَهُم لَا يُظلَمُونَ"(الجاثية: ٢٢)، فقال: "يُظلمون جمع"[٢].

ومن ذلك قول المتنبي[٣]:

أَكَارِمٌ حَسدَ الأَرضَ السَّمَاءُ بِهِم وَقَصَّرَت كُلُّ مِصرٍ عن طَرَابُلُسِ

"أنَّث الفعل (قصرت) وإن كان فعل (كل) لأنَّه أراد جماعة الأمصار"[٤]؛لأنّ (كلّ) في اللفظ مفرد، وفي المعنى جمع، فجاء(كلّ) للجمع مراعاة المعنى[٥].

وأمّا أن تضاف إلى معرفة، ومن ذلك قول المتنبي[٦]:

إنَّ السَّلَاحَ جَمِيعُ النَّاسِ تَحمِلُهُ وَلَيسَ كُلُّ ذوَاتِ المِخلَبِ السَّبُعُ

قال: (كل ذوات المخلب) فالجمع مراعاة المعنى[٧].فلو أُريد الحمل على اللفظ لقال: كلّ ذات المخلب، بالإفراد مراعاةً للفظ؛ لأنّ (كلّ) معناها جمع ولفظها مفرد.

ومن ذلك قوله[١] أيضًا:

١- ينظر: البحر المحيط ٢٢٩/٨، ومغني اللبيب ١٩٦/١-١٩٧.

٢- الحمل على المعنى في العربية ١٥٧.

٣- معجز أحمد ٩٥/١.

٤- م ن.

٥- ينظر: الواحدي ٢٣٥/٤

٦- الواحدي ٤٥٨/٤.

٧- معجز أحمد ٢١٢/٣.

مَا كُلُّ مَنْ طَلَبَ المَعَالِي نَافِذًا فِيهَا وَلَا كُلُّ الرِّجَالِ فُحُولا

موضع الشاهد (كُلُّ الرِّجَالِ)، جاءت (كلّ) جمع بدلالة (الرَّجال) حملًا على المعنى.

وأمّا "كم" فيصفها النحاة : "بأنَّها اسم مفرد مذكر موضوع للكثرة، ويطلق على كل معدود سواء كان كثيرًا أم قليلًا مذكرًا أو مؤنثًا، لذا فهي عندهم من الألفاظ التي جرت مجرى (كلّ، وأيّ، ...) في أنَّ لكل واحد منها لفظًا ومعنى، فأما لفظه فمفرد مذكر، وأما معناه فيدل على المؤنث والتثنية والجمع، فإذا عاد إليها الضمير من جملة بعدها جاز مراعاة لفظها، نحو: (كم رجلًا جاءك)، وجاز مراعاة معناها، نحو: (كم رجلًا جاءاك وجاءوك)"[٢].

وينطبق على (كم) الخبرية ما قيل عن الاستفهامية في جواز الأمرين[٣] قال الرضي (ت٦٨٦هـ): "وكم في حالتيها مفرد مذكر، قال الاندلسي[٤]: فيجوز الحمل على اللفظ نحو: كم رجلًا جاءك مع أنَّ المسؤول عنه مثنى، أو مجموع، ويجوز الحمل على المعنى، نحو: كم رجلًا جاءاك وجاءوك، وكذا الخبرية، وقال بعضهم: كم مفرد اللفظ مجموع المعنى ككلّ"[٥].

ومما جاء من مراعاة المعنى في شعر المتنبي قوله[٦]:

---

[١] – شرح البرقوقي ٣٦٢/٣.

[٢]– ظاهرة قياس الحمل ٢٨٨.

[٣]– ينظر: المفصل للزمخشري ١٨٢، وشرح المفصل لابن يعيش ١٣٢/٤، الكافية للرضي ١٠٠/٢.

[٤] – وهو ابن حزم الأندلسي (ت ٤٥٦هـ) يعد من أكبر علماء الأندلس، وأكبر علماء الإسلام تصنيفًا وتأليفًا بعد الطبري، مؤلف كتاب النبذة الكافية في أصول الفقه، ينظر: أخبار وتراجم أندلسية، إحسان عباس ص٥٢، والصلة في تاريخ أئمة الأندلس، لابن بشكوال ص ٣٩٦.

[٥]– الكافية ١٠٠/٢.

[٦]– الواحدي ٧٨٧/٤.

وَكَمْ لِظَلَامِ اللَّيلِ عِندَك مِنْ يَدٍ تُخَبِّرُ أَنَّ المانَويَّة تَكْذِبُ

موضع الشاهد (وَكَمْ لِظَلَامِ اللَّيلِ عِندَك مِنْ يَدٍ تُخَبِّرُ)، جاءت (كم) مؤنثة حملًا على المعنى، بدلالة الفعل (تُخَبِّر)[1]؛ إذ أنث الفعل (تخبِّر) على معنى (كم)؛ لأن (كم) في المعنى مؤنث وفي اللفظ مذكّر، ولو أراد اللفظ لقال: (يخبِّر).

وقال[2] أيضًا:

أيا أسَدا في جِسْمِهِ روحُ ضَيْغَمٍ وكمْ أُسُدٍ أرواحُهُنَّ كِلابُ

قال: (كم أُسُدٍ)، جمع (كم) حملًا على المعنى[3].

ومن ذلك قوله[4] أيضًا:

وَكَم رِجَالٍ بِلَا أَرْضٍ لِكَثرَتِهِمْ تَرَكْت جَمْعَهُمْ أَرْضًا بِلَا رَجُلِ

موضع الشاهد (وَكَم رِجَالٍ)، جاءت (كم) جمع بدلالة المضاف إليها (رِجَالٍ) حملًا على المعنى، لأنَّ معناها جمع، ولفظها مفرد.

سادسًا: ما و مَنْ

(ما) الموصولة "من الاسماء المبهمة التي تقع على المفرد والمثنى والجمع والمذكر والمؤنث بلفظ واحد لشدة إبهامها، وتستعمل لما لا يعقل وقد تستعمل لمن يعقل، و

---

[1] – **الواحدي ٤/٧٨٧.**

[2] – **معجز أحمد ٣/٢٥٨**

[3] – **ينظر: الواحدي ٤/١٨٣٢.**

[4] – **شرح البرقوقي ٣/١٦٨.**

(ما) في اللفظ مفرد مذكر، وفي المعنى مؤنث ومثنى وجمع"[١]، "ولا يخص الحمل على اللفظ وعلى المعنى بالموصولة بل يشمل الشرطية والاستفهامية أيضًا"[٢].

ومما جاء محمولًا على المعنى قول العرب: ما جاءت حاجتك. قال سيبويه: "كأنه قال: ما صارت حاجتك، ولكنه أدخل التأنيث على (ما) حيث كانت الحاجة"[٣]، ومن ذلك قوله تعالى: "مَّا يَفتَحِ اللهُ للنَّاسِ مِن رَّحمَةٍ فَلَا مُمسِكَ لَهَا"(فاطر: ٢)" أجاز النحويون

في غير القرآن: (فلا مُمْسِك له) على لفظ (ما)، و(لها) على المعنى"[٤]، "فأعاد الضمير في (لها) على (ما)؛ لأنَّها بمعنى الرحمة"[٥].

ومما جاء في شعر المتنبي حملًا على المعنى قوله[٦]:

أَعَارَنِي سُقْمُ جَفْنَيْهِ وَحَمَّلَنِي مِنَ الهَوَى ثِقْلَ مَا تَحوِي مآزِرُهُ

موضع الشاهد (مَا تَحوِي) حملًا على المعنى، قال: (تَحوِي) على معنى (ما)؛ لأنَّ ما في المعنى مؤنث، وفي اللفظ مذكّر، فلو أراد اللفظ لقال: (يَحوِي).

وقال[٧] أيضًا:

حَسَمَ الصُّلْحُ مَا اشتَهَتْهُ الأَعَادِي وأَذَاعَتْـهُ أَلسُنُ الحُسَّادِ

١- معاني النحو ١/١٢٣.

٢- الواضح ١٤٢.

٣- كتاب سيبويه ١/٢٤.

٤- تفسير القرطبي ١٧/٣٤٣، ومعاني القرآن للزجاج ٤/٢٦٢.

٥- الحمل على المعنى في العربية ١٦٣.

٦ - معجز أحمد ١/١٥١.

٧- م ن ٤/٩٠-٩١.

وَأَرَادَتْهُ أَنْفُسٌ حَالَ تَدبِيـ رُكَ مَا بَينَهَا وَبَينَ المُرَادِ

الشاهد (مَا بَيْنَها)، أنث (ما) حملا على المعنى.

وأمّا (مَنْ) الموصولة فالأصل فيها الأفراد والتذكير، وتحمل على المعنى في التأنيث والمثنى والجمع، وهو"اسم مبهم موغل في الإبهام ولشدة إبهامه يدل على الجمع والكثرة، ويقع على الواحد والاثنين والجمع والمذكر والمؤنث بلفظ الواحد، فتقول: من في الدار يحبُك، إذا قصدنا بذلك الواحد أو الاثنين أو الجمع أو المؤنث. ويجوز الحمل على المعنى فتقول: يحبانك ويحبونك، وتحبك ويحببنك. والحمل على معنى (من) كثير جدًا ولا سيما في الجمع"[١]، ومن ذلك قوله تعالى: "وَمِنهُم مَّن يَستَمِعُونَ إِلَيكَ"(يونس: ٤٢)، " قال: (يستمعون) على معنى (مَنْ)"[٢]؛ لأنّه أراد الجمع ولو أراد الحمل على اللفظ لقال في غير القرآن (من يستمع).

أمّا في قوله تعالى: "وَمِنْهُم مَنْ يَنظُرُ إِلَيكَ" (يونس: ٤٣)، فـ"(ينظر) على اللفظ (مَنْ)"[٣].

ومما جاء مراعاة للمعنى ، قول المتنبي[٤]:

أَوهِ بَدِيلٌ مِنْ قَولَتِي وَاهَا لِمَنْ نَأَتْ وَالبَدِيلُ ذِكرَاهَا

قال: (لِمَن نأت) فالتأنيث مراعاة للمعنى؛ لأنَّ الأصل في (مَنْ) الإفراد والتذكير، وهنا خلاف الأصل ، فجاء به دالًّا على المؤنث بدلالة (نأت)[٥].

وقال[٦] أيضًا:

١- معاني النحو ١٣٢/٣، الحمل على المعنى في العربية ١٦٥،.

٢- تفسير القرطبي ٥٠٧/١٠، وإعراب القرآن للنحاس ٢٥٦/٢، والمحرر الوجيز ١٢٢/٣.

٣- تفسير القرطبي ٥٠٧/١٠.

٤- معجز أحمد ٣٢٣/٤.

٥- ينظر: م ن.

٦- الواحدي ٤٣/١.

بِجِسْمِي مَنْ بَرَتْهُ فَلَو أَصَارَتْ وِشَاحِي ثَقْبَ لُؤلُؤةٍ لَجَالَا

"أَنث قوله: (من برته) ردًا إلى المعنى، لأنَّ، (مَن) يقع على المفرد المذكر في اللفظ "[1].

ومن ذلك تجدر الإشارة إلى أنَّ طائفة من الألفاظ والمفردات العربية نحو: الأسماء الموصولة، وبعض، وغير ومثل، وكلا وكلتا، وكلّ وكم، وما ومَنْ، تُحمَل على لفظها وعلى معناها، وسبب ذلك هو إبهامها وعمومها، إذ ليس له معنى أصلي محدد وضعًا، بل هي من الوضعيات المشتركة، التي يصفها بعض الألسنيين بأنها (آفة السياق)[2]؛ لأنّها لفظ واحد لمعانٍ متعددة .

ث الثاني

ألفاظ الجموع

[1]- **معجز أحمد ١٤٣/٢.**

[2] - **ينظر:الألسنة العربية ٣١، وضوابط استعمال مايقبل الحمل على اللفظ وعلى المعنى وضعًا، بحث منشور، ص١٠.**

ويقصد بها تلك الألفاظ المصوغة باللفظ المفرد، ولكنها تدل على مجموعة، فمثل هذه يجوز فيما يجيء بعدها مراعاة اللفظ، ومراعاة المعنى[١]. وذلك نحو لفظة "حيّ" من قول الشاعر:

رُبَّ حَيٍّ عَرَنْدَسٍ ذِي طَلَالٍ لَا يَزالونَ ضَارِبينَ القِبَابِ[٢]

فالشاعر في صدر البيت قد راعى لفظ (حيّ) فأفرد، وفي عجزه راعى المعنى فجمع، ومن هذهِ الألفاظ (فريق) كما ورد في قوله تعالى: "وَإِنَّ مِنْهُمْ لَفَرِيقًا يَلْوُونَ" (ال عمران:٧٨)، فقوله (يلوون) هو في موضع صفة لفريق وجمع على مراعاة المعنى[٣]، ويعني ذلك أنَّ كلمة (فريق) في لفظها مفردة، وفي معناها جمع، لذلك إذا روعي لفظها يُفرد تابعها، وإذا روعي المعنى يُجمع ما يعود عليها.

وتتعدد الألفاظ الدالة على الجمع، ولذلك التعدد أسباب كثيرة منها: اختلاف اللغات، ويدل على ذلك ما كان يُردده سيبويه من قولهِ: "سمعنا عن العرب...وقال بعض العرب..." [٤]، ويكون التعدد كذلك لاختلاف المعاني في الجمع، كأن يكون للكلمة المفردة معنى واحد ولكن جموعها تختص بمعانٍ مختلفة، نحو: "خَالُ الرَّجلِ، تجمع على (أخوَال)، والخال الذي في الجسد يجمع على (خِيْلان)"[٥]، ويُعد كثرة الاستغناء في باب الجموع، واحدًا من أهم أسباب تعدد الألفاظ الدالة على الجمع، فورد عن العرب استغناؤهم بالواحد عن الجمع، وبالجمع عن الواحد؛ لذا قال ابو حيان: "وباب الاستغناء في الجموع أكثر من أنْ يُحصى"[٦]، وقد عدَّ ابن جني[١]

١- ينظر: ظاهرة قياس الحمل في اللغة العربية ٢٤٠.

٢- حاشية الصبّان ٨٧/١.

٣- ينظر: التبيان في إعراب القرآن ٢٧٣/١.

٤- كتاب سيبويه ٦٢٦/٣.

٥- إصلاح المنطق ٣٦٤.

٦- الاشباه والنظائر ٦٢/١.

الاستغناء في المرتبة الثانية بعد المطرد في القياس والاستعمال جميعًا، وسماه المطرد في القياس والشاذ في الاستعمال، من ذلك قوله تعالى: "ثُمَّ نُخْرِجُكُمْ طِفْلًا"(الحج: من الآية ٥)، (طفلًا) لفظ مفرد يراد به الجمع، بدلالة (نُخْرِجُكُمْ)، قال الأخفش:" فاستغنى بالواحد عن الجمع، كما قال: فَإِن طِبْنَ لَكُمْ عَن شَيْءٍ مِّنْهُ نَفْسًا [٢]" [٣]، قال المبرد: " هو اسم يستعمل مصدرًا...، فيقع على الواحد والجمع"[٤]. كما نجد أنَّ العربية تتوسع في التفريق بين ألفاظ الجموع، فتعطي لكل منها أحكامًا وشروطًا رئيسة تبيّن الفرق بينها، ومن ألفاظ الجموع التي يُحمل على لفظها ومعناها، والتي وردت في ديوان المتنبي:

اولًا: اسم الجمع:

وهو مصطلح لم يرد في كتاب سيبويه[٥]، إنَّما عبّر عنه سيبويه(ت ١٨٠هـ) بأنَّه الاسم الذي لم يكسَّر عليه واحده للجمع إذ قال: " هذا باب تحقير مالم يكسَّر عليه واحده للجمع، ولكنه شيء واحد يقع على الجميع فتحقيره كتحقير الاسم الذي يقع على الواحد، لأنَّه بمنزلته إلّا أنَّه يعني به الجميع، وذلك قولك في (قوم): قُوَيمْ، وكذلك في النفر والرهط والنسوة"[٦]. وقال أيضًا: "هذا باب ما هو اسم يقع على الجميع لم يكسَّر عليه واحده"[٧]. فسيبويه لم يصطلح عليه بمصطلح (اسم الجمع)،

---

[١]- **ينظر: الخصائص ٩٧/١.**

[٢] - **النساء ٤.**

[٣]- **معاني القرآن للأخفش ٥٢٣/٢.**

[٤]- **المقتضب ١٧٣/٢-١٧٤.**

[٥٥]- **ينظر: ألفاظ الجموع التي لا مفرد لها من لفظها، رسالة ماجستير، ص١٧، وينظر: اسم الجمع دراسة لغوية، بحث منشور، ص٢٥.**

[٦]- **كتاب سيبويه ٤٩٤/٣.**

[٧]- **م ن ٦٢٣/٣.**

وإنَّما عبَّر عنه بأنَّه اسم يقع على الجميع. وقد أطلق ابن السرَّاج (ت٣١٦هـ) عليه مصلح (اسم الجمع) ووافقه على هذا الزمخشري (ت٥٣٨هـ)[١]. وإنَّ سيبويه لم يذكر له أي حكم من أحكام الجمع، بل ذكر له حكمًا من أحكام المفرد وهو التصغير، وفي هذا دلالة على أنَّ (اسم الجمع) لا تجري عليه أحكام الجمع بل أحكام المفرد؛ إذ إنَّ المفرد يصغَّر على لفظه وينسب إلى لفظه.

ويبدو أنَّ أول من أطلق عليه مصطلح (اسم الجمع) هو المبرَّد (ت٢٨٥) إذ قال فيه: "هذا باب أسماء الجموع التي ليس لها واحد من لفظها اعلم أنَّ مجرها في التحقير مجرى الواحد؛ لأنَّها وضعت أسماء كل اسم منها لجماعة ... وتلك الأسماء نفر، وقوم، ورهط، تقول: نُفير وقُويم، ورُهيط"[٢].

يتضح من هذا أنَّ المبرَّد يوافق سيبويه في أنَّ اسم الجمع تجري عليه أحكام المفرد، فهو اسم متضمّن معنى الجمع غير أنَّه لا واحد له من لفظه، وإنَّما واحده من غير لفظه، كقوم واحده رجل أو امرأة، وأُمّة واحدها رجل أو امرأة كذلك.

ويجوز في اسم الجمع الحمل على اللفظ وعلى المعنى، وقد جاء الحمل على المعنى في آيات كثيرة من القرآن الكريم، قال تعالى: "فَقَالُوا أَبَشَرٌ يَهدوُنَنَا" (التغابن: ٦) جاء الضمير في (يهدوننا) دالًا على الجمع حملًا على معنى (بشر) ولو حمل على اللفظ لقال (يهدينا)[٣]، وقال تعالى: "وَهَمَّت كُلُّ أُمَّةٍ بِرَسُولِهِم لِيَأخُذُوهُ"

١- ينظر: الموجز في النحو ١٢٢، والمفصل في علم العربية ١٩٧.

٢- المقتضب ٢٩١/٢.

٣- ينظر: مشكل إعراب القرآن ٧٣٨/٢، ومعاني القرآن للأخفش ٥٠١/٢، وجامع البيان ١٢١/٢٨.

(غافر:٥)، (أُمّة) في اللفظ واحد ومعناها الجمع؛ فلذلك حمل على المعنى ولو حمل على لفظها لقال: (برسولها)[١].

أمّا من ألفاظ اسم الجمع التي وردت في ديوان المتنبي هي:

لفظة(تميم) نحو قول المتنبي[٢]:

هُوَ الْهُمَامُ الّذي بَادَتْ تَمِيمُ بِهِ قِدْمًا وَسَاقَ إِليهَا حَيْنُهَا الأَجَلَا

لَمّا رأَتْه وَخيلُ النَّصرِ مقبلةٌ والحَرْبُ غيرُ عَوَانٍ أسْلَمُوا الْحِلَلَا

جاء الضّمير في (أسْلَمُوا) دالًا على الجمع، حملًا على معنى (تميم)؛ لأَنَّها في المعنى جمع، أي قبيلة، ولو روعي اللفظ لقال (أَسلم الحللا) والحللا: جمع حلة، أي المنازل التي كانوا ينزلون بها[٣].

لفظة (عَدِيٍّ) كقول الشاعر[٤]:

لَولَا ظِبَاءُ عَدِيٍّ مَا شَقِيتُ بِهِم وَلَا بِرَبْرَبِهِم[٥] لَولَا جَآذِرُهُ

عَدِيّ اسم لقبيلة، فهي جمع في المعنى، ومفرد باللفظ، وجاء (عَدِيّ) هنا حملًا على المعنى بدلاله ضّمير الجمع العائد عليه في (بهم) و"بربربهم" [٦].

لفظة (الفريق) نحو قول الشاعر[١]:

---

[١]- **ينظر: معاني القرآن للفراء ٥/٣، ومغني اللبيب ١٩٩/١.**

[٢]- **الواحدي ٢٦/١.**

[٣]- **معجز أحمد ٦٥/١.**

[٤]- **م ن ١٤٩/١.**

[٥] - **الرّبرب: القطيع من بقر الوحش، والجآذر: جمع جؤذر، وهو ولد البقرة الوحشية، ينظر: معجز أحمد ١٤٩/١.**

[٦] - **ينظر: معجز أحمد ١٤٩/١.**

مَا قُبلِت عَينَاه إلّا ظُنَّتَا تَحتَ الدُّجَى نَارَ الفَرِيق حُلُولا

قال: (الفريق حُلُولًا) أي الفريق حاليّن أو نازلين[٢]، فجاءت جمعًا مراعاةً للمعنى، بدلالة جمع "حلولا".

لفظة (الصديق) نحو قوله[٣]:

فَلَو كَانَت قُلُوبُهُمُ صَدِيقًا لقَد كَانَت خَلَائِقُهُمْ عِدَاكَا

قال ابو العلاء: "الصديق: يقع على الواحد والجمع، والمذكر والمؤنث بلفظ واحدًا"[٤].فقال: (قلوبهم صديقًا) فجمع "صديق" حملًا على المعنى، بدلالة ضمير الجمع في "قلوبهم". وربَّما أفرد لفظ "الصديق" دلالةً على قلّته، ففي قوله تعالى: "فَمَا لَنَا مِنْ شَافِعِينَ وَلَا صَدِيقٍ حَمِيمٍ"(الشعراء: ١٠١)، قال السيوطي: "وحكمته، كثرة الشفعاء في العادة، وقلة الصديق "[٥]. ومن ذلك في شعر أبي الطيب، وهو يصف الخَيل الاصيل بالصديق؛ لندرتها وقلتها، في قوله[٦]:

وَمَا الخَيلُ إلّا كَالصَّدِيق قَلِيلَةٌ وإنْ كَثُرَت فِي عَينِ مَنْ لَا يُجَرِبُ

لفظة (الناس) في قوله[٧]:

النَّاسُ كَالعَابِدِينَ آلِهَةً وَعَبدُه كَالمُوَحِّدِ الَّلاهَا

١- **الواحدي ١٦٩/٢.**

٢- **معجز أحمد ١٦٩/١.**

٣- **م ن ٤١٢/٤.**

٤- **م ن ٤١٢/٤.**

٥- **الإتقان في علوم القرآن ٥٦٥/١.**

٦ - **الواحدي ١٥٤/١.**

٧- **معجز أحمد ٣٣٦/٤.**

عاد ضمير الجمع في (العابدين) على (الناس) حملًا على المعنى، ولو أراد اللفظ لقال (كالعابد).

لفظة (أهل) في قوله[١]:

وَمَا زَالَ أَهلُ الدَّهْرِ يَشْتَبِهُونَ لِي إِلَيكَ فَلَمَّا لُحْتَ لِي لَاحَ فَرْدُهُ

موضع الشاهد: (أهل الدهر يشتبهون) فعاد ضمير الجمع على لفظة (أهل) حملًا على معنى الجمع.

ثانيًا: اسم الجنس الجمعي:

عرَّف ابن مالك اسم الجنس بأنَّه: "ما إذا لحقتهُ التاءُ دلَّ على مفرد وإذا تجرد منها دلَّ على جمع"[٢]. وهو كما عرّفه ابو البقاء الكفوي: "كلّ جمعٍ يُفرق بينه وبين واحده بالتاء"[٣]. ومنه أيضًا ما يفرق بينه وبين واحده بياء النسب، كعربي وعرب، وروومي وروم، وسندي وسند[٤]، إذ هو واحد مذكر يقع على الجمع؛ لأن اسم الجنس جمع كما ذكر السيرافي[٥]وهو واحد في اللفظ، جمع في المعنى؛ ولذلك جاز الحمل على اللفظ وعلى المعنى[٦]. فمن الحمل على المعنى قوله تعالى: "وَيُنشِئُ السَّحَابَ الثِقَالَ" (الرعد: ١٢) ولو جاء على اللفظ لقال السحاب الثقيل، قال الفرّاء: "السحاب – وإن كان لفظه واحد– فهو جمع، واحدته سحابة، جعل نعته على الجمع"[٧].

١- م ن ٦٨/٤.

٢- شرح عمدة الحافظ ٥٢٢.

٣- الكليات ١٣٥.

٤- ينظر: المخصص ١٠١/١٦، وشرح الكافية ١٧٨/٢، والحمل على المعنى في العربية١٩١.

٥- ينظر: شرح السيرافي (هامش كتاب سيبويه) ١٩٧/١.

٦- ينظر: الحمل على المعنى في العربية ٢٣٨.

٧- معاني القرآن ٦٠/٢.

ومن ألفاظ اسم الجنس الواردة في ديوان المتنبي هي:

لفظة (السحاب)، في قوله[١]:

سَحَابٌ مِنَ العِقبَانِ يَزحَفُ تَحتهَا سَحَابٌ إِذَا استَسقَتْ سَقَتهَا صَوَارِمُه

قال ابو العلاء: "السحاب: يذكّر على اللفظ، ويؤنث على معنى الجمع، فأنث السحاب الأول مراعاة للمعنى الجمع، وذكّر الثاني على اللفظ وإقامة القافية"[٢].

ومن مراعاة المعنى أيضًا قوله[٣]:

نَذُمُّ الَّسحَابَ الغُرَّ فِي فِعلِهَا بِهِ وَنُعرِضُ عَنهَا كُلَّمَا طَلَعَتْ عَتبَا

قال ابو العلاء: "السَّحاب: بمعنى الجمع، لذلك وصفها (بالغُرّ) وهو جمع أغر"[٤]، وقوله: الغرُّ قد جاء بالنعت مجموعًا، ولو قيل: السحاب الأغَرُّ لكان صوابًا، ومثل مجيء النعت مجموعًا، كقوله تعالى: "وَيُنْشِئُ السَّحَابَ الثِّقَالَ"(الرعد: ١٢) "[٥]، هنا وصف (السحاب) بـ(الغرّ) التي هي جمع، حملًا على المعنى.

لفظة (الوحش) نحو قول المتنبي[٦]:

أَورَعَتِ الوَحشُ وَهيَ تَذكُرُهُ مَا رَاعَهَا حَابِلٌ وَلا طَارِدْ

١- **معجز أحمد ٣/٢٥.**

٢- **معجز أحمد ٣/٢٥.**

٣- **الواحدي ٢/٤٢٧.**

٤- **معجز أحمد ٣/٢٢٧.**

٥- **اللامع العزيزي شرح ديوان المتنبي ٦٤.**

٦- **الواحدي ١/٧١.**

قال ابو العلاء:"الوحش: اسم جنس جمعي، وأراد هاهنا الجماعة فأنثه"[١]، لأنَّ الأصل فيه الإفراد والتذكير.

لفظة (الموج) نحو قول الشاعر[٢]:

وَالمَوجُ مِثلُ الفُحُولِ مُزْبِدَةٌ تَهدِرُ فِيهَا وَمَا بِهَا قَطَمُ

الموج: اسم جنس، قد يكون واحدًا فيكون مراعاة للفظ، وقد يكون جمع موجة، فيكون مراعاة للمعنى، وهنا حُمّل على معنى الجمع بدلالة (الفحُول) [٣].

وقال[٤]:

وَمُرهّفٍ سِرتُ بَينَ المَوجَتَينِ بِهِ حَتَّى ضَرَبتُ وَمَوج الموتِ يَلتَطِمُ

قال: (الموجتين) مثنى مراعاة للفظ، و(موج الموت)، حملًا على معنى الجمع، بدلالة قوله: (يلتطم)، والالتطام لا يكون من واحد[٥].

لفظة (مُزْنٍ) في قوله[٦]:

سَقَى ابنُ عليٍّ كُلّ مُزْنٍ سَقَتْكُمُ مُكَافَأَةً يَغْدُو إِلَيْهَا كَمَا تَغْدُو

موضع الشاهد (مُزْنٍ سَقَتْكُمُ) التأنيث لـ (مزن)؛ لأنَّه أراد جماعة المزن، و(المزن) جمع مزنة، وهي المطرة[١]، فحمّل على المعنى.

١- **معجز أحمد ٣٨١/٤.**

٢- **الواحدي ٢١٦/٤.**

٣- **ينظر: معجز أحمد ٣٣٦/١.**

٤- **الواحدي ٢٢١/٢.**

٥- **ينظر: معجز أحمد ٢٥٥/٣.**

٦- **معجز أحمد ٣٨١/٢.**

ثالثًا: المعرّف بأل الجنسية:

(ال) الجنسية تشمل جميع الجنس، والاسم الذي تدخل عليه مفرد اللفظ مجموع المعنى؛ لأنَّه يشمل جميع جنسه، وهي على ضربين[٢]، أحدهما: استغراق الجنس وهي التي يحسن أن تحلّ محلها لفظة (كلّ) التي تفيد العموم، والآخر: الدلالة على ماهيّة الجنس، ولا تدلّ على الكثرة ولا القلة. فأما التي لاستغراق الجنس فكقوله تعالى: "وَخُلِقَ الإِنسَانُ ضَعِيفًا" (النساء: ٢٨)، فالمراد بالإنسان هنا كلّ الناس؛ لأن (ال) تستغرق جميع الجنس[٣].

ومما جاء من مراعاة معنى (ال الجنسية) في ديوان المتنبي قوله[٤]:

فَإِنْ تَفِقِ الأَنَامَ وَأَنتَ مِنهُمْ فإِنْ المِسكَ بَعضُ دَمِ الغَزَالِ

عاد الضمير في (منهم) على لفظ (الأنام)، حملًا على معنى الجمع[٥]، أي كل البشر، ولو أراد الحمل على اللفظ لقال (منه).

وقال[٦] أيضًا:

طَبَت فُرسَانَنَا وَالخَيلَ حَتَّى خَشِيتُ وَإِنْ كَرُمنَ مِنَ الحِرَانِ

عاد ضمير الجمع وهو نون النسوة في (كَرُمنَ) على لفظ "الخيل" حملًا على معنى (الخيول)[١].

١- معجز أحمد ٣٨١/٢.

٢- ينظر: شرح الكافية ٤/١، ومغني اللبيب ٥٠/١.

٣- ينظر: الحمل على المعنى في العربية ٢٤٠.

٤- الواحدي ٥٤/٣.

٥- ينظر: م ن.

٦- معجز أحمد ٣٣٨/٤.

وقال[٢]:

وَالْجِنّ مِنْ سُتَرَاتِهَا وَالْوَحْشُ مِنْ فَلَوَاتِهَا وَ الطَّيْرُ مِنْ وُكُنَاتِهَا

موضع الشاهد (الطَّيْرُ مِنْ وُكُنَاتِهَا)، و(الطير") جماعة، بدلالة قوله (وكناتها) وهي: جمع وكنة، وهي مواقع الطير، حيثما وقعت[٣]، كقولهِ تعالى: "وَالطَّيْرَ صَافَّاتٍ"(النور: ٤١)، و(الطير) كلّ طائر بين السماء والارض[٤].

رابعًا: المصدر:

المصدر يدل على الحدث، فيقع على القليل والكثير؛ ولذلك يُستغنى عن تثنيته وجمعه وتأنيثه، وقد يجمع إذا اختلفت أنواعه وضروبه، أو أُريد به المبالغة والتكثير في الحدث نفسه[٥]. قال سيبويه: "واعلم أنَّه ليس كل جمع يجمع كما أنَّه ليس كلّ مصدر يجمع كالأشغال والعقول والحلوم والألباب؛ ألا ترى أنك لا تجمع الفكر والعلم والنظر"[٦]، والمصدر مفرد فيه معنى الجمع فيحمل على معناه في الجمع[٧]، ومن ذلك قوله تعالى: "وَهَل أَتَاكَ نَبَؤُا الخَصمِ إِذْ تَسَوَّرُوا المِحْرَابَ إِذْ دَخَلُوا عَلَى دَاوُودَ فَفَزِعَ مِنْهُم قَالُوا لَا تَخَفْ خَصْمَانِ بَغَى بَعْضُنَا عَلَى بَعضٍ" (ص: ٢١-٢٢)، ذكر مكي[٨] أنَّه إنَّما جمع الضمير في (تَسوَّرُوا) حملًا على المعنى؛ لأنَّ المصدر يدل

---

[١]- م ن ٣٣٨/٤.

[٢]- الواحدي ٣١٨/٢.

[٣]- الفسر ٤٦١/١.

[٤]- ينظر: تفسير الجلالين ٣٥٦/١.

[٥]- ابنية المصادر في الشعر الجاهلي ٣٩٨.

[٦]- كتاب سيبويه ٢٠٠/٢.

[٧]- ينظر: الحمل على المعنى في العربية ٢٤٢.

[٨]- ينظر: مشكل إعراب القرآن ٦٢٤/٢-٦٢٥، وظاهرة الحمل على المعنى ٢٤٣.

على الجمع. وقال الشيخ ياسين: "والمصدر المراد به الجمع يراعى في ضميره المعنى"[١]. أما قوله (خصمان) فلا يراد به شخصان، بل الصحيح – كما ذهب إليه أبو حيان[٢]، أنَّهم كانوا جماعة ولذلك جمع الضمير في(تسوروا) وهذه الجماعة خصمان، أي: فريقان متخاصمان. ومما ورد في ديوان المتنبي:

لفظة (نظر) نحو قول الشاعر[٣]:

أَفدِي المُودِّعةَ الَّتِي أتبَعتُهَا نَظَرًا فزَادَى بَينَ زَفراتٍ ثُنا

قال أبو العلاء: "وفرادى: صفة لنظر؛ لأنَّه مصدر يقع على الواحد والجمع، يقول بمعني كلما نظر في أثرها مرةً زفر مرّتين، فكانت تتصاعد اثنين اثنين؛ لشدة الجزع "[٤]. جمع (نظر) حملًا على المعنى.

لفظة (وجلًا) في قوله[٥]:

فَقد تَركتَ الأَلَى لَاقَيتَهُم جَزَرًا وَقَتلتَ الأُلى لَم تلقَهم وَجَلَا

"وجلًا: مصدر، بمعني: وجلِينَ"[٦]، فجاء جمعًا حملًا على المعنى بدلالة ضمير الجمع في (تلقهم).

لفظة (صَبْغَ) في قول المتنبي[٧]:

١- **حاشية الشيخ ياسين ٣١/١.**

٢- **ينظر: البحر المحيط ٣٩١/٧.**

٣- **الواحدي٦٤٥/٣.**

٤- **معجز أحمد ١٨٥/٢.**

٥- **الواحدي ٦٦/١.**

٦- **الواحدي ٦٦/١.**

٧- **م ن ١٢٥/٣.**

أَفدِي ظِبَاءَ فَلاةٍ مَا عَرَفْنَ بِهَا مَضْغَ الكَلامِ وَلا صَبْغَ الحَواجِيبِ

قال ابو العلاء: "الصَّبغ: بالفتح مصدر،...، يقول: إن البدويات مطبوعات على حسن الكلام، وحسن الحواجب، فلا يصبغن حواجبهن بالسواد..."[١]، فجمعت الحواجيب، حملًا على معنى المصدر" صبغ" وهو الجمع.

كما نجد أنَّ صيغ المصادر مقترنة بمعانيها، فلبعض الأوزان المصدرية أهمية في تحديد معنى معيّن؛ إذ جاءت صيغة (فِعَال) بمعنى الامتناع عن فعل الشيء[٢]، من ذلك لفظة (صيام) في شعر المتنبي قوله[٣]:

صِيَامٌ بِأبوَابِ القِبَابِ جِيادُهُمْ وَأَشْخَاصُهَا في قَلبِ خَائِفِهِمْ تَعْدُوا

وردت لفظة (صِيَام) جمعًا، حملًا على المعنى، بدلالة جمع" الجياد"[٤].

و" لفظة (ثِقَال) الدالة على معنى الثبات وعدم التحرك، في قوله[٥]:

ثِقَالٍ إِذَا لاقَوْا خِفَافٍ إِذَا دُعُوا كَثِيرٍ إِذَا شَدُّوا قَلِيلٍ إِذَا عُدُّوا

(ثِقَال) مصدر جمع حملًا على المعنى، بدلالة ضمير الجمع في (لاقَوْا)، بمعنى إذا لقوا أعداءهم ثبتوا ولم يتزعزعوا[٦].

ومن ذلك تبين أنَّ الفاظ الجموع يمكن أن تفرد وتجمع بلفظ واحد، وذلك راجع للمعنى ومراعاته؛ إذ إنَّها على سبيل المثال لفظة (تميم) إذا عنيت بها اسم الاب

١- **معجز أحمد ٤/٤٧.**

٢- **ينظر: لسان العرب ١/٤٧٥.**

٣- **معجز أحمد ٢/٣٨٥.**

٤- **م ن .**

٥- **م ن ٢/٣٥١.**

٦- **معجز أحمد ٢/٣٥١.**

الذي سُميت بهِ القبيلة أو اسم الحي أواسم البلد فهو مذكر فكان مراعاة للفظ، وإن اريد بها القبيلة أو الجماعة فكان مراعاة للمعنى، فصور الحمل على المعنى تشترك مع صور الحمل على اللفظ، في الأسماء المبهمة والفاظ الجموع حيث يجوز فيها مراعاة اللفظ مرة ومراعاة المعنى مرة أخرى.

الخاتمة

الخاتمة

الحمد لله ربّ العالمين، والصلاة والسلام على سيد المرسلين، محمد وآله الطيبين الطاهرين...

أما بعد:

فمن أهم نتائج البحث التي ظهرت في أثناء هذه الدراسة هي:

١- وقوع ظاهرة التضمين في شعر المتنبي، وانتشارها بشكل لافت في مختلف أشكال لزوم الأفعال وتعدِّيها؛ مبيّنًا البلاغة الحاصلة من وقوع التضمين في السياق الشعري؛ وصولًا لإثبات أَنَّ شعر المتنبي جدير بأنْ يُدرس عبر ظواهر لغوية وسياقية لكشف اسرار دلالية جديدة في الدراسات اللغوية.

٢- المشهور أنَّ التضمين وارد في الفعل، وقد ظهر أنَّ التضمين في الاسم والحرف، فالتضمين إذًا يكون في الأسماء والافعال والحروف.

٣- للتضمين وسائل منها، التأويل، والاتساع، والإيجاز بعد ما كان يشرح بشكل عام، وثمة مقتضيات بلاغية دعت إلى هذه الفنّون، أثبتها البحث في مفهوم التضمين.

٤- نعتنا الفصل الثاني بالحمل على المخالفة وهو مصطلح بلحاظ المصاديق في الخارج (التذكير والتأنيث) و(الافراد والتثنية والجمع).

٥- إنَّ صور الحمل على المعنى تشترك مع صور الحمل على اللفظ، في الأسماء المبهمة؛ لأنَّ لها لفظًا، ومعنى يخالف لفظها كما تدل على العموم والكثرة والابهام وهي: الأسماء الموصولة، وبعض، وغير ومثل، وكلا وكلتا، وكل، وكم، وما، ومن، وكذلك الفاظ الجموع لأَنَّها؛ تحمل معنى الجمع يجوز الحمل على معناها وهي: اسم الجمع، واسم الجنس الجمعي، والمعرف بال، والمصدر. حيث يجوز فيها مراعاة اللفظ مرة ومراعاة المعنى مرة أخرى.

٦- رفع المتنبي شعارًا وهو كل ما يجوز في اللغة يحسن نظمه في الشعر، وطبق هذا الشعار في شعره، خلافًا لما عليه العلماء والشعراء.

٧- لم تكن ظاهرة الحمل على المعنى عند المتنبي وسيلة لتسويغ خروج صيغة أو نمط لغوي عن القاعدة، كما هي عند النحاة، بل كانت غايته؛ ولهذا يُعد أبو الطيب شاعرًا من شعراء المعاني.

٨- وقع في قرارة الشاعر أنَّ الحمل على المعنى أبلغ في شعرهِ؛ لما فيه من الإيضاح والمبالغة و التأويللخروجه عن الأصل مما يستدعي التأمل والنظر في شعره الذي شغل به الناس؛ لذلك كثر عند الشاعر الحمل على المعنى.

٩- إنَّ ردود المتنبي على ابن جني، يجعلنا نقول: إنَّ المتنبي من الشعراء النحويين؛ إذ استطاع الشاعر أن يجعل من علّة الحمل على المعنى في شعره نظامًا فرعيًا لاحقًا لقواعد النظام؛ إذ له في كلّ سؤال حجة قياس..

١٠- هناك نظرةٌ دقيقةٌ إلى القرآن، وتبعية واضحةٌ إليه في شعر الشاعر من حيث: النيابة والتضمين، و التذكير والتأنيث والإفراد والتثنية والجمع، و عود الضمير.

١١- إنَّ مسألة عود الضَّمير، لا تخضع لقواعد وضوابط ثابتة، فهي تحتكم إلى المعنى، أمَّا الارتباط بالقواعد النحوية فلا يكون إلّا موافقًا للمعنى المراد، فهو يحتكم في المقام الأول إلى المعنى والحمل عليه.

وفي الختام أقول إنّي اجتهدت فعسى أنْ أكون من أصحاب الأجر .

المصادر والمراجع

المصادر والمراجع:

أولًا: القرآن الكريم.

ثانيًا: الكتب المطبوعة

- أبو الطيب المتنبي، د. المستشرق ريجيسر بلاشير، ترجمة د. إبراهيم الكيلاني، اتحاد كتاب العرب، دمشق، ٢٠٠١م .
- أبو الطيب المتنبي في آثار الدارسين، د. عبد الله الجبوري، طبع وزارة الثقافة والفنون، بغداد، ١٩٧٧م .
- أبو الطيب المتنبي وأخباره، لأبي منصور عبد الملك بن محمد بن اسماعيل الثعالبي النيسابوري (ت٤٢٩هـ)، المطبعة التوفيقية، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٩٢٥م .
- أبو علي النحوي والدراسات اللغوية والصوتية ، د. علي جابر المنصوري، مطبعة الجامعة، بغداد، الطبعة الأولى، ١٩٨٧م .
- الإتقان في علوم القرآن، للحافظ جلال الدين السيوطي (ت٩١١هـ)، تح : محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٦م .
- أثر المعنى في الدراسات النحوية حتى نهاية القرن الرابع الهجري، كريم حسين ناصح، أطروحة دكتوراه، جامعة بغداد– كلية الآداب، ١٩٩١م .
- ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان الاندلسي (ت٧٤٥هـ)، تح : د. رجب عثمان محمد، مراجعة د. رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٩٨م .
- أساس البلاغة، جار الله الزمخشري (ت٥٣٨هـ)، دار الفكر، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٦م .
- أسرار العربية، أبو البركات الانباري (ت٥٧٧هـ)، تح: محمد بهجة البيطار، دمشق، ١٩٥٧م .

- أسلوب الالتفات في البلاغة القرآنية، حسن طبل، دار الفكر العربي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٩٨م .
- الإسلوبية (مدخل نظري ودراسة تطبيقية) : فتح أحمد سليمان، الدار الفنية للنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٩٠م .
- الأشباه والنظائر في النحو، جلال الدين السيوطي (ت٩١١هـ)، وضع حواشيه غريد الشيخ، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٩٨١م .
- إشكالية المعنى في الجهد التفسيري، دراسة في ضوء مستويات اللغة (تفسيرًا وتأويلًا)، د. نجاح فاهم صابر العبيدي، مطبعة نون للطباعة الحديثة، بغداد، الطبعة الأولى،٢٠١٦م .
- أصول التفكير النحوي، د. علي أبو المكارم، منشورات الجامعة الليبية، ١٩٧٣م .
- الأصول دراسة أبستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، د. تمّام حسّان، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ١٩٨٨م .
- الأصول في النحو، أبو محمد بن السراج (ت٣١٦هـ)، تح : د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الرابعة، ١٩٩٩م .
- إعراب القرآن، أبو جعفر النحاس (ت٣٣٨هـ)، تح: د. زهير غازي زاهد، وزارة الأوقاف، مطبعة العاني– بغداد، ١٩٧٧م .
- إعراب لامية العرب، أبو البقاء للعكبري (ت٦١٦هـ)، تح : محمد أديب حمدان، المكتب الإسلامي، بيروت، ١٩٨٤م .
- الألسنية العربية، ريمون طحان، دار الكتاب اللبناني، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٧٢م.

- أمالي ابن الشجري، هبة الله علي بن محمد الحسيني العلوي (ت ٥٤٢هـ)، تح: د. محمود محمد الطناجي، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الاولى، ١٩٩٢م .

- إنباه الرواة على أنباه النحاة، أبو الحسن علي بن يوسف القفطي (ت٦٤٦هـ)، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، الطبعة الاولى، ١٩٨٢م .

- الأنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، الشيخ أبو البركات الأنباري (ت٥٧٧هـ)، تح : محمد محيي الدين عبد الحميد، دار احياء التراث العربي، القاهرة، د.ت .

- الإيضاح في علل النحو، أبو القاسم الزجاجي (ت٣٣٧هـ)، تح : د. مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، الطبعة الرابعة، ١٩٨٢م .

- البحث النحوي في كتاب مجاز القرآن الكريم، لأبي عبيدة معمر بن المثنى (ت٢١٠هـ)، عبد الكاظم الياسري، د. ت .

- البحر المحيط، أبو حيان الاندلسي الغرناطي (ت٧٤٥هـ)، تح : د. عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث، بيروت– لبنان، الطبعة الاولى، ٢٠٠٢م.

- بدائع الفوائد، إبراهيم بن محمد بن أبي بكر المعروف بأبن قيم الجوزية (ت٧٥٠هـ)، مكتبة الرياضة الحديثة، الرياض، د.ت .

- البرهان في علوم القرآن، بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي (ت٧٩٤هـ)، تح: مصطفى عبد القادر عطا، بيروت– لبنان، الطبعة الاولى، ١٩٨٨م .

- بُغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، جلال الدين السيوطي (ت٩١١هـ)، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٩٧٩م .

- البلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث، أبو البركات الانباري (ت٥٧٧هـ)، تح: د. رمضان عبد التواب، وزارة الثقافة، مطبعة دار الكتب، مصر،١٩٧٠م .
- البيان في غريب إعراب القرآن، أبو البركات بن الانباري (ت٥٧٧هـ)، دراسة وتح: د. جودة مبروك محمد، مكتبة الآداب، القاهرة، الطبعة الاولى، ٢٠٠٧م .
- تاج العروس من جواهر القاموس، مرتضى الزبيدي (ت١٢٠٥هـ)، دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت– لبنان، الطبعة الاولى، ١٤٢٥هـ– ١٤٢٦هـ .
- تاج اللغة وصحاح العربية، إسماعيل بن حمّاد الجوهري (ت٣٩٣هـ)، تح: أحمد عبد الغفور عطار، دار الكتب، مصر، د.ت.
- التبصرة والتذكرة، لأبي محمد عبد الله بن علي بن إسحاق الصَّيمري (من نحاة القرن الرابع)، تح: فتحي أحمد مصطفى علي الدين، جامعة أم القرى، مركز البحث العلمي واحياء التراث الاسلامي، المملكة العربية السعودية، ودار الفكر بدمشق، الطبعة الاولى، ١٩٨٢م .
- التبيان في إعراب القرآن، أبو البقاء العكبري (ت٦١٦هـ)، دار الفكر، بيروت، ٢٠٠٥م .
- التبيان في شرح الديوان، شرح ديوان أبي الطيب المتنبي، لأبي البقاء العكبري (ت٦١٦هـ)، تح: مصطفى السقا، إبراهيم الإبياري، عبد الحفيظ شلبي، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، دمشق، ١٩٣٦م .
- التجني على ابن جني، ابن فُورَّجة، محمد بن حمد بن فُورَّجة البروجردي (ت٤٥٥هـ)، جمع وتح: محسن غيّاض عجيل، دار الشؤون الثقافية، بغداد، الطبعة الاولى،٢٠٠٠م .
- التحرير والتنوير، ابن عاشور، محمد الطاهر التونسي (ت١٣٩٣هـ)، مؤسسة التاريخ، بيروت، الطبعة الاولى، ٢٠٠٠م .

- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، أبو حيان الأندلسي (ت٧٤٥هـ)، تح: حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، د.ت .
- التعريفات، أبو الحسن علي بن محمد بن علي الجرجاني المعروف بـ(السيد الشريف) (ت٨١٦هـ)، دار الشؤون الثقافية، بغداد، د.ت .
- تفسير ابيات معاني ديوان المتنبي (الفسر الصغير)، أبو الفتح عثمان بن جني (ت٣٩٢هـ)، تح: رضا رجب، دار رند، دمشق، الطبعة الأولى، ٢٠١٠م.
- تفسير الجلالين الميسر، جلال الدين محمد بن أحمد المحلي(ت٨٦٤هـ)، وجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي(ت٩١١هـ)،تح: فخر الدين قباوة، دار الحديث، القاهرة، الطبعة الاولى،٢٠١٠م.
- تفسير الشعراوي، خواطر فضيلة الشيخ محمد متولي شعراوي، حول القرآن الكريم، مجمع البحوث الاسلامية، الأزهر، ٢٠٠٤م .
- التفسير الكبير المسمى(مفاتيح الغيب)، فخر الدين الرازي (ت٦٠٦هـ)، دار الكتب العلمية، طهران، الطبعة الثانية، د.ت .
- تفسير بحر العلوم للسمرقندي، لأبي الليث نصربن محمد بن إبراهيم السمرقندي (ت٣٧٥هـ)، تح: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، الشيخ علي محمد معوض، د. زكريا عبد المجيد النوتي، دار الكتب العامة، بيروت–لبنان، الطبعة الأولى، ٢٠٠٦م .
- التكملة، أبو علي الفارسي (ت٣٧٧هـ)، تح: كاظم بحر المرجان، ١٩٨١م .
- تلخيص البيان في مجازات القرآن، الشريف الرضي، محمد بن الحسين (ت٤٠٦هـ)، تح: علي محمود مقلد، دار مكتبة الحياة، بيروت، ١٩٨٦م .

- التمام في تفسير أشعار هذيل، ابن جني (ت٣٩٢هـ)، تح: أحمد ناجي القيسي، ود. خديجة الحديثي، ود. أحمد مطلوب، مطبعة العاني، بغداد، ١٩٦٢م .
- جامع البيان في تفسير القرآن، أبو جعفر محمد بن جريرالطبري (ت٣١٠هـ)، دار الفكر، بيروت، ١٩٧٨م .
- جامع الدروس العربية، الغلاييني، مصطفى بن محمد (ت١٣٦٤هـ)، المكتبة المصرية صيدا، بيروت، ١٩٧٣م .
- الجامع الكبير في صناعة المنظوم من الكلام والمنثور، ابن الأثير الجزري، ضياء الدين نصر الله بن ابي الكرم محمد (ت٦٣٧هـ)،تح: د. مصطفى جواد، ود. جميل سعيد، مطبعة المجمع العلمي العراقي، بغداد، ١٩٥٦م .
- الجامع لأحكام القرآن، أبو عبد الله محمد بن أحمد القرطبي (ت٦٧١هـ)، تح: د. عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، بيروت . لبنان، الطبعة الاولى، ٢٠٠٦م.
- الجمل في النحو، عبد الرحمن إسحاق الزجاجي (ت٣٤٠هـ)، تح: د. علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، الطبعة الرابعة، ١٩٨٤م .
- جمهرة اللغة، أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي (ت٣٢١هـ)، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد الدكن، الطبعة الأولى، ١٣٤٥هـ.
- الجنى الداني في حروف المعاني، الحسن بن قاسم المرادي (ت٧٤٩هـ)، تح: د. فخر الدين قباوة، محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، الطبعة الأولى، ١٩٩٢م .
- حاشية الخضري على شرح ابن عقيل، الشيخ محمد الدمياطي الخضري (ت١٢٨٧هـ)، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، ١٩٤٠م .

- حاشية الشَّهاب الخفاجي المسماة (عناية القاضي وكفاية الراضي على تفسير البيضاوي)، شهاب الدين أحمد بن محمد بن عمر الخفاجي (ت١٠٦٩هـ)، ضبط: الشيخ عبد الرزاق المهدي، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى، ١٩٩٧م .

- حاشية الصبّان على شرح الأشموني، محمد بن علي الصبان (ت١٢٠٦هـ)، تح : محمد بن الجميل، مكتبة الصفار، القاهرة، الطبعة الاولى، ٢٠٠٢م .

- حاشية ياس على شرح التصريح على التوضيح، ياسين بن زين الدين العليمي (ت١٠٦١هـ)، دار احياء الكتب العربية، د.ت .

- الحمل على المعنى في العربية، علي عبد الله العنبكي، الجامعة المستنصرية، كلية الآداب، ١٩٨٦م .

- حياة الحيوان الكبرى، كمال الدين الدميري (ت ٨٠٨هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٢٤هـ .

- الحيوان، أبو عثمان الجاحظ (ت٢٥٥هـ)، تح: عبد السلام هارون، دار الكتاب العربي، الطبعة الثالثة، ١٩٦٩م .

- خزانة الأدب، عبد القادر بن عمر البغدادي (ت١٠٩٣هـ)، تح : عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الاولى، ١٩٨٦م .

- الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني (ت٣٩٢هـ)، تح : محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، الطبعة الرابعة، ١٩٩٩م .

- دراسات لأسلوب القرآن الكريم، محمد عبد الخالق عضيمة، جامعة الأزهر، مطبعة السعادة، ١٩٧٢-١٩٧٣م .

- ديوان المتنبي، شرحه وضبطه وقدم له علي العسيلي، مؤسسة الأعلمي، بيروت، الطبعة الاولى، ١٩٩٧م .

- روح المعاني في تفسير القران العظيم والسبع المثاني، العلّامة الآلوسي البغدادي (ت١٢٧٠هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، د.ت.
- سر صناعة الأعراب، أبو الفتح عثمان بن جني (ت٣٩٢هـ)، تح : مصطفى السقا، محمد الزفزاف، إبراهيم مصطفى، عبد الله أمين، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، الطبعة الاولى، ١٩٥٤م .
- سر الفصاحة، ابن سنان الخفاجي، شرح وتصحيح عبد المتعال الصعيدي، مطبعة محمد علي صبيح وأولاده، مصر، ١٩٥٣م .
- سفر السعادة وسفر الإفادة، السخاوي، تح : محمد الدالي، دمشق، مجمع اللغة العربية، ١٩٨٣م .
- شذا العرف في فن الصرف، الشيخ احمد الحملاوي، دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل، الطبعة الثانية، ٢٠٠٠م .
- شرح كتاب سيبويه، لأبي سعيد السيرافي (ت٣٦٨هـ)، تح: شعبان صلاح، عبد الرحمن محمد، مراجعة: أ.د. حسين نصّار، مطبعة دار الكتب والوثائق، القاهرة، ٢٠٠٦م .
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، بهاء الدين عبد الله بن عقيل الهمداني المصري (ت٧٦٩هـ)،تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، القاهرة، الطبعة الثانية، ٢٠٠٤م .
- شرح الاشموني على ألفية ابن مالك، علي بن محمد الأشموني (ت٩٠٠هـ)، تح: محي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، الطبعة الأولى، ١٩٩٨م .
- شرح البرقوقي لديوان المتنبي، عبد الرحمن البرقوقي، المطبعة الرحمانية، مصر، ١٩٣٠م .

- شرح التسهيل للمرادي، الحسن بن قاسم المرادي (ت٧٤٩هـ)، تح: محمد عبد النبي محمد أحمد عبيد، مكتبة الإيمان، المنصورة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٦م .

- شرح التصريح على التوضيح، الشيخ خالد عبد الله الأزهري (ت٩٠٥هـ)، بهامشه حاشية العلامة الشيخ ياسين بن زين العليمي الحمصي، تح: أحمد السيد سيد أحمد، مراجعة: إسماعيل عبد الجواد عبد الغني، المكتبة التوفيقية، القاهرة، د.ت .

- شرح الجمل الزجاجي (الشرح الكبير)، لابن عصفور الإشبيلي (ت٦٦٩هـ)، تح: د. صاحب أبو جناح، الطبعة الأولى، عالم الكتب، بيروت- لبنان، ١٩٩٩م .

- شرح الحدود النحوية، عبد الله بن أحمد الفاكهي (ت٩٧٢هـ)، دراسة وتحقيق زكي فهمي الآلوسي، مطبعة دار الكتب للطباعة، جامعة الموصل، ١٩٨٨م.

- شرح الرضي على كافية ابن الحاجب، الشيخ رضى الدين محمد بن الحسن الأستراباذي (ت٦٨٦هـ)، تح: أ.د. عبد العال سالم مكرم، عالم الكتب، القاهرة، الطبعة الأولى،٢٠٠٠م .

- شرح ألفية ابن مالك، الحسن بن قاسم المرادي (ت٧٤٩هـ)، تح : د. فخر الدين قباوة، دار المعارف للطباعة والنشر، بيروت- لبنان، الطبعة الاولى٢٠٠٧م .

- شرح الكافية الشافية، جمال الدين بن محمد بن مالك بن عبد الله الطائي (ت٦٧٢هـ)، تح: أحمد بن يوسف القادري، دار صادر، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٦م .

- شرح المشكل من شعر المتنبي، أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيدة المرسي الأندلسي (ت٤٥٨هـ)، تح: أ. مصطفى السقا، د. حامد عبد المجيد، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ١٩٩٠م .

- شرح المشكل من شعر المتنبي، لابن القطاع الصقلي (ت٥١٥هـ)، جمع وتحقيق: د. محسن غيّاض عجيل، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، الطبعة الأولى، ٢٠٠٠م .

- شرح المفصل، الشيخ موفق الدين ابن علي بن يعيش النحوي (ت٦٤٣هـ)، تح: د. إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى، ٢٠٠١م .

- شرح ديوان المتنبي، أبو الحسن علي بن أحمد الواحدي النيسابوري (ت٤٦٨هـ)، وأربعة فهارس صنعها الشيخ المعلم في المدرسة الكلية البرلينية، فريدرك ديتريصي، طبع في مدينة برلين، ١٨٦١م، أعادت طبعه بالأوفست، مكتبة المثنى، بغداد، قاسم محمد الرجب .

- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ابن هشام الأنصاري (ت٧٦١هـ)، تح: أ.د. عبد العال سالم مكرم، عالم الكتب، القاهرة، الطبعة الاولى، ٢٠٠٠م .

- شرح عمدة الحافظ وعدَّة اللافظ، أبو عبد الله محمد جمال الدين بن مالك (ت٦٧٢هـ)، تح: عبد الرحمن الدوري، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، بغداد، ١٩٧٧م .

- شرح قطر الندى وبل الصدى، ابن هشام الأنصاري (٧٦١هـ)، اعراب الشواهد: الشيخ جعفر الكرباسي، دار الاعتصام، إيران، الطبعة الثانية، ١٤٢٦هـ .

- شواهد التوضيح على التصريح لمشكلات الجامع الصحيح، ابن مالك (٦٧٢هـ)، تح: د. طه محسن، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، بغداد، ١٩٨٥م .

- الصبح المنبي عن حيثية المتنبي، قاضي الموصل وسف بن عبد الله الدمشقي الحلبي البديعي (ت١٠٧٣هـ)، تح: مصطفى السقا، محمد شتا، عبده زيادة عبده ، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الثالثة، ١٩٩٤م .
- ضرائر الشعر، لابن عصفور الإشبيلي (ت٦٦٩هـ)، تح: السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس، بيروت– لبنان، الطبعة الأولى، ١٩٨٠م .
- ظاهرة قياس الحمل في اللغة العربية بين علماء اللغة القدامى والمحدثين، د. عبد الفتاح حسن علي البجة، دار الفكر، الأردن، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ – ١٩٨٨م .
- العرف الطيب، لليازجي (شرح ديوان المتنبي)، دمشق، ١٨٨٤م .
- العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده، الحسن بن رشيق القيرواني (ت٤٥٦هـ)، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الجيل، بيروت، ١٩٧٢م .
- العين، الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت١٧٥هـ)، تح: د. مهدي المخزومي ود. إبراهيم السامرائي، دار الرشيد، بغداد، ١٩٨٢م .
- غريب الحديث، ابو عبيد الهروي (ت ٢٢٤هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، ١٩٨٦م .
- فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية في علم التفسير، محمد بن علي الشوكاني (ت١٢٥٠هـ)، دار الفكر، بيروت، د.ت.
- الفتح الوهبي على مشكلات المتنبي، لأبي عثمان بن جني (ت٣٩٢هـ)، تح: د. محسن غياض، مطبعة الجمهورية، دار الحرية للطباعة، الطبعة الأولى،١٩٧٣م .

- الفتح على أبي الفتح، محمد بن أحمد فُورَّجة (المولود عام ٤٠٠هـ)، تح: عبد الكريم الدجيلي، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، الطبعة الثانية، ١٩٨٧م .
- الفسر، لأبي الفتح عثمان بن جني (ت٣٩٢هـ)، تح: د. رضا رجب، دار الينابيع، دمشق، الطبعة الأولى، ٢٠٠٤م .
- فقه اللغة المقارن، د. إبراهيم السامرائي، دار العلم للملايين، بيروت– لبنان، ١٩٦٨م .
- القياس في اللغة العربية، محمد حسن عبد العزيز، دار الفكر العربي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ– ١٩٩٥م.
- القياس في النحو مع تحقيق باب الشاذ من المسائل العسكريات لأبي علي الفارسي (ت٣٧٧هـ)، منى الياس، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت.
- الكامل في اللغة والأدب، أبو العباس محمد بن يزيد المبرّد (ت٢٨٥هـ)، تح: محمد أبي الفضل إبراهيم والسيد شحاته، مطبعة نهضة مصر، القاهرة، د.ت.
- الكتاب، سيبويه أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر(ت١٨٠هـ)، تح: عبد السلام هارون، الطبعة الأولى، دار الجبل، بيروت، د.ت.
- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، أبو القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري (ت٥٣٨هـ)، رتبه وضبطه وصححه محمد عبد السلام شاهين، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، الطبعة الثانية، ١٤٢٤هـ– ٢٠٠٣م .
- الكليات (معجم في المصطلحات والفروق اللغوية)، أبو البقاء الكفوي (ت١٠٩٤هـ)، تح: د. عدنان درويش ومحمد المصري، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق، ١٩٧٥م .

- اللامع العزيزي شرح ديوان المتنبي، أبو العلاء أحمد بن عبد الله المعري(ت٤٤٩هـ)، تح: محمد سعيد المولوي، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الاسلامية، الطبعة الاولى،١٤٢٩هـ – ٢٠٠٨م.

- اللباب في علل البناء والإعراب، أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري (ت٦١٦هـ)، تح: غازي مختار طليمات، دار الفكر المعاصر، بيروت– لبنان، الطبعة الثانية، ٢٠٠١م .

- لسان العرب المحيط، ابن منظورالإفريقي المصري (ت٧١١هـ)، قدَّم له العلّامة الشيخ عبد الله العلايلي، إعداد وتصنيف: يوسف خيّاط، دار لسان العرب، بيروت– لبنان، د.ت .

- لمسات بيانية في نصوص من التنزيل، د.فاضل السامرائي، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ١٩٩٩م .

- مآخذ الأزدي على شرح ابن جني لديوان المتنبي، تصنيف: أحمد بن معقل الأزدي (ت٦٤٤هـ)، تح: د. عدنان محمد عبيدات، دار الكندي، عمان– الأردن، الطبعة الأولى، ٢٠٠٥م .

- المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، نصر الله بن محمد بن عبد الكريم المعروف بـ(ابن الأثير) (ت٦٣٧هـ)، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، ٢٠١٠م.

- المثنى، أبو الطيب عبد الوحد بن علي اللغوي الحلبي (ت٣٥١هـ)، تح: عز الدين التنوخي، المجمع العلمي العربي، دمشق، د.ط، ١٩٦٠م.

- مجاز القرآن، لأبي عبيدة معمر بن المثنى التيمي (ت٢١٠هـ)، تعليق: محمد فؤاد سزكين، مؤسسة الرسالة، بيروت– لبنان، الطبعة الثانية، ١٩٨١م .

- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، أبو الفتح عثمان بن جني (ت٣٩٢هـ)، تح: علي النجدي ناصف، ود. عبد الحليم النجار وعبد الفتاح شلبي، القاهرة، ج١- ١٩٦٦م، ج٢- ١٩٦٩م .

- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، ابن عطية الأندلسي (ت٥٤٦هـ)، تح: عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ- ٢٠٠١م .

- المخصص، علي بن اسماعيل بن سيدة (ت٤٥٨هـ)، دار الفكر، بيروت، ١٩٧٨م .

- المذكر والمؤنث، أبو بكر محمد بن القاسم الانباري (ت٣٢٨هـ)، تح: د. طارق عبد عون الجنابي، دار الرائد العربي، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م .

- المذكر والمؤنث، أبو حاتم السجستاني (ت٢٥٥هـ)، تح: د. عزة حسن، دار الشرق العربي، بيروت- لبنان، د.ت .

- المذكر والمؤنث، أبو العباس محمد بن يزيد المبرد (ت٢٨٦هـ)، تح: د. رمضان عبد التواب و صلاح الدين الهادي، مطبعة دار الكتب، ١٩٧٠م .

- المذكر والمؤنث، أبي زكريا يحيى بن زياد الفراء (ت٢٠٧هـ)، تح: رمضان عبد التواب، مكتبة دار التراث، القاهرة، الطبعة الثانية،١٩٨٩م .

- مرجع الضَّمير في القرآن، د. محمد حسنين صبره، دار غريب، القاهرة، الطبعة الثانية، ٢٠٠١م .

- المسائل السفرية، أبحاث نحوية في مواضع من القرآن الكريم، ابن هشام الأنصاري (ت٧٦١هـ)، تح: د. علي حسين البواب، مطبعة مكتبة الثقافة الدينية، الظاهر، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ - ٢٠٠٠م .

- المسائل العضديات، أبو على الفارسي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار النحوي (ت٣٧٧هـ)، تح: أحمد جابر المنصوري، عالم الكتب، بيروت، ١٩٨٦م .

- المسائل المشكلة (المعروفة بالبغداديات)، أبو على الفارسي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار النحوي (ت٣٧٧هـ)، تح: يحيي مراد، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ – ٢٠٠٣م .

- مشكل إعراب القرآن، مكي بن أبي طالب (ت٤٣٧هـ)، تح: أسامة عبد العظيم، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى، ٢٠١٠م .

- معاني القرآن، أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء (ت٢٠٧هـ)، تح: أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار، الهيأة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٠م .

- معاني القرآن وإعرابه، أبو إسحاق إبراهيم الزجاج (ت٣١١هـ)، شرح وتحقيق: د. عبد الجليل عبدة شلبي، عالم الكتب، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ – ١٩٨٨م .

- معاني النحو، د. فاضل صالح السامرائي، شركة العاتك للطباعة والنشر، الطبعة الثانية، ١٤٠٣هـ – ٢٠٠٣م .

- معترك الاقران في إعجاز القرآن، جلال الدين السيوطي (ت٩١١هـ)، تح: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ – ١٩٨٨م .

- معجز أحمد، شرح ديوان أبي الطيب المتنبي، لأبي العلاء المعري (ت٤٤٩هـ)، تحقيق ودراسة: د. عبد المجيد دياب، دار المعارف، مصر، الطبعة الثانية، ١٩٩٢م .

- معجم الأدباء، شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت الحموي بن عبد الله الرومي (ت٦٢٦هـ)، دار الفكر، الطبعة الثالثة، ١٩٨٠م .

- معجم الصواب اللغوي دليل المثقف العربي، الدكتور أحمد مختار عمر، الناشر علم الكتب، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٩هـ – ٢٠٠٨م.
- معجم المصطلحات النحوية والصرفية، د. محمد نجيب اللبدي، مؤسسة الرسالة، بيروت، دار الفرقان، عمّان، ١٩٨٥م .
- معجم المؤلفين (تراجم مصنفي الكتب العربية)، عمر رضا كحالة، دار إحياء التراث العربي، بيروت – لبنان، د.ت .
- المعرّب من الكلام الأعجمي على حروف المعجم، لأبي منصور موهوب بن أحمد بن محمد جواليقي (ت٥٤٠هـ)، تح: أحمد محمد شاكر، دار الكتب المصرية، ١٩٦٩م .
- مغني اللبيب عن كتب الاعاريب، ابن هشام الأنصاري (ت٧٦١هـ)، قدم له ووضح حواشيه وفهارسه: حسن حمد، إشراف ومراجعة د. أميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ – ١٩٩٨م .
- مفاهيم الجمالية والنقد في أدب الجاحظ، ميشيل عاصي، مؤسسة نوفل، بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٨١م .
- مفردات ألفاظ القرآن، الراغب الأصفهاني (ت٥٠٣هـ)، تح: صفوان عدنان، دار القلم، دمشق، والدار الشامية، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٢٤هـ – ٢٠٠٣م .
- المفصل في علم العربية، أبو القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري (ت٥٣٨هـ)، تح: د. فخر صالح قدارة، دار عمار، ١٤٢٥هـ – ٢٠٠٤م .
- مقاييس اللغة، أحمد بن فارس (ت٣٩٥هـ)، تح: عبد السلام هارون، الدار الإسلامية، ١٤١٠هـ – ١٩٩٠م .

- المقتصد في شرح الإيضاح، عبد القاهر الجرجاني (ت٤٧١هـ أو ٣٧٤هـ)، تح: د. كاظم بحر المرجان، دار الرشيد للنشر، بغداد، ١٩٨٢م .
- المقتضب، أبو العباس محمد بن يزيد المبرد (ت٢٨٥هـ)، تح: محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشؤن الإسلامية، القاهرة، ١٤١٥هـ – ١٩٩٤م .
- المقرب، ابن عصفور الإشبيلي (ت٦٦٩هـ)، تح: أحمد عبد الستار الجواري ود. عبد الله الجبوري، مطبعة العاني، بغداد، ١٩٨٦م .
- منهج المسالك في الكلام على ألفية ابن مالك، أبو عبد الله محمد بن يوسف بن علي أبو حيان الأندلسي (ت٧٤٥هـ)، تح: سدني حليزر، ويفرهافن – الولايات المتحدة الأمريكية، ١٩٤٧م .
- الموجز في النحو، أبو بكر محمد بن السراج (ت٣١٦هـ)، تح: مصطفى الشويمي، و دامرجي بن سالم، مؤسسة أ. بدران للطباعة والنشر، بيروت، ١٣٨٥هـ – ١٩٦٥م .
- النحو العربي نقد وبناء، د. إبراهيم السامرائي، دار صادق ،بيروت، د.ت .
- نحو القرآن، أحمد عبد الستار الجواري، مطبوعات المجمع العلمي العراقي،١٤٠٤هـ – ١٩٨٤م .
- النحو الوافي، د. عباس حسن، دار المعارف، مصر، الطبعة الثالثة، ١٩٦٦م.
- النحو والدلالة مدخل لدراسة المعنى النحوي الدلالي، د. محمد حماسة عبد اللطيف، دار الغريب، القاهرة، الطبعة الثانية، ٢٠٠٦م .
- النظريات اللسانية والبلاغية عند العرب، محمد الصغير بناني، دار الحداثة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨٦م .

- النعت في التركيب القرآني، فاخر هاشم الياسري، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، الطبعة الأولى، ٢٠٠٩م .
- النقد اللغوي عند العرب (حتى نهاية القرن السابع الهجري)، د. نعمة رحيم العزاوي، دار الحرية للطباعة، بغداد، ١٩٧٨م .
- النكت في إعجاز القرآن، ضمن ثلاث رسائل في اعجاز القرآني، أبي الحسن علي بن عيسى الرماني (ت٣٨٤هـ)، تح: محمد خاف، ومحمد زغلول سلام، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الخامسة، ٢٠٠٨م .
- النهاية في غريب الحديث والاثر، الإمام مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد الجزري المعروف بابن الأثير (ت٦٠٦هـ)، تح: طاهر أحمد الزهاوي، ود. محمود محمد الطناجي، انتشارات دار التفسير، قم ، الطبعة الأولى، ١٤٢٦هـ .
- النهر المارد من البحر المحيط، أبو حيان الأندلسي (ت٧٤٥هـ)، تح: د. عمر الأسعد، دار الجبل، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٥م .
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين السيوطي (ت٩١١هـ)، تح: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة الثانية، ١٤٢٧هـ – ٢٠٠٦م .
- الواضح في علم النحو، أبو بكر محمد بن الحسن الزبيدي (ت٣٧٩هـ)، تح: د. أمين علي السيد، دار المعارف، مصر، ١٩٧٥م .
- الوساطة بين المتنبي وخصومه، للقاضي علي بن عبد العزيز الجرجاني (ت٣٦٦هـ)، تح وشرح: محمد أبو الفضل إبراهيم، علي محمد البجاوي، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركائه، د.ت .

ثالثًا: الرسائل والأطاريح الجامعية:

- أسلوب الالتفات في القرآن الكريم، صدام حسين علوان الدليمي، رسالة ماجستير، جامعة بغداد، كلية الآداب، ١٤٢٩هـ – ٢٠٠٨م .
- البحث الدلالي في تفسير التبيان، ابتهال كاصد الزيدي، أطروحة دكتوراه، جامعة بغداد، كلية التربية، ١٤٢٥هـ – ٢٠٠٤م .
- التأويل النحوي عند أبن هشام الانصاري، ليث قهير عبد الله الحياني، أطروحة دكتوراه، جامعة بغداد، كلية الآداب، ١٤٢٥هـ – ٢٠٠٤م .
- التثنية في القرآن الكريم، حيدر محمد رحم النصر، رسالة ماجستير، جامعة البصرة، كلية الآداب، ١٤٢٣هـ – ٢٠٠٢م .
- تحول البنى النحوية بين التذكير والتأنيث في الآيات المتشابهة في القرآن الكريم، أرياف غازي جمال خليفة، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، كلية الآداب، ١٤٣٢هـ – ٢٠١١م .
- التغاير السياقي في القرآن الكريم، حازم ذنون اسماعيل السبعاوي، أطروحة دكتوراه، جامعة الموصل، كلية الآداب، ١٤٢٤هـ – ٢٠٠٣م .
- التوسع في كتاب سيبويه، عادل هادي حمادي العبيدي، أطروحة دكتوراه، الجامعة المستنصرية، كلية الآداب،١٤٣٠هـ – ٢٠٠٩م .
- الحمل على المعنى في القرآن الكريم السور الطوال أنموذجًا، وفاء عبد محمد غزيوي الوائلي، رسالة ماجستير، جامعة كربلاء، كلية التربية للعلوم الإنسانية، ٢٠١٣م.
- الدراسات اللغوية والنحوية في كتاب مواهب الرحمن في تفسير القرآن لعبد الكريم المدون، يسرى ناصر غازي، رسالة ماجستير، الجامعة المستنصرية، كلية الآداب، ٢٠٠٧م .

- الضمير في شعر المتنبي (دراسة نحوية)، كاظم حنون صجم الخفاجي، رسالة ماجستير، جامعة بابل، كلية التربية للعلوم الإنسانية، ١٤٣٣هـ – ٢٠١٢م .
- عود الضمير في البحر المحيط، محمد خالد رحال العبيدي، أطروحة دكتوراه، جامعة بغداد، كلية الآداب، ١٤٢٦هـ – ٢٠٠٥م.
- قضية المعنى في القرآن الكريم دراسة في التأويل، منصور مذكور شلش الحلفي، رسالة ماجستير، جامعة البصرة، كلية التربية، ١٩٩٨م .
- نظرية المعنى في الدراسات النحوية حتى نهاية القرن الرابع الهجري، كريم حسين ناصح، أطروحة دكتوراه، جامعة بغداد، كلية الآداب، ١٤١٠هـ – ١٩٩٠م .
- النيابة والتضمين في حروف الجر في القرآن الكريم، رنا سفيان سلمان، رسالة ماجستير، جامعة بغداد، كلية الآداب، ١٤٢٦هـ – ٢٠٠٥م .

رابعًا: البحوث والمجلات:

- التذكير والتأنيث بالعربية بين العلامة والاستعمال، بحث منشور.
- التضمين، صلاح الدين الزعبلاوي، مجلة مجمع اللغة العربية، دمشق، مج ٥٥، ج١.
- التضمين في القرآن الكريم، د. عبد الفتاح البجيري، مجلة كلية اللغة العربية، جامعة الرياض، ج٣، ١٩٧٣م .
- حقيقة التضمين ووظيفة حروف الجر، أحمد عبد الستار الجواري، مجلة المجمع العلمي العراقي، مج١٩٨١،٣٢م .
- العدول في العربية: مفهومه وبلاغته للدكتور أحمد مطر عطية، بحث منشور، العدد ٩٨٢، جامعة الملك اسعود، المملكة العربية السعودية.

- مختصر النحو، لابن سعدان الكوفي (ت٢٣١هـ)، دراسة وتحقيق: د. حسين أحمد بو عباس، حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية، جامعة الكويت،٢٦، ١٤٢٦هـ – ٢٠٠٥م .
- المناسبة بين الأبنية المتماثلة في القرآن الكريم، دراسة في دلالة المبنى على المعنى، د. عمرو خاطر، بحث منشور.
- موقف ابن الشجري من شعر المتنبي، د. ليلى خلف السبيعان، حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية، جامعة الكويت، الحولية ٢٥، ١٤٢٥هـ – ٢٠٠٤م.
- النيابة وما يضارعها من المصطلحات النحوية، مجيد نوط الشمري، مجلة الفتح، العدد ٢٧، ٢٠٠٦م.

bstract:

Inbuilt of the meaning in Al-Mutanabby poetry

Al-Mutanabby is a great poet, he lived in the fourth century AH, he was born in ٩١٥ AD and died in ٩٦٥ AD. Researchers have counted for him more than fifty-two commentaries on his poetry, in addition to dozens of studies on different aspects of his poetry. This distinguished interest in his poetry had a profound impact on the fame of this poet, and the revealing of the secrets of his poetic immortality.

Inbuilt of the meaning is a manifestation of the flexibility of the Arabic language, and one of the aspects of its empowerment and strength. It is a faraway Arabic hollow, a vast displaced doctrine, and the Qur'an and eloquent speech were scattered and organized according to the expression of Ibn Jinni, who considered it a manifestation of (the courage of Arabic).

As the scholars of Arabic took great care of the meaning, it was reported from Abdul Qadir Al-Baghdadi that he said: "Al-Khalil is the one who takes the correctness of the meaning, and does not care about the imbalance of the words". Because of their keen interest in the meaning, they expanded on it and considered the load on it, and for this

reason (the load on the meaning) became the most extensive and most prominent form used in their explanations than the other forms, although it is a wideness that is limited to hearing, but it is closely related to the phenomenon of analogy; It was not without a linguistic field, as it was mentioned in the Noble Qur'an, and in the speech of the Arabs, in poetry and prose. In their ways of looking, and what they were distinguished for in terms of cleverness and ability to probe the depths of words in order to reach hidden meanings.

In conclusion, the importance of this phenomenon lies in its profound impact on the grammar lesson, as it played a major role in interpreting issues outside the steady rules, and the scholars exploited it extensively in attaching these issues to the phenomena of origins, and then it included aspects of the grammatical lesson, there is hardly a door, or a chapter of the effects of this phenomenon.

Ministry of Higher Education
& Scientific Research
University of Karbala
College of Education for Human Sciences

Inbuilt of the Meaning In Al-Mutanabby Poetry

A Thesis Submitted by

Domooa Abbas Gzar Al-waily

To the Council of the College of Education for Human Sciences, University of Kerbala as Partial Fulfillment of the Requirement of Master Degree in Arabic Language and its Literature/ Language

Supervised by

Prof. Dr. Najah Fahim Saber Al-Obaidy

٢٠٢٢ A.C **١٤٤٤ A.H**